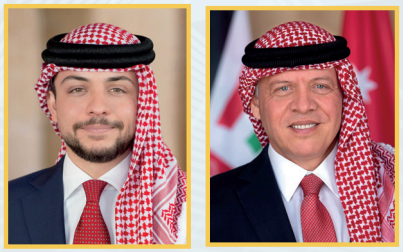

العـــدد السادس
01/01/2026

مجلة الاتّحاد العام
لنقابات عمّال الأردن

# الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن يحقق تقدماً ملموساً في تنفيذ الخطّة الاستراتيجية للأعوام 2025-2027

## هي الأولى من نوعها

### رئيس مؤسسة فريدريش إيبرت يزور الاتحاد العام لنقـــابات عمال الأردن

العمل الدولية": الأردن نموذج إقليمي" بإدارة ملفـــات العمل واللاجـــئين

الأميرة بسمة: المساواة في الأجر وبيئة العمل ضرورة تسهم في تقوية النسيج الاجتماعي

أبو مرجوب يدعو لاطلاق حوار اجتماعي للتوصل الى عقد جماعي في قطاع العمالة المنزلية

الفناطسة: تخصيص كوتا للشـــباب والمـــرأة بمواقع المسؤولية النقابية خطوة ضروريـــة للنهوض بالعمل النقابي

اتحاد العمال: العقد الإلكتروني يضع حداً للانتهاكات العمالية في المدارس الخاصة

اتحاد العمال يرحب بإطلاق حـــوار وطني حول التعديلات المقترحة لقانون الضمان الاجتماعي

## افتتاحية العدد

# نحو اتحاد نقابي أكثر حداثة وكفاءة قـــــراءة في إنجـــــــازات الخطة الاستراتيجية 2025–2027

يشكل العمل النقابي اليوم أحد أعمدة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها سوق العمل، والتحديات المتزايدة التي تواجه العمال والتنظيمات النقابية على حد سواء. وانطلاقاً من هذه القناعة، أطلق الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خطته الاستراتيجية للأعوام 2025–2027، واضعاً نصب عينيه هدفاً أساسياً يتمثل في بناء اتحاد أكثر حداثة وكفاءة واستقلالية، قادر على الدفاع عن حقوق العمال وتعزيز دورهم في التنمية الوطنية.

لقد شهدت المرحلة الأولى من تنفيذ هذه الخطة تحقيق إنجازات ملموسة على أكثر من محور، تعكس التزام الاتحاد الجاد بالانتقال من العمل التقليدي إلى العمل المؤسسي المنظم، القائم على التخطيط، وبناء القدرات.

كان تطوير القدرات وبناء المهارات النقابية في مقدمة أولويات الخطة، إيماناً منا بأن الإنسان النقابي المؤهل هو حجر الأساس لأي عمل نقابي فاعل. وفي هذا الإطار، أنجز الاتحاد إعداد كتيب تدريب نقابي متخصص، بمشاركة نخبة من الخبراء الأردنيين، ليكون دليلاً عملياً شاملاً يركز على قضايا محورية، من بينها حقوق العمال والتشريعات الناظمة للعمل، والمفاوضة الجماعية الحديثة، وتوسيع العضوية النقابية.

وجاء تنفيذ هذا المسار بدعم وشراكة فاعلة مع مؤسسة فريدريتش إيبرت الألمانية، بما أسهم في رفع جودة المحتوى وضمان استدامته. كما باشر الاتحاد بتنفيذ برامج تدريب مدربين نقابيين من مختلف النقابات الأعضاء، بالاعتماد على هذا الدليل، وتحت إشراف الخبراء الذين شاركوا في إعداده، في خطوة تهدف إلى نقل المعرفة وتوسيع أثر التدريب على قاعدة أوسع من الكوادر النقابية.

إلى جانب بناء القدرات، أولت الخطة الاستراتيجية أهمية كبيرة للتحديث المؤسسي وإعادة الهيكلة الإدارية، باعتبارها شرطاً أساسياً لتعزيز الكفاءة والحوكمة. وقد أنجز الاتحاد إعداد الهيكل التنظيمي الجديد بشكل كامل، مع تحديد واضح لمهام الوحدات التنظيمية المختلفة، وإعداد بطاقات الوصف الوظيفي لكافة الوظائف.

كما يعمل الاتحاد على إعداد وتطوير سياسات الموارد البشرية، بما يواكب أفضل الممارسات المؤسسية، ويعزز بيئة العمل، ويرسخ ثقافة الأداء والمساءلة.

وانطلاقاً من إيماننا بأن العمل النقابي لا يكتمل دون مشاركة فاعلة للمرأة والشباب، خصصت الخطة الاستراتيجية حيزاً مهماً لتمكين هاتين الفئتين. وتم إطلاق برامج تدريبية موجهة لتعزيز مشاركتهما في العمل النقابي، إلى جانب تفعيل لجنتي المرأة والشباب وبدء ممارستهما لأدوارهما بشكل عملي.

وعلى صعيد العلاقات الخارجية، شهدت المرحلة الماضية إعادة بناء علاقات التعاون مع المنظمات الدولية على أسس من الشفافية والحوكمة، بما يخدم مصالح العمال ويعزز مكانة الاتحاد إقليمياً ودولياً. كما يعمل الاتحاد على تنويع مصادر التمويل، بهدف تقليل الاعتماد على الدعم الحكومي، وتعزيز الاستقلالية المالية والمؤسسية، بما يضمن حرية القرار النقابي واستدامة برامجه.إن التزام الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن بتنفيذ خطته الاستراتيجية يعكس إيماناً راسخاً بأن التطوير خيار لا بديل عنه، وأن بناء اتحاد قوي، حديث، ومستقل هو الضمانة الحقيقية للدفاع عن حقوق العمال، وتعزيز دورهم كشركاء فاعلين في مسيرة التنمية الوطنية خلال الأعوام 2025–2027 وما بعدها.

**خالد الفناطسة**

**رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن**

# تجدون في العدد السادس من مجلة الاتحاد

- اتحاد العمال يشارك في اجتماع تضامني لدعم الشعب الفلسطيني بتركيا
- وزارة التربية والتعليم: عقـــود العمل الورقـية لم تعد ســارية في المدارس الخاصة ورياض الأطفال
- الفناطسة يوقع بروتوكول تعاون مع اتحاد عمال الجزائر لتعزيز التعاون النقابي
- أبو مرجوب: حماية المرأة العاملة شرط أســاسي لاستدامــة الإنتــاج وعدالة النمو الاقتصادي
- "العمل الدولية" تدعو الأردن لوضع التشغيل في صلب ســياساته الاقتصادية
- اتحاد العمال و"العمل الدولية" يوقعان اتفاقية لتعزيز المساواة وزيادة التمثيل النقابي للنساء
- اتحاد العمال: العمل اللائق والحماية الاجتمــاعية أســاس التنمـية العادلة والمستدامة

رئيس مجلس الإدارة: خالد الفناطسة | المدير العام: محمود منصور ادبيس
رئيس التحرير: عبدالله الربيحات

**اتصل بنا**

الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن
الأردن - عمان- الشميساني- شارع القاضي اياس - بناية 28
00962 656 755 33 00962 656 755 34
Office@gfjtu.org

# عقود العمل الموحدة لمعلمي المدارس الخاصة... خطوة أساسية لحفظ الحقوق وتعزيز الاستقرار المهني

عبدالله الربيحات - رئيس التحرير

يشكّل قطاع التعليم الخاص أحد الأعمدة الرئيسة لمنظومة التعليم الوطني، ويضم آلاف المعلمين الذين يؤدون دوراً محورياً في بناء الأجيال وصناعة المستقبل. إلا أن واقع العمل في هذا القطاع ظل لسنوات طويلة محكوماً بتفاوت كبير في عقود العمل، ما انعكس سلباً على الاستقرار الوظيفي للمعلمين، وعلى قدرتهم على المطالبة بحقوقهم المشروعة. من هنا، تبرز أهمية عقود العمل الموحدة لمعلمي المدارس الخاصة بوصفها خطوة تنظيمية ضرورية لحماية المعلم، وضمان العدالة، وتحقيق بيئة عمل أكثر توازناً.

إن العقود الموحدة لا تمثل مجرد نموذج إداري أو إجراء شكلي، بل تشكّل إطاراً قانونياً واضحاً ينظم العلاقة بين المعلم وإدارة المدرسة، ويحدد الحقوق والواجبات للطرفين بصورة لا تحتمل الاجتهاد أو التفسير المتباين. فعندما تكون بنود العقد واضحة وموحدة، يصبح المعلم أكثر اطمئناناً على حقوقه.

تسهم عقود العمل الموحدة بشكل مباشر في حماية الحقوق الأساسية للمعلم، وفي مقدمتها الأجور، وساعات العمل، والإجازات، والتأمينات الاجتماعية، وآليات إنهاء العقد. فغياب التوحيد في العقود كان يؤدي في كثير من الحالات إلى فروقات غير مبررة في الرواتب، أو إلى تحميل المعلمين أعباء إضافية خارج إطار القانون، أو إلى إنهاء خدماتهم دون أسباب واضحة أو إجراءات عادلة. أما العقد الموحد، فيضع حداً لهذه الإشكاليات، ويضمن الحد الأدنى من الحقوق التي لا يجوز التنازل عنها.

إن توحيد عقود العمل لا يخدم المعلم وحده، بل يسهم في الارتقاء بمهنة التعليم في المدارس الخاصة، ويعزز مكانة المعلم وكرامته المهنية. فعندما يشعر المعلم بأن حقوقه مصونة، وأن علاقته بالمؤسسة التعليمية قائمة على أسس قانونية عادلة، يزداد انتماؤه للمهنة، وترتفع جودة أدائه، وينعكس ذلك مباشرة على العملية التعليمية ومخرجاتها.

كما تساعد العقود الموحدة في الحد من النزاعات العمالية، وتقلل من حجم الشكاوى والخلافات التي تصل إلى الجهات الرسمية، لأنها تضع مرجعية واحدة واضحة يمكن الرجوع إليها عند أي خلاف، ما يحقق مصلحة جميع الأطراف.

إن نجاح تجربة عقود العمل الموحدة يتطلب التزاماً حقيقياً من إدارات المدارس الخاصة، ودوراً رقابياً فاعلاً من الجهات الرسمية المعنية، لضمان تطبيق هذه العقود وعدم الالتفاف على بنودها. كما يبرز دور النقابات والهيئات المهنية في توعية المعلمين بحقوقهم، ومتابعة أي تجاوزات، والعمل على تطوير هذه العقود بما يتلاءم مع تطور التشريعات ومتطلبات سوق العمل.

في المحصلة، تشكّل عقود العمل الموحدة لمعلمي المدارس الخاصة خطوة أساسية نحو تحقيق العدالة الوظيفية، وتعزيز الاستقرار المهني، وحفظ حقوق المعلم بوصفه الركيزة الأساسية للعملية التعليمية. فالمعلم الذي يشعر بالأمان والإنصاف هو الأقدر على العطاء، والأكثر قدرة على الإبداع، وهو الاستثمار الحقيقي في مستقبل التعليم والمجتمع على حد سواء.

# هي الأولى من نوعها .. رئيس مؤسسة فريدريش إيبرت يزور اتحاد العمال

**الفناطسة:** زيارة تاريخية وتعكس عمق العلاقات الاستراتيجية التي تجمع الاتحاد بالمؤسسة

**شولز:** إصدار الدليل التدريبي خطوة محورية في توسيع مظلة التنظيم النقابي وتشجيع العمال على الانضمام إلى النقابات العمالية

زار رئيس مؤسسة فريدريش إيبرت، مارتن شولز والوفد المرافق من برلين، مقر الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، والتقى برئيس الاتحاد خالد الفناطسة، وأعضاء لجنتي المرأة والشباب، بحضور مدير مكتب المؤسسة في الأردن سفن شفيرزنسكي وفريق عمل المؤسسة، ونائب رئيس الاتحاد خالد أبو مرجوب.

وبحث الجانبان، خلال الزيارة التي تعد الأولى من نوعها، سبل تطوير وتعزيز التعاون القائم بين الاتحاد العام ومؤسسة فريدريش إيبرت، بما يخدم قضايا العمال، ويعزز قدرات النقابات العمالية، بهدف الدفاع عن حقوق العاملين في ظل المتغيرات التي يشهدها سوق العمل.

وأكد الفناطسة، أن زيارة شولز إلى الاتحاد تاريخية، وتعكس عمق العلاقات الاستراتيجية التي تجمع الاتحاد العام بالمؤسسة، مشيراً إلى أن هذه الشراكة مثلت خلال السنوات الماضية نموذجاً رائداً للتعاون الاجتماعي والنقابي القائم على دعم الحوار الاجتماعي وبناء القدرات وتعزيز مفاهيم العمل اللائق.

وأضاف أن العلاقة بين المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية الألمانية الاتحادية، هي علاقة متينة واستراتيجية تقوم على الاحترام والتعاون المتبادل، وأن الشراكة بين الاتحاد العام ومؤسسة فريدريش إيبرت تمثل امتداداً طبيعياً لهذه العلاقات الوثيقة.

وشدد الفناطسة على، أن جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين هو الداعم الأول للحركة النقابية والعمالية في المملكة، والحريص دوماً على النهوض بقطاع العمل وتعزيز العدالة الاجتماعية وتمكين العمال من أداء دورهم في مسيرة التنمية الوطنية.

وخلال الزيارة، افتتح شولز، القاعة الرئيسية للتدريب والاجتماعات في مقر الاتحاد العام، والتي تم دعمها من قبل مؤسسة فريدريش إيبرت، في إطار دعمها المستمر لجهود الاتحاد في تطوير بيئة العمل النقابي. كما جرى خلال اللقاء توقيع صفحة اعتماد الدليل التدريبي للنقابات العمالية الأردنية، وهو دليل تدريبي خاص بالاتحاد يهدف إلى تعزيز الثقافة العمالية لدى العاملين والنقابيين، وتطوير مهاراتهم في مجالات العمل النقابي وحقوق العمال، والذي تم العمل عليه بالتعاون بين الاتحاد ومؤسسة فريدريش إيبرت

من جانبه، أعرب شولز عن تقديره للدور المحوري الذي يقوم به الاتحاد العام في تعزيز العدالة الاجتماعية والحوار بين أطراف الإنتاج، مشيداً بـ جهود الاتحاد في تطوير أدوات العمل النقابي وتبني نهج تشاركي يعزز مكانة العمال في العملية التنموية.

وأكد شولز، أن إصدار الدليل التدريبي يمثل خطوة محورية في توسيع مظلة التنظيم النقابي وتشجيع العمال على الانضمام إلى النقابات العمالية، لما يوفره من معرفة بحقوقهم وآليات الدفاع عنها.

كما شدد على أهمية الاستثمار في تدريب العمال وتثقيفهم لمواكبة التحديات الجديدة التي يشهدها سوق العمل، خصوصاً تلك الناتجة عن التطور الصناعي المتسارع، وتوسع استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتأثيرات التغير المناخي على قطاعات العمل والإنتاج.

وفي نهاية الزيارة، قدم الفناطسة درع الاتحاد لرئيس المؤسسة، تقديرا للشراكة القائمة، وتعبيرا عن العلاقات تجمع الطرفين.

# انطلاق أعمال مؤتمر العمل الوطني "نحو أجندة عادلة وشاملة للمرأة"

**الفناطسة: تعزيز دور المرأة ضــرورة وطنيــة لاســـتدامة النمو وتحسين الإنتاجية والعدالة في بيئة العمل**

**بني مصطفى: الأردن ملتزم بحقوق الانسان وفق نظرة شمولية وحقوق النساء بصورة خاصة**

**البكار: الأردن حقق خطوات عملية وملموســـة في تعزيز مشاركة المرأة الإقتصادية**

مندوبًا عن رئيس الوزراء الدكتور جعفر حسّان، رعى وزير العمل الدكتور خالد البكار، انطلاق أعمال مؤتمر العمل الوطني، "نحو أجندة عادلة وشاملة للمرأة في الأردن" والذي ينظمه الاتحاد العام لنقابات عمال الاردن، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية.

وعقدت جلسات المؤتمر على مدار 3 أيام بمشاركة ممثلين عن أطراف الإنتاج الثلاثة الحكومة وممثلي أصحاب العمل وممثلين عن العمال ، وخبراء في معايير العمل الدولية، ومختصين في قضايا العمال، ومؤسسات رسمية، ومنظمات مجتمع مدني.

وقال البكّار، خلال كلمة الافتتاح، إنّ المرأة الأردنية منذ تأسيس الدولة الأردنية، كانت ركيزة أساسية في مسيرة البناء ومسيرة المجتمع نحو التقدم والتنمية المستدامة.

وأضاف أن المرأة الأردنية حظيت باهتمام ملكي بالغ من لدن جلالة الملك عبد الله الثاني ومتابعة حثيثة من ولي العهد، كما حظيت الأسرة والمرأة باهتمام كبير من جلالة الملكة رانيا العبد الله حتى نالت المرأة مكتسبات ملموسة عززت حضورها في المشهد السياسي والاقتصادي والتشريعي.

وأكد البكار أنّ الأردن حقق خطوات عملية وملموسة في تعزيز مشاركة المرأة الإقتصادية وتحسين بيئة العمل وضمان تكافؤ الفرص، حيث تحسّن ترتيب المملكة على مؤشر الفجوة الجندرية العالمي لعام 2024، ليصل إلى المرتبة 18، متقدما 14 مرتبة عن عام 2023.

وارتفع معدل المشاركة الاقتصادية للمرأة الأردنية من 13.5 بالمئة في الربع الثالث من عام 2023 إلى 14.8 بالمئة خلال الفترة نفسها من عام 2024.

واستعرض عددا من الخطوات التي اتخذتها الحكومة، لتعزيز مشاركة المرأة بسوق العمل، من خلال رؤية التحديث الاقتصادي وتعديل قانوني العمل والضمان الاجتماعي، فضلا عن تطوير وزارة العمل لكافة الأنظمة والتعليمات التي من شأنها زيادة مشاركة المرأة الاقتصادية وتعزيز حمايتها.

وأشار البكار إلى جهود وزارة العمل في دعم المرأة من خلال البرنامج الوطني للتشغيل، ومبادرة الفروع الإنتاجية التي وجه لها جلالة الملك عبد الله الثاني، إلى جانب ملف التدريب والتأهيل المسؤولة عنه مؤسسة التدريب المهني، والنوافذ التمويلية التي يقدمها صندوق التنمية والتشغيل.

من جانبها، قالت وزيرة التنمية الاجتماعية، ورئيسة اللجنة الوزارية لتمكين المرأة، وفاء بني مصطفى، "إن الأردن ملتزم بحقوق الانسان وفق نظرة شمولية، وحقوق النساء بصورة خاصة، حيث تم إنجاز الكثير من التشريعات الخاصة بمواجهة العنف والتمييز ضد المرأة، وتحديدا التعديلات الدستورية. وأكدت ان المادة السادسة بفقرتها السادسة من الدستور الأردني نصت على أن تكفل الدولة تمكين المرأة ودعمها للقيام بدور فاعل في بناء المجتمع بما يضمن تكافؤ الفرص على أساس العدل والإنصاف وحمايتها من جميع أشكال العنف والتمييز".

وأضافت، أنه تم استحداث تشريعات في قانون العمل والضمان الاجتماعي والشركات وغيرها لزيادة مشاركة المرأة الاقتصادية، وتم اصدار قانوني الحماية من العنف الأسري وقانون منع الاتجار بالبشر، وتم اصدار دليل حماية المرأة من العنف في الحياة العامة، كما تم إصدار قانون التنمية الاجتماعية لسنة 2024، الذي تضمن نص واضح على خدمات الحماية الاجتماعية العادلة.

من جهته، أكد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة، أنّ المؤتمر يمثل محطة أساسية لإعادة التأكيد على موقع المرأة كشريك أصيل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ أن تمكينها ضرورة وطنية لاستدامة النمو، وتحسين الإنتاجية، وتعزيز العدالة في بيئة العمل.

وأوضح الفناطسة، أنّ المشاركة الواسعة بالمؤتمر من شتى الشركاء الوطنيين تعكس قناعة الاتحاد بأن تمكين المرأة مسؤولية وطنية مشتركة، مشددا على أن الاتحاد سيكون جزءاً فاعلاً في تنفيذ توصيات المؤتمر ما يحقق الهدف بالوصول إلى تشريعات وسياسات أكثر عدالة وشمولية، وتعبر عن تطلعات المرأة العاملة.

وأوضح الفناطسة، أن المؤتمر سوف يتناول أربعة محاور رئيسية ترتبط ارتباطا وثيقا بمعايير العمل الدولية ومتطلبات سوق العمل الأردني، وهي: الإصلاحات التشريعية وتعديلات قانوني العمل والضمان الإجتماعي، تعزيز المساوة في الأجور والاستخدام والمهنة، الحماية من العنف والتحرش في عالم العمل، النهوض باقتصاد الرعاية لتمكين المرأة العاملة.

بدورها، أكدت المنسقة القطرية لمنظمة العمل الدولية في الأردن، الدكتورة آمال موافي، إن انعقاد المؤتمر يعبّر عن قوة المؤسسات الأردنية، حيث يعمل كل من الحكومة والعمال وممثليهم وأصحاب العمل ومنظمات المجتمع المدني معًا. مشيرا إلى أنّ الحوار يمثل ثمرة سنوات من الحوار، بما فيها المشاورات الوطنية التي قادها الاتحاد بدعم من المنظمة.

وأوضحت، أنّ الأردن حقق تقدما مهما في تحديث التشريعات العمالية وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية، وهي إصلاحات تمس الأسر والعاملين والعاملات وأصحاب الأعمال في كافة أنحاء المملكة. كما أنّ التعديلات الأخيرة على قانون العمل، والتي لا يزال بعضها بانتظار الإقرار النهائي، تهدف إلى تعزيز العدالة والحماية.

وقالت، "بفضل القيادة القوية والشراكات الفاعلة، تسير الأردن في مسار واعد نحو علاقات عمل شاملة وعادلة. فعندما يكون الحوار حقيقيًا ومستنِدًا إلى الأدلة، يصبح التغيير الإيجابي ليس ممكنًا فحسب، بل حتميًا".

من جهته، قال نائب رئيس غرفة صناعة الأردن محمد الجيطان، إنّ لدينا اليوم نحو 1.500 سيدة صاحبة عمل أو شريكة في شركات صناعية ما يعكس حضوراً متنامياً للمرأة ليس في التشغيل فحسب، بل في الملكية والإدارة واتخاذ القرار، مشيرا إلى أن التجربة العملية داخل المصانع الأردنية شهادة واقعية نعتز بها أن المرأة تمتاز بإنتاجية عالية، وانضباط، والتزام، واستقرار وظيفي، فوفقاً للعديد من الدراسات فأن معدل دوران العاملات من الاناث 15% مقارنة ب 25% لدى الذكور.

وأضاف، "تجاربنا السابقة كانت دلالة ناجحة على الشراكة بين الحكومة والقطاع الصناعي في سبيل تمكين المرأه ولعل من أهمها مشروع الفروع الإنتاجية، الذي شكل قصة نجاح وطنية، اذ تم فتح اكثر من 30 فرعا إنتاجياً في المناطق الاقل حظاً توفر حاليا ما يقارب 10 آلاف فرصة عمل، تُشكّل النساء أكثر من 90%.

ويأتي المؤتمر، ضمن أنشطة مشروع "قوة النقابات من أجل عالم عمل أكثر شمولًا ومساواة بين الجنسين"، والذي ينفذ الاتحاد بالشراكة مع برنامج العمل اللائق للمرأة في منظمة العمل الدولية، وبدعم من مشروع "المساواة في العمل" المموّل من حكومة مملكة النرويج.

# العمـل تتعــامل مع 31 نزاعـــاً عمـــالياً في العام 2025

## انتهت بتوقيع 29 عقد عمل جماعي

أعلنت وزارة العمل أنها تعاملت مع 31 نزاعاً عماليا منذ بداية العام 2025 حتى نهاية شهر آب الماضي من العام 2025، وجميعها تم حلها وفقا لمراحل حل النزاعات التي حددها قانون العمل باستثناء نزاع واحد ما زال قيد الإجراء وآخر انتهى في المحكمة العمالية.

وقال مدير مديرية علاقات العمل في الوزارة عدنان الدهامشة ان الوزارة أشرفت على توقيع 29 عقد عمل جماعي نتيجة تعاون إدارات مؤسسات وشركات القطاع الخاص بالتعاون مع النقابات العمالية لصالح العاملين في هذه المؤسسات لتحسين المزايا الوظيفية لهم.

وأضاف أن عدد العاملين الذين استفادوا من تحسين المزايا الوظيفية التي نصت عليها عقود العمل الجماعية التي أشرفت الوزارة على توقيعها بلغ نحو 218 ألف عامل في قطاعات منها الألبسة والنسيج، التعليم الخاص، الخدمات العامة والمهن الحرة وتكنولوجيا المعلومات، قطاع الكهرباء، البتروكيماويات وغيرها من القطاعات.

وأوضح الدهامشة أن النزاع العمالي يمر في 4 مراحل وفقا لقانون العمل للتوصل إلى حله وللتوفيق بين أصحاب العمل والعاملين في القطاع الخاص، المرحلة الأولى هي "مندوب التوفيق من الوزارة" وإذا لم يتم التوصل إلى حل ينتقل النزاع إلى المرحلة الثانية وهي "تدخل الوزير" وإذا لم يحل النزاع ينتقل إلى المرحلة الثالثة وهي "مجلس التوفيق" الذي ترأسه الوزارة وآخر مرحلة لحل أي نزاع عمالي بين العاملين وأصحاب العمل هي المحكمة العمالية.

# اتحاد العمال ومؤسسة فريدريش إيبرت يبحثان آليات التعاون مع وزير العمل

التقى رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة، وزير العمل د.خالد البكار، بحضور مدير مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية، سفن شفيرزنيكي، ومسؤولة الاتصال في المؤسسة اسراء ابو حسين.

وتناول اللقاء أوجه التعاون المشترك بين جميع الأطراف، وضرورة تكثيف الجهود في المرحلة القادمة، بما يخدم سوق العمل الأردني، ويحقق مصلحة العمال، إلى جانب بحث سبل تنفيذ مشاريع تنسجم مع أولويات الاتحاد في إطار تنفيذ خطتة الاستراتيجية، بالتعاون مع الوزارة والشراكة مع المؤسسة.

وثمن الفناطسة، جهود المؤسسة في دعم جهود الاتحاد الاصلاحية، والبرامج التي يعمل على تنفيذها في سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية، وتعزيز معايير العمل اللائق، وتطوير قدرات الحركة النقابية والعمالية، مشيدا، بالوقت ذاته، بمستوى التعاون الذي يجمع الاتحاد بوزارة العمل ودورها في رعاية الحوار الاجتماعي بين شركاء الانتاج.

# الفناطسة يشارك في اجتماع للاتحاد العربي للنقابات حول الحماية الاجتماعية بالمنطقة العربية

شارك رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، في اجتماع القيادات النقابية العربية، الأعضاء بالاتحاد العربي للنقابات بحضور نائب الأمين العام للاتحاد الدولي للنقابات بمدينة إسطنبول.

وتاتي مشاركة الفناطسة بالاجتماع، في إطار الندوة الثانية حول الحماية الاجتماعية بالمنطقة العربية.

وتطرق الاجتماع، إلى عدد من المسائل المتعلقة بواقع الحركة النقابية العربية والدولية، وآفاقها.

وقد تم اصدار بيان خلال الاجتماع يلخص الرؤى النقابية العربية حول مجمل المستجدات.

**بيان القيادات النقابية العربية**
**الأعضاء بالاتحاد العربي للنقابات**
**إسطنبول 12 أكتوبر 2025**

إن القيادات النقابية العربية في كل من المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا والأردن وفلسطين ولبنان واليمن والعراق وسلطنة عمان والبحرين وبعد تدارسها للوضع النقابي والوضع العام بالمنطقة العربية خلال سنة 2025 فإنها تعتبر هذه السنة فارقة واستثنائية حيث شهدت خلالها المنطقة تراكما للأزمات الاقتصادية والاجتماعية وحملت معها تعقيدات وتحديات أمنية جسيمة.

وقد استشرفت الحركة النقابية العربية والعالمية صعوبة هذه الفترة، إثر فوز الأحزاب اليمينية بأكثر من 80% من الانتخابات التشريعية والرئاسية سنة 2024 وتأثير هذا المد اليميني على السياسات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، ودعت في كل منابرها الوطنية والدولية والإقليمية إلى التصدي إلى هذه السياسات التي أدت إلى تنامي التوترات الجيوسياسية، والتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية وتفاقم مؤشرات الفقر والبطالة، وتراجع الأجور، واتساع رقعة العمل غير النظامي، وتزايد مظاهر التميز بكل أشكالها.

وقد كان استهداف الحريات النقابية احدى أولويات هذه السياسات التي امتدت للتضييق على الحقوق والحريات النقابية وتحجيم دور المنظمات النقابية كأجسام وسيطة ضاربة في عمق التاريخ والمجتمع، فتنوعت الانتهاكات ممارسة وتشريعا في أغلب بلدان المنطقة العربية والعالم ككل في الوقت الذي تستوجب فيه الأوضاع انتاج تكاتف مجتمعي للتعاطي مع مختلف التحديات.

فقد أنتجت التوترات الأمنية والحروب الدائرة بفعل النزعة التوسعية لحكومة الاحتلال المتطرفة، سباقا جديدا للتسلح وهو سيعود حتما بالوبال على الجهود التنموية المتعثرة أصلا وعلى الاستثمار، وهي وضعية تستوجب حلولا عميقة تنطلق عبر ترميم وتحصين التشريعات الدولية المتعلقة بفرض السلام الشامل والعادل وعبر إصلاح مؤسسات التحكيم الدولي وعلى رأسها الغاء نظام الفيتو.

وفي هذا الإطار فإن القيادات النقابية العربية تدعو إلى توحيد النضالات النقابية العالمية وانتهاج خطط نضالية مشتركة للتصدي لهذا المد التراجعي والتلاعب بحقوق العمال والشعوب بالإضافة إلى تجميع كل عناصر الاستجابة والتعاطي مع كل المستجدات في بعدها الوطني، الإقليمي والدولي.

كما تدعو إلى ضرورة احترام الالتزامات الوطنية مع اتفاقيات العمل الدولية الخاصة بالحقوق والحريات النقابية والعودة إلى طاولة الحوار الاجتماعي الشفاف من اجل إيجاد مخارج وحلول توافقية لمختلف المعضلات الاقتصادية والاجتماعية.

عاشت الحركة النقابية العربية والعالمية،
حرة، ديمقراطية ومستقلة،

**السكرتير التنفيذي**
**هند بن عمار**

# لجنة المرأة باتحاد العمال تبحث مع مركز دراسات المرأة آليات التعاون والشراكة

بحثت لجنة المرأة في الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، مع مديرة مركز دراسات المرأة في الجامعة الهاشمية، الدكتورة سحر العدوان، آليات التعاون والشراكة بين الطرفين في مجالات التوعية والتمكين.

وناقش الاجتماع إمكانية عقد دورات تدريبية توعوية بحقوق المرأة في سوق العمل والعمل اللائق، تستهدف طلبة الجامعات والعاملات في مختلف القطاعات العمالية، إلى جانب بحث سبل إطلاق دراسات متخصصة تُعنى بتمكين المرأة اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا.

وأوضحت الدكتورة العدوان، أن مركز دراسات المرأة في الجامعة الهاشمية يُعد واحدًا من بين ثلاثة مراكز أكاديمية متخصصة على مستوى الجامعات الأردنية، ويعمل على تقديم الاستشارات العلمية والمجتمعية في قضايا التمكين، فضلًا عن ربط مجتمع الجامعة بالمجتمع الخارجي.

بدورها، رحبت رئيسة لجنة المرأة في الاتحاد، داليا العسعس، وعضوات اللجنة، بالدكتورة العدوان، مؤكّدين أهمية بناء شراكة فعّالة مع المركز، وبحثن آليات للتعاون المشترك في برامج التدريب والتمكين، خصوصًا في مجالات اقتصاد الرعاية والعمل المرن كأدوات لتعزيز فرص المرأة في سوق العمل.

كما تطرقت اللجنة إلى سبل التعاون مع مؤسسة الحسين للسرطان، لعقد ورشة توعوية ضمن حملات التوعية بسرطان الثدي التي تنظم في شهر أكتوبر من كل عام، بهدف رفع وعي العاملات بأهمية الكشف المبكر.

وناقشت اللجنة أيضًا التحضير للمشاركة في فعاليات حملة "16 يوم لمناهضة العنف ضد المرأة"، بهدف تسليط الضوء على قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي، وحشد الجهود المجتمعية والمؤسساتية لمناصرة حقوق المرأة.

إلى جانب ذلك، استعرضت اللجنة نظامها الداخلي وخطتها الاستراتيجية، وأكدت أهمية تطويرها بما يواكب متطلبات المرحلة المقبلة، ويسهم في تعزيز عمل المرأة وتوفير بيئة عمل لائقة وعادلة في مختلف القطاعات.

# نقابة الموانئ بالتعاون مع اتحاد عمال النقل
# تنظـم ورشة حول تمكـين القيادات النقابيــة

**الفناطسة: تمكين قيـادات العمل النقابي التزام عملي لبنـــاء جيل من القادة النقابيين**

**الحجايا: مجلس النواب يضطلع بدور أساسي في تطوير التشريعات العمالية وتمكين القيادات النقابية**

نظمت النقابة العامة للعاملين في الموانئ والتخليص وبالتعاون مع الاتحاد الدولي لعمال النقل (ITF)، ورشة عمل بعنوان "تمكين القيادات النقابية "، في العقبة، برعاية رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة، وحضور رئيس النقابة محمود ادبيس، وأعضاء وممثلين عنها.

وشارك بالورشة السكرتيرة الإقليمية للاتحاد الدولي لعمال النقل، بيكر خندقجي، وأمين سر لجنة العمل والتنمية النيابية أروى الحجايا، ورئيس قسم النزاعات العمالية في وزارة العمل، إيمان الرشدان، وتهدف إلى تعزيز قدرات القيادات النقابية لدى النقابة، وإكسابهم المهارات والمعارف ذات الصلة.

وأكد الفناطسة في كلمة الافتتاح، إن تمكين القيادات النقابية، التزام عملي ورسالة واضحة نحو بناء جيل من القادة النقابيين، القادرين على مواجهة التحديات بكل اقتدار وثقة. مشيرا إلى أنّ العالم يشهد تغيرات متسارعة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والتقني، ما يفرض علينا أن نكون مستعدين ونمتلك المعرفة والخبرة التي تمكننا من اتخاذ القرارات الصحيحة، وصياغة سياسات عادلة ومتوازنة تحمي حقوق العمال وتضمن استدامة العمل النقابي.

وأوضح الفناطسة، أن القيادات النقابية القوية هي حجر الزاوية في أي حركة نقابية ناجحة، فهي من تتفاوض بذكاء وفعالية،

وتدافع عن الحقوق المشروعة، وتبتكر الحلول التي تخدم مصالح العمال وتحفظ التوازن بين جميع الأطراف من جانبها، أكدت رئيس قسم النزاعات في وزارة العمل ايمان الرشدان، دور وزارة العمل وحرصها على دعم الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، وتعزيز قدرات القيادات النقابية في المفاوضة الجماعية وعملية الحوار الاجتماعي، ما يدعم الوصول الى سياسات شاملة تراعي مصالح جميع أطراف العملية الانتاجية، ويسهم بالوصول إلى توافقات وحلول إزاء القضايا العمالية، ويقلل من النزاعات العمالية، ويحافظ على علاقات عمل متوازنة تؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي.

بدوره، ثمن رئيس النقابة محمود دبيس جهود الاتحاد في النهوض بالعمل النقابي، وإعداد جيل من النقابيين قادر على تحمل المسؤولية النقابية، والدفاع عن مصالح العمال وفق الأدوات القانونية والتشريعات الناظمة، مشددا على أهمية الشراكة التي تجمع اتحاد العمل بالاتحاد الدولي للنقل، في التعاون من أجل خدمة اهداف نقابة الموانئ، التي تهدف إلى تعزيز قدرات القيادات النقابية، وإكسابهم المهارات والمعارف ذات الصلة.

بدورها أوضحت السكرتيرة الإقليمية للاتحاد الدولي لعمال النقل، بيكر خندقجي، دور الاتحاد الدولي لعمال النقل، من خلال الشراكة التي تجمعه مع النقابات العمالية على مستوى العالم، عبر تقديم الدعم وتبادل الخبرات لتطوير مسيرة المنظمات النقابية، ما يسهم في تعزيز العمل المشترك بين النقابات في مختلف البلدان، ويحمي حقوق العمال ويعزز مكانتهم في المجتمع، ويوفر الحماية اللازمة.

وأكدت أمين سر لجنة العمل والتنمية الاجتماعية والسكان النيابية، النائب أروى الحجايا، أن مجلس النواب يضطلع بدور أساسي في تطوير التشريعات العمالية وتمكين القيادات النقابية كشريك فاعل في صياغة السياسات الوطنية، مشيرة إلى أن الدستور الأردني نص على أن العمل حق لجميع المواطنين، وعلى الدولة أن توفره وتحميه وتضع له التشريعات التي تضمن حقوق العمال.

واستعرضت الحجايا أبرز القضايا العمالية المطروحة، وفي مقدمتها التعديلات التي جرت على بنود قانون العمل خلال

الدورة العادية السابقة لمجلس النواب، موضحة أن التعديل لا يتم إلا على المواد التي تقترحها الحكومة، وأن لجنة العمل تمسكت بجميع البنود المتعلقة بحقوق العمال ورفضت أي تعديل يمس بمصالحهم، مؤكدة أن حق العامل لا يقبل التفاوض أو المساومة.

وبيّنت الحجايا أهمية تفعيل المادة (13) من قانون العمل، التي تلزم أصحاب العمل بتشغيل نسبة من الأشخاص ذوي الإعاقة وفقًا للشروط المقررة في قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وأكدت أن أهداف لجنة العمل تلتقي مع أهداف اتحاد العمال، في حماية حقوق العمال بجميع القطاعات.

وثمّنت الحجايا، جهود وزارة العمل والاتحاد العام للنقابات العمالية والقطاعات ذات العلاقة في التوصل إلى قرار رفع الحد الأدنى للأجور، الذي دخل حيز التنفيذ لما يحمله من آثار إيجابية مستقبلية على الأجور والتكيف مع معدلات التضخم.

واختتمت الحجايا مشاركتها، بالتأكيد على أن أي تشريع عمالي لا يمكن أن يكون متوازنا إلا إذا جاء ثمرة عمل مشترك بين جميع الأطراف، بحيث يُراعي حقوق العمال وظروف أصحاب العمل معًا، مشيرة إلى أهمية مراجعة الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالعمل والعمال والوقوف على أسباب المصادقة أو عدمها، باعتبار أن الاتفاقيات الدولية المصادق عليها تمثل قوة قانونية لحماية جميع الأطراف.

وتناولت الورشة محاور عدة منها: دور القيادة النقابية في مواجهة التحديات، تمكين القيادات النقابية كشريك فاعل في صياغة السياسات الوطنية، دور وزارة العمل في تعزيز الشراكة الثلاثية والحماية النقابية،البعد الدولي لتمكين القيادات النقابية وربط التجربة المحلية بالحركة النقابية العالمية.

# نقابة العاملين في الطباعة تنظم ورشة حول الحقوق العمالية

رعى رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، خالد الفناطسة، تخريج المشاركين في الورشة التدريبية التي نظمتها النقابة العامة للعاملين في الطباعة والأنشطة المرتبطة بها، بمشاركة عدد من العاملين في الشركة المتميزة للطباعة.

وأوضح رئيس النقابة محمد الزعبي، أن الورشة التي استمرت يومين تضمنت عدة محاور رئيسية شملت: قانون العمل، قانون الضمان الاجتماعي، معايير السلامة والصحة المهنية، إضافة إلى معايير العمل اللائق. مؤكدل أن هذه الأنشطة تأتي ضمن خطة عمل النقابة لتعزيز الثقافة العمالية لدى العاملين في القطاع.

وأضاف الزعبي، أن النقابة تعمل على توسيع مظلة التنظيم النقابي لتشمل المنشآت والمصانع المنضوية تحت مظلتها، كما تسعى إلى تعزيز أوجه التعاون والشراكة مع إداراتها، بما يحقق أهداف النقابة، ويخدم العاملين فيها، ويوفر بيئة عمل لائقة.

وقدّم الورشة، المدرب النقابي باسل الحارون، الذي ركّز على الجوانب التطبيقية والتوعوية بما يسهم في رفع مستوى الوعي القانوني والنقابي لدى المشاركين.

# اختتام جلسات توعية قانونية في الكرك ضمن مشروع "قوة النقابات"

عقد الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، جلسة توعية قانونية حول الحقوق العمالية، هي الثالثة والأخيرة في محافظة الكرك، بمشاركة عدد من العاملات والعاملين في القطاع الزراعي، بحضور رئيس الاتحاد خالد الفناطسة.

وأكد الفناطسة، أهمية التوعية القانونية بالحقوق العمالية ودور ذلك في تعزيز الثقافة العمالية لدى العاملين والعاملات سيما في القطاع الزراعي الذي يشهد ظروف عمل صعبة، ومخالفات في معايير العمل المكفولة بموجب القانون، مشيدا بدعم منظمة العمل الدولية في عقد جلسات توعية قانونية تستهدف قطاعات عمالية مختلفة.

وقدمت الجلسة كلا من المحامية أسماء عميرة، ومدير مديرية علاقات العمل في وزارة العمل عدنان الدهامشة.

وركزت الجلسة على حقوق المرأة العاملة في قانوني العمل والضمان الاجتماعي، بهدف رفع الوعي القانوني بالمفاهيم الأساسية المتعلقة بالقضايا العمالية، وتوضيح حقوق العاملات، كالحد الأدنى للأجور، وأنواع عقود العمل، والآثار القانونية المترتبة عند انتهاء العقد، إضافة إلى الحماية من العنف والتحرش في عالم العمل، وغيرها.

وتأتي هذه الجلسة في إطار المرحلة الثانية من جلسات التوعية القانونية، حيث سيتم تنفيذ جلستين في كل محافظة إربد، تستهدف المعلمات في المدارس الخاصة. وذلك ضمن أنشطة مشروع "قوة النقابات من أجل عالم عمل أكثر شمولًا ومساواة بين الجنسين"، الذي ينفذه الاتحاد بالشراكة مع برنامج العمل اللائق للمرأة في منظمة العمل الدولية، في إطار مشروع "المساواة في العمل" المموّل من حكومة مملكة النرويج.

# الفناطسة: العمل اللائق والحماية الاجتماعية هما أساس التنمـية العادلـة والمســتدامة

أكد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة، أنّ العمل اللائق والحماية الاجتماعية هما أساس التنمية العادلة والمستدامة، وأن أي جهد وطني في هذا الاتجاه لن يكتمل إلا بتضافر الجهود، وتعزيز الشراكة الثلاثية بين أطراف الإنتاج، وتبني سياسات شاملة تراعي الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع.

جاء ذلك خلال مشاركة الفناطسة، في ورشة عقدتها منظمة العمل الدولية، بعنوان "تعزيز العمل اللائق في برنامج الأشغال العامة الوطني في الأردن"، حضرها عضو المكتب التنفيذي للاتحاد بشرى السلمان، بمشاركة جهات حكومية ومنظمات دولية، وممثلين عن غرفة صناعة الأردن.

وأضاف الفناطسة، أنّ الأردن يواجه منذ سنوات تحديات جسيمة في سوق العمل، من أبرزها ارتفاع معدلات البطالة، وخاصة بين الشباب والنساء، وتأثيرات استضافة أعداد كبيرة من اللاجئين، وما يرتبه ذلك من ضغوط اقتصادية واجتماعية متراكمة. مؤكدا أهمية الاستثمار في البنية التحتية والخدمات الاجتماعية، بما يضمن الحماية الاجتماعية ويواكب المتغيرات الإقليمية والعالمية.

وثمن الفناطسة، جهود منظمة العمل الدولية على دعمها المستمر لبرنامج الأشغال العامة، مشيدا بتعاون المؤسسات الوطنية والدولية المشاركة، ما يحقق التنمية المستدامة ويدعم مسيرة الاقتصاد الوطني وفق التوجهات الملكية السامية، معربا عن أمله في الوصول إلى توافق وطني من جميع الشركاء لرسم خريطة طريق واضحة تكفل نجاح البرنامج الوطني المنشود.

وأوضح الفناطسة، أهمية البرنامج في توفير فرص عمل مؤقتة، ودعم المجتمعات المحلية، وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات، مشيرا إلى ضرورة البناء على ما تم إنجازه في البرنامج ليكون أكثر استدامة وأعمق أثراً، وأشد ارتباطاً بالاستراتيجيات الوطنية ذات العلاقة.

وناقشت الورشة عدة محاور، منها، الغاية والموائمة الاستراتيجية، والاعتبارات التصميمية للبرنامج، وخبرة شركاء البرنامج من وكالات الأمم المتحدة، إلى جانب تطوير خارطة طريق للبرنامج للمرحلة المقبلة.

# التعليم الخاص تعقد ورشة تدريبية حول التوعية بالحقوق العمالية في التعليم الخاص

عقدت النقابة العامة للعاملين في التعليم الخاص، وبالتعاون مع منظمة العمل الدولية، في مقر الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، ورشة تدريبية، بهدف متابعة الجهود المبذولة حول التوعية بالحقوق العمالية، للعاملين والعاملات في التعليم الخاص، بحضور نائب رئيس اللجنة المؤقتة للنقابة، وأعضاء من النقابة، وممثلين عن حملة قم مع المعلم.

وحسب بيان للاتحاد، قدم المهندس أسامة الدغيمات، من الشركة المنفذة لمنصة العقد الموحد، عرضا حول منصة مخصصة للتدريب عن بعد، تستهدف العاملين في المدارس والمهتمين؛ وذلك من خلال جلسات تدريبية منظمة، تشمل شروحات مبسطة، أمثلة واقعية، واختبارات قصيرة لقياس الفهم، بطريقة مرنة وسهلة الاستخدام.

وقدم المشاركون في الورشة، عددا من الملاحظات حول المنصة بهدف تحسين تجربة المستخدم، وسهولة استخدامها، وتطوير المحتوى المعرفي الخاص بالتدريب، والاختبار المُعد للحصول على شهادة معتمدة بعد انتهاء عملية التدريب.

# اتحاد العمال و"العمل الدولية" يوقعان اتفاقية لتعزيز المساواة وزيادة التمثيل النقابي للنساء

وقع الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن ومنظمة العمل الدولية، في مقر المنظمة، اتفاقية لتنفيذ مشروع بعنوان،" قوة النقابات من أجل عالم عمل أكثر شمولاً ومساواة بين الجنسين"، يمتد على مدار ستة أشهر، ويهدف إلى تعزيز المشاركة النقابية للنساء وضمان إدماج قضايا المساواة وعدم التمييز في السياسات الوطنية.

ووقّع الاتفاقية رئيس الاتحاد، خالد الفناطسة، والمنسقة القطرية لمنظمة العمل الدولية في الأردن، الدكتورة أمال موافي، بحضور مديرة برنامج العمل اللائق للمرأة، ريم أصلان، وأعضاء فريق المشروع وممثلين عن الاتحاد.

وأكد الفناطسة، أن المشروع يمثل ثمرة شراكة ممتدة مع منظمة العمل الدولية، ترتكز على أهداف مشتركة في تطوير التشريعات العمالية، وتوسيع الحماية الاجتماعية، وتعزيز معايير العمل اللائق، مشيراً إلى انسجام المشروع مع خطة الاتحاد الاستراتيجية الرامية إلى زيادة وصول النساء لمواقع القيادة النقابية، وتعزيز حضورهن في العمل النقابي.

من جانبها، شددت موافي على أهمية الشراكة مع الاتحاد في هذه المرحلة، بوصفها انعكاساً لالتزام مشترك بدعم العمال والعاملات وتعزيز بيئة عمل أكثر شمولاً وعدلاً، مشيدةً بخبرة الاتحاد وقدرتــه على الوصول إلى الفئـات الأكثر هشاشة، بما في ذلك النساء، والعمالة المهاجرة واللاجئة، والأشخاص ذوي الإعاقة.

وأعربت موافي عن أملها في أن يسهم المشروع في رفع مستوى الوعي بالحقوق، وتعزيز المشاركة النقابية للنساء، وضمان إدماج قضايا المساواة وعدم التمييز في الحوار الاجتماعي والسياسات الوطنية.

بدورها، أوضحت أصلان أن المشروع يتضمن عقد جلسات حوار اجتماعي مع أطراف الإنتاج الثلاث (الحكومة وأصحاب العمل والعمال) والجهات الشريكة الأخرى، حول موضوعات محورية مثل الاقتصاد الرعائي، ومكافحة العنف والتحرش في أماكن العمل، وتمكين النساء في مواقع القيادة، إضافة إلى الاقتصاد الأخضر والانتقال العادل.

وأضافت، أن هذه الجلسات ستثمر عن أوراق سياسات تتضمن توصيات على مستوى السياسات والتشريعات، يتم مناقشتها خلال مؤتمر وطني حول معايير العمل الدولية، إلى جانب تنفيذ جلسات توعية قانونية للعاملات في قطاعات اقتصادية مختلفة، ومتابعة عمل منصة العقد الموحد الإلكتروني في التعليم الخاص. ويأتي هذا التعاون في إطار مشروع "المساواة في العمل" الممول من حكومة مملكة النرويج، والذي ينفذه برنامج العمل اللائق للمرأة في منظمة العمل الدولية.

# "العمل الدولية" تدعو الأردن لوضع التشغيل في صلب سياساته الاقتصادية

يواجه الأردن، مثل كثير من الدول النامية، معركة معقدة في ميدان التشغيل وخلق فرص العمل، في ظل ارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين الشباب وخريجي الجامعات؛ فيما يدعو تقرير دولي، الأردن إلى وضع التشغيل في قلب السياسات الاقتصادية والمالية للحد من البطالة.

وتشير الأرقام الرسمية إلى أن معدلات البطالة ما زالت عند مستويات مقلقة، ما يجعل من سياسات التوظيف أولوية وطنية مرتبطة بشكل مباشر بالاستقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي.

وفي هذا السياق، يكتسب صدور تقرير المراجعة العالمية لسياسات التوظيف 2025 عن منظمة العمل الدولية أهمية خاصة للأردن، إذ يضع إطاراً شاملاً لتقييم ما إذا كانت السياسات الوطنية والدولية الموجهة نحو التوظيف تحقق أهدافها فعلا.

ويتساءل التقرير الذي أطلقته منظمة العمل الدولية في جنيف عما إذا كانت السياسات المستجيبة للتوظيف مجدية حقاً، بينما يستعرض التقرير دور أدوات مثل التقييمات الأثرية (Impact Assessments) والتشخيصات الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب الحوار الاجتماعي بين أطراف العمل.

ويشير إلى أن السياسات الاقتصادية لم تعد تقتصر على استهداف استقرار الأسعار أو ضبط التضخم، بل باتت مطالبة بأن تكون محفزة للتشغيل، متكاملة مع سياسات الحماية الاجتماعية والتعليم والتدريب.

ويتضمن التقرير عدة فصول محورية، أبرزها التقييمات الأثرية للتوظيف، حيث استعرضت المنظمة نحو 100 دراسة لقياس أثر السياسات على خلق فرص العمل تبيّن أن هذه الأداة تساعد الحكومات على ربط القرارات الاقتصادية بالنتائج الملموسة في سوق العمل.

## معضلة الاقتصادات النامية

وشدد التقرير على أن الاقتصادات النامية بحاجة لسياسات أكثر جرأة تتجاوز حدود ضبط التضخم لتشمل الاستثمار العام والتحفيز المالي، بما ينعكس على خلق وظائف لائقة.

كما أشار إلى تمويل التنمية والتوظيف، مركزا على الفجوة التمويلية الكبيرة التي تعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وموضحاً أن وضع التوظيف في صميم الموازنات العامة من خلال ما يسمى "الموازنات الموجهة للتوظيف" **(Pro-employment Budgeting)** أصبح ضرورة.

ويتناول الانتقال العادل والقطاعات الجديدة مدللا على نماذج من دول مثل البوسنة والسنغال، حيث أظهرت الدراسات أن التحولات في قطاعات الطاقة والزراعة يمكن أن تولّد وظائف جديدة إذا ترافق ذلك مع برامج تدريب وحماية اجتماعية.

ويتناول الانتقال العادل والقطاعات الجديدة مدللا على نماذج من دول مثل البوسنة والسنغال، حيث أظهرت الدراسات أن التحولات في قطاعات الطاقة والزراعة يمكن أن تولّد وظائف جديدة إذا ترافق ذلك مع برامج تدريب وحماية اجتماعية.

ويؤكد أهمية البنية التحتية والنقل، فمن خلال تحليل بيانات جغرافية في كينيا وزامبيا، أظهر التقرير أن الاستثمارات في الطرق ليست مجرد مشاريع عمرانية، بل أدوات فعّالة لتحفيز النشاط الاقتصادي وتوسيع الوصول إلى التعليم والصحة.

## حقوق النقابات

ويشير التقرير إلى حقوق النقابات والتجارة الدولية، حيث خلص إلى أن احترام حقوق العمال لا يشكل عائقاً أمام التجارة الدولية، بل قد يسهم في تعزيز الصادرات لبعض القطاعات.

ويدعو لبناء منظومات المهارات مشددا على أن الاستثمار في المهارات يجب أن يكون دائرياً ومستمراً، عبر التطوير والتوظيف وإعادة التدريب، مستشهداً بتجارب منها برامج تدريب الحرفيين في الأردن.

ويدعو، ثانياً، إلى الحوار الاجتماعي بين الحكومة وأصحاب العمل والعمال باعتباره مفتاحا لوضع سياسات قابلة للتنفيذ تحقق العدالة.

ويؤكد، ثالثاً، بأن الاستثمار في البنية التحتية والنقل، وكذلك في التحول إلى الطاقة النظيفة، يشكّل فرصة حقيقية لخلق وظائف جديدة إذا تم دمجه ببرامج التدريب الموجهة للشباب.

وأخيراً، يقول إن تطوير المهارات في الأردن يحتاج إلى رؤية شمولية تتجاوز التعليم التقليدي لتبني فكرة "منظومات المهارات" التي تشارك فيها الجامعات ومراكز التدريب والشركات.

وفي المحصلة، فإن تقرير المراجعة العالمية لسياسات التوظيف 2025 يقدم للأردن خريطة طريق مهمة في وقت تتضاعف فيه الحاجة لإيجاد حلول مبتكرة للبطالة.

فالسياسات المستجيبة للتوظيف لا تُقاس بالشعارات بل بالنتائج الفعلية على أرض الواقع، على غرار الوظائف اللائقة، والحماية اجتماعية، والنمو الاقتصادي الشامل.

وبينما يواصل الأردن جهوده الوطنية عبر برامج التحفيز الاقتصادي ومبادرات التدريب المهني وريادة الأعمال، فإن تبنّي التوصيات العالمية وتكييفها مع الواقع المحلي قد يكون الخطوة الحاسمة في مواجهة التحدي الأكبر المتمثل بتحويل النمو الاقتصادي إلى فرص عمل حقيقية للشباب الأردني.

# اتحاد العمال ينظم حفلا بمناسبة يوم المعلم

نظم الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن حفلا، بمناسبة يوم المعلم العالمي، بمشاركة أعضاء النقابة العامة للعاملين في التعليم الخاص، وعدد من المعلمين والمعلمات في المدارس الخاصة، وحضور رئيس الاتحاد خالد الفناطسة، ونائب رئيس الاتحاد خالد أبو مرجوب.

وقال الفناطسة في كلمة مخاطبا المعلمين، "لابد من وقفة إجلال واحترام ووفاء وإخلاص لهؤلاء الرسل الذين بذلوا الغالي والنفيس للقيام بدور هام في سبيل المعرفة وبناء العقول الناشئة، وهم أهل للتقدير والتبجيل، ومنهم تقتبس الأجيال روح المواطنة الحقة الصالحة، وهم البناة الحقيقيون، لأنهم يبنون الإنسان، والإنسان غاية الحياة ومنطقها، فأي الكلمات توازي حقهم، وأي حديث يمنحهم حقهم الحقيقي"

وأشار إلى، جهود النقابة الهادفة إلى توفير بيئة عمل لائقة للمعلمين وبالتعاون مع كل الجهات ذات العلاقة، سيما منصة العقد الالكتروني التي يتم من خلالها، تسجيل وتوثيق عقود العاملين في المدارس الخاصة ورياض الأطفال بشكل الكتروني بديلا عن عقود العمل الورقية تماشيا مع التحول الرقمي الذي يشهده عالم العمل اليوم، موضحا، تسجيل أكثر من 05 ألف عقد عمل الكتروني على هذه المنصة في العام الدراسي الماضي.

بدورها، أكدت مديرة برنامج العمل اللائق للمرأة في منظمة العمل الدولية، ريم أصلان، أهمية الشراكة التي تجمع منظمة العمل الدولية، مع كافة الأطراف في قطاع التعليم الخاص، من خلال برنامج العمل اللائق للمرأة، لافتة إلى أن "رحلة تحسين شروط وظروف العمل وتحقيق بيئة عمل لائقة في القطاع، بدأت منذ عام 2015، وقد تحققت انجازات مهمة خلال السنوات الماضية، رغم التحديات الكبيرة".

وأوضحت أصلان، دور الشراكة الوثيقة مع اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، ولجنة الإنصاف في الأجور، فيما تحقق من انجازات للعاملين في القطاع، إلى جانب دور حملة "قم مع المعلم" التي عملت على إيصال أصوات المعلمات من الميدان والتعبير عن همومهن على أرض الواقع، مشيرة إلى أن، الجهود سوف تركز في المرحلة القادمة على تطوير الربط الإلكتروني بين منصة العقد الموحد، والمؤسسات ذات العلاقة بما يتيح متابعة عقود العمل على المنصة وضمان تطبيقها فعليًا.

من جانبه، أكد مدير مديرية علاقات العمل في وزارة العمل، عدنان الدهامشة، دور الوزارة في حماية حقوق المعلمين والمعلمات وجميع العاملين في قطاع التعليم الخاص، من خلال المتابعة المستمرة وتطبيق التشريعات العمالية ذات الصلة، مشيرا إلى أنّ الوزارة تعمل بالتنسيق مع مختلف الأطراف والشركاء المعنيين لضمان تحقيق أهداف المنصة في حماية حقوق العاملين وتنظيم العلاقة بين أطراف العملية التعليمية.

وتضمن الحفل، تكريم عدد من المعلمين والمعلمات ومدراء ومديرات مدارس خاصة، كما قدم رئيس الاتحاد، الدروع التذكارية لشركاء الاتحاد تقديرا على جهودهم في دعم مشروع أتمتة العقد الموحد.

# 7749 عقدا موحدا لمعلمي المدارس الخاصة بنهاية حزيران 2025

سجّلت منصة "العقد الموحد" حتى 30 حزيران (يونيو) من العام الماضي توقيع 7749 عقدًا جديدًا، بواقع 6443عقدًا للذكور، و 33406 للإناث، ما يعكس زيادة ملحوظة في فرص العمل للكوادر التعليمية والإدارية.

ووصل إجمالي العقود المنفذة منذ إطلاق المنصة إلى 39849 عقدًا، موزعة على 1680 مدرسة مسجلة، بمعدل 2372 عقدًا لكل مدرسة، فيما أضيفت 110 مدارس جديدة خلال النصف الأول من العام الماضي، ما يعكس توسعًا مستمرًا في التعليم الخاص في الأردن.

وكشفت البيانات عن تفاوت واضح في متوسط الرواتب بين الجنسين، حيث بلغ متوسط راتب الذكور 651.8 دينار، مقابل 447.06 دينار للإناث.

كما تباينت الرواتب بحسب نوع الوظيفة؛ فبينما وصل متوسط الراتب في الوظائف الإدارية إلى 810.76 دينار للذكور و 561.56 دينار للإناث، بلغ متوسط رواتب وظائف التعليم 720.11 دينار للذكور مقابل 448.55 دينار للإناث، أما الوظائف التشغيلية والعملية فكان متوسط الراتب فيها 378.96 دينار للذكور و331.07 للإناث.

وتأتي هذه الأرقام عقب خطوة غير مسبوقة لتعزيز العمل اللائق وتحقيق العدالة في قطاع التعليم الخاص، حيث أطلقت وزارة العمل بالتعاون مع منظمة العمل الدولية والاتحاد العام لنقابات العمال مشروع العقد الموحد للعاملين في المدارس الخاصة ورياض الأطفال، الذي دخل حيز التنفيذ بداية العام الدراسي 2024–2025.

كما تأتي هذه المبادرة في إطار دعم منظمة العمل الدولية لحقوق العاملين في القطاع الخاص منذ عام 2015، وتعزيز مبادئ الشفافية واستقرار التوظيف.

وكان أحد أبرز بنود العقد الموحد هو تمديد مدة العقد الأول للمعلمين الجدد من 10 أشهر إلى 12 شهرًا، ما يعزز الاستقرار الوظيفي ويتيح فرصًا أكبر للتطور المهني، وتعد هذه الخطوة استجابة للتحديات السابقة التي واجهها العاملون في القطاع، خاصة فيما يتعلق بانتهاء العقود قصيرة الأجل وعدم الاستقرار المالي. وتم اعتماد إصدار العقود في منصة إلكترونية متخصصة، لضمان توثيقها بطريقة آمنة وفعالة.

وتشير البيانات إلى أن آلاف العقود صدرت إلكترونيًا منذ إطلاق المنصة في تموز (يوليو) 2024، مع التأكيد على دفع الرواتب في الوقت المحدد ومنع أي تجاوزات، كما أُلزم أصحاب المدارس بتحويل الرواتب إلكترونيًا إلى حسابات بنكية أو محافظ إلكترونية معتمدة، لتعزيز الشفافية والأمان المالي.

وألغى العقد الموحد الحاجة للمصادقة الورقية على العقود في النقابات، ما خفض التكاليف وقلل الوقت المستغرق للإجراءات الإدارية، وساهم في حماية البيئة من خلال تقليل استخدام الورق.

وتم تشكيل لجنة فنية مشتركة تضم جميع الأطراف المعنية، وعقدت اجتماعات دورية لمتابعة تطوير منصة العقد الموحد الآلي، كما عُقدت اجتماعات مع وزير التعليم لضمان تنفيذ النظام في جميع المدارس الخاصة في مختلف محافظات المملكة.

# مستشار اتحاد عمال الكويت يزور الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن

بحث رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة، مع المستشار ورئيس مكتب العمالة الوافدة في الاتحاد العام لعمال الكويت، محمد العراده، أوجه التعاون المشترك وسبل تعزيز العلاقات النقابية بين الطرفين.

وجرى خلال اللقاء، الذي حضره نائب رئيس الاتحاد خالد أبو مرجوب، تبادل الدروع التذكارية بين الطرفين، تأكيدا على عمق العلاقات التي تجمع الحركة النقابية في كل من الأردن والكويت.

# اتحاد العمال والعمل الدولية يعقدان اجتماعا بمشاركة النقابات العمالية ضمن مشروع "قوة النقابات"

عقد الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، اجتماعا، ضم ممثلين وممثلات عن النقابات العمالية، وأعضاء من لجنتي المرأة والشباب، وذلك ضمن الجلسات الحوارية لمشروع، "قوة النقابات من أجل عالم عمل أكثر شمولاً ومساواة بين الجنسين".

ويهدف المشروع، الذي ينفذه الاتحاد بالشراكة مع برنامج العمل اللائق للمرأة في منظمة العمل الدولية على مدى مدار ستة أشهر، إلى تعزيز المشاركة النقابية للنساء وضمان إدماج قضايا المساواة وعدم التمييز في السياسات الوطنية.

وأكد نائب رئيس الاتحاد، خالد أبو مرجوب، في كلمة الافتتاح، أن المساواة في العمل ليست قضية تتعلق بالمرأة فقط، بل هي قضية تنموية ووطنية، وذات صلة وثيقة بالعدالة الاجتماعية، إذ أنّ تمكين المرأة في سوق العمل له آثار إيجابية على تمكين الأسرة والمجتمع والاقتصاد الوطني. لافتا إلى أنّ المرأة العاملة في الأردن تواجه تحديات عديدة تبدأ من ضعف التمثيل النقابي وغياب السياسات الداعمة للأطفال وكبار السن ومرورا بالعنف والتحرش والتمييز في الأجور في بيئات العمل.

بدورها، أوضحت مديرة برنامج العمل اللائق للمرأة، ريم أصلان أهمية المشروع في تعزيز دور المرأة والشباب في سوق العمل من خلال النتائج العملية التي يسعى لتحقيقها، والأنشطة التي يشملها كجلسات الحوار الاجتماعي مع كافة الاطراف، وجلسات التوعية القانونية، وتفعيل السياسات الداخلية في الاتحاد، مؤكدة دور النقابات العمالية المحوري، في تعزيز المساواة بين الجنسين، وتحقيق العدالة في بيئة العمل.

وناقش الاجتماع، دور النقابات العمالية واللجان المعنية في إنجاح خطة عمل المشروع، وأهمية إبراز أصواتهم في جلسات الحوار الاجتماعي التي يشملها، بهدف تحقيق الأهداف المنشودة، كما تناول الاجتماع موضوعات الجلسات، وهي: الاقتصاد الرعائي، حماية الأمومة، والحماية من العنف والتحرش في بيئة العمل، وتمكين النساء في المواقع القيادية، إضافة إلى الاقتصاد الأخضر والانتقال العادل.

ويأتي هذا التعاون بين اتحاد العمال ومنظمة العمل الدولية، في إطار مشروع "المساواة في العمل" الممول من حكومة مملكة النرويج.

# مشروع "قوة النقابات" يطلق سلسلة جلسات توعوية حول الحقوق العمالية

أطلق الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، سلسلة من الجلسات التوعوية حول الحقوق العمالية، تستهدف العاملين والعاملات في مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية.

وتأتي هذه الجلسات ضمن أنشطة مشروع "قوة النقابات من أجل عالم عمل أكثر شمولًا ومساواة بين الجنسين"، الذي ينفذه الاتحاد بالشراكة مع برنامج العمل اللائق للمرأة في منظمة العمل الدولية.

واختُتمت أعمال الجلسة الأولى بمشاركة عدد من العاملين والعاملات من النقابات العمالية المنضوية تحت مظلة الاتحاد، ضمن 12 جلسة توعية قانونية، تقدمها المحامية أسماء عميرة، وسيتم تنفيذها خلال الفترة المقبلة ضمن خطة المشروع.

وتركّز الجلسات، على حقوق المرأة العاملة في قانوني العمل والضمان الاجتماعي، إضافة إلى قضايا الحماية من العنف والتحرش في بيئة العمل. كما تهدف إلى رفع الوعي القانوني بالمفاهيم الأساسية المتعلقة بالقضايا العمالية، وتوضيح حقوق العاملات والتزاماتهن، وشرح الحد الأدنى للأجور، وأنواع عقود العمل، والتمييز بينها، والآثار القانونية المترتبة عند انتهاء العقد.

ويأتي هذا التعاون بين الاتحاد العام ومنظمة العمل الدولية في إطار مشروع "المساواة في العمل" المموّل من حكومة مملكة النرويج.

# انطلاق المرحلة الثانية من جلسات التوعية القانونية ضمن مشروع "قوة النقابات"

عقد الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، جلسة توعية قانونية حول الحقوق العمالية، في محافظة إربد، بمشاركة عدد من العاملات في القطاع الزراعي.

وتأتي هذه الجلسة ضمن المرحلة الثانية من جلسات التوعية القانونية، التي سيتم تنفيذها في كل من إربد والكرك، وعددها 6 جلسات. وذلك خلال أنشطة مشروع "قوة النقابات من أجل عالم عمل أكثر شمولًا ومساواة بين الجنسين"، الذي ينفذه الاتحاد بالشراكة مع برنامج العمل اللائق للمرأة في منظمة العمل الدولية.

وتركّز الجلسات، التي تقدمها المحامية أسماء عميرة، على حقوق المرأة العاملة في قانوني العمل والضمان الاجتماعي، بهدف رفع الوعي القانوني بالمفاهيم الأساسية المتعلقة بالقضايا العمالية، وتوضيح حقوق العاملات، كالحد الأدنى للأجور، وأنواع عقود العمل، والآثار القانونية المترتبة عند انتهاء العقد، إضافة إلى الحماية من العنف والتحرش في عالم العمل، وغيرها.

ويأتي هذا التعاون بين الاتحاد العام ومنظمة العمل الدولية في إطار مشروع "المساواة في العمل" المموّل من حكومة مملكة النرويج.

# اتحاد العمال يوقع بروتوكول تعاون مع اتحاد عمال العراق

وقع رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة، ورئيس الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق، ستار دنبوس براك، بروتوكول تعاون مشترك، بهدف تعزيز العلاقات النقابية القائمة بين الطرفين، والعمل المشترك في استثمار الخبرات والكفاءات لتعزيز أهداف الاتحادين التنموية، ودعم الاقتصاد والحركة العمالية في كلا البلدين.

وتضمن بروتوكول التعاون، تبادل الزيارات بين الفريقين من خلال الوفود في كلا الاتحادين، وذلك من أجل تبادل الخبرات والمعرفة، وعقد اجتماعات ثنائية بين ممثلي الفريقين كل ستة اشهر أو كلما تطلب الأمر ذلك، وتبادل الدراسات والأبحاث الميدانية وإعداد المشاريع المشتركة بين الفريقين.

وشمل البروتوكول، عقد ورشات عمل وندوات ودورات تدريبية بهدف تدريب العمال وتوعيتهم بحقوقهم وتنمية مهاراتهم ورفع مستوى الخبرة النقابية لديهم، ودعم وتعزيز الحركة العمالية في كلا البلدين من خلال تعزيز القدرات المؤسسية للنقابات وتبادل الخبرة حول القضايا العمالية، والدعم الفني والتدريب لبناء القدرات لدى العمال.

وأكد البروتوكول، على ضرورة التنسيق بين الاتحادين فيما يتعلق بالقضايا العمالية وتعزيز دور المرأة والشباب في كلا الاتحادين وتبادل الخبرات والزيارات.

# نقابة العاملين بالتعليم الخاص تعقد اجتماع الهيئة العامة

عقدت النقابة العامة للعاملين في التعليم الخاص، اجتماع الهيئة العامة السنوي، برئاسة رئيس اللجنة المؤقتة للنقابة، ورئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة، وحضور أعضاء اللجنة المؤقتة، ونائب رئيس الاتحاد خالد أبو مرجوب.

وجرى خلال الاجتماع المصادقة على قرارات اللجنة المؤقتة، وإقرار التقريرين المالي والإداري للنقابة لعام 2024، واختيار مدقق حسابات للعام الحالي.

وأكد الفناطسة، خلال الاجتماع، أهمية تعزيز ثقافة العمل النقابي لدى العاملين والعاملات في قطاع التعليم الخاص، الأمر الذي يعزز قدرات النقابة في الدفاع عن حقوق منتسبيها، ويسهم في إنجاح دورها الوطني، مشددا على ضرورة انتساب العاملين في المدارس الخاصة ورياض الاطفال للنقابة، الأمر الذي يوسع دائرة التنظيم النقابي، ويجعل النقابة أكثر قوة.

وأوضح الفناطسة، أن النقابة هي الجهة التي تمثل العاملين في المدارس الخاصة، اذ انها المظلة النقابية التي ينتمون إليها بموجب القانون.

وأوضح التقرير الإداري، أن اللجنة المؤقتة لإدارة النقابة، باشرت مهامها ومسؤولياتها، بعد حل الهيئة الإدارية للنقابة، اعتبارا من تاريخ 21/04/2024، وتملك الحق في ممارسة كافة الصلاحيات الممنوحة لها، بما يحقق أهداف النقابة وغاياتها المشروعة، استنادا إلى الرأي القانوني الصادر عن مسجل النقابات بموجب كتابه رقم علاقات عمل/1/9642 تاريخ 22/04/2024.

وعرض التقرير جهود اللجنة المؤقتة، في إنجاح مشروع أتمتة العقد الموحد، من حيث عقد الاجتماعات، وتشكيل اللجان، ومتابعة سير العمل بالتعاون مع الأطراف المعنية، إلى جانب إبداء الملاحظات والآراء التي تخص عملية تسجيل العقود على المنصة، وعقد ورش تدريب بهدف تطوير رفع قدرات فريق العمل على المنصة.

وأظهر التقرير، أنّ عدد عقود العمل المسجلة على المنصة الالكترونية لغاية 22/08/2025 (موعد نهاية العام الدراسي 2025/2024) بلغ (48.307) عقد عمل الكترونية، وبلغ عدد العقود المفعلة (41.018) وبلغ عدد المدارس ورياض الأطفال المسجلة على المنصة الالكترونية حتى التاريخ المذكور (1719) مدرسة وروضة أطفال.

وناقش المشاركون في الاجتماع عددا من القضايا ذات الصلة بواقع العمل النقابي في قطاع التعليم الخاص، والتحديات التي تواجه العاملين من حيث الحقوق المكفولة.

# اتحاد العمال بالتعاون مع "العمل الدولية" يطلق سلسلة حوارات وطنية بعنوان "نحو أجندة عادلة وشـــاملة للمـــــرأة"

عقد الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، الجلسة النقاشية الاولى، بعنوان "اقتصاد الرعاية: نحو مستقبل عمل عادل وشامل للجميع"، بمشاركة ممثلين وممثلات عن أطراف الانتاج الثلاث من الوزارت والمؤسسات الرسمية، ومؤسسات المجتمع المدني.

وهدفت الجلسة، إلى تعزيز الوعي والاعتراف بالقيمة الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد الرعائي، ومساهمته في التنمية المستدامة، وتحقيق العدالة بين الجنسين. وتعزيز العمل اللائق وظروف العمل للعاملين والعاملات، والبناء على الجهود القائمة لتطوير أطر وطنية ولوائح تنظم وتحمي العمل في القطاع. إلى جانب تعزيز المساواة بين الجنسين والشمولية، وتقليص الفجوات بين عمل الرعاية المدفوع وغير مدفوع الأجر، وتشجيع تقاسم المسؤوليات الأسرية.

وشهدت الجلسة نقاشا موسعا حول فرص وتحديات اقتصاد الرعاية، ووجهات نظر من منظور الجهات المشاركة وهي: لجنة العمل في مجلس النواب، لجنة العمل في مجلس الأعيان، وزارة العمل، وزارة التنمية الاجتماعية، المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، المجلس الوطني لشؤون الأسرة، إلى جانب النقابات العمالية ومؤسسات مجتمع مدني معنية بالقضايا العمالية وحقوق العمالة.

وخلال الجلسة، قدم مدير عام المركز الأردني لحقوق العمل حمادة أبو نجمة، عرضا بعنوان، "اقتصاد الرعاية في الأردن: التحديات والفرص والمواءمة مع معايير العمل الدولية"، تضمن إبراز اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات العلاقة، والأولويات الوطنية.

وتأتي الجلسة ضمن سلسلة حوارت وطنية أطلقها الاتحاد في إطار مشروع "قوة النقابات من أجل عالم عمل أكثر شمولًا ومساواة بين الجنسين"، الذي ينفذه بالشراكة مع برنامج العمل اللائق للمرأة.

وتركز الحوارت، على تعزيز النقاش الشامل بين جميع الأطراف، لتحديد أولويات السياسات والتوصيات العملية التي تدعم المساواة بين الجنسين والعمل اللائق للجميع. حيث ستكون بمثابة منصة لإثراء وتوجيه المؤتمر الوطني الذي يتم عقده خلال الشهر القادم، حول المرأة ومعايير العمل الدولية، مستندا إلى الأدلة والشمولية، ومبادئ الحوار الاجتماعي.

ويأتي هذا التعاون بين الاتحاد العام ومنظمة العمل الدولية في إطار مشروع "المساواة في العمل" المموّل من حكومة مملكة النرويج.

# اتحاد العمال ومنظمة العمل الدولية يناقشان إطار التعـاون المشـترك لتعـزيز العمل اللائق للمرأة في الأردن

بحث الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خطة العمل المقترحة مع برنامج العمل اللائق للمرأة في منظمة العمل الدولية خلال اجتماع مع ممثلي البرنامج في الأردن.

وقد حضر اللقاء ممثلي الشركة التي قامت بإعداد فيديوهات المواد التدريبية للمنصة الوطنية لتدريب العاملين والعاملات في المدارس الخاصة ورياض الأطفال والتي سيتم ربطها بمنصة العقد الإلكتروني الموحد للعاملين في المدارس الخاصة ورياض الأطفال

جرى خلال اللقاء أيضا استعراض المنصة التعليمية الإلكترونية وآلية عملها، بالإضافة إلى المحتوى الذي سيتم نشره عليها.

ويأتي هذا الاجتماع في إطار الخطة الاستراتيجية للاتحاد، التي تسعى إلى تعزيز الحوار الاجتماعي ودعم التنمية الاقتصادية الشاملة، لتحقيق العدالة الاجتماعية في سوق العمل الأردني. كما تعد هذه الشراكة ضمن مشروع "المساواة في العمل" الذي ينفذه برنامج العمل اللائق للمرأة بالتعاون مع حكومة مملكة النرويج خلال السنوات الثلاث القادمة.

# لجنة المرأة باتحاد العمال تنظم محاضرة توعوية حول سرطان الثدي

نظمت لجنة المرأة في الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، بالتعاون مع البرنامج الأردني لسرطان الثدي، إحدى برامج مركز الحسين للسرطان، محاضرة توعوية حول أهمية الكشف المبكر عن سرطان الثدي، بحضور عدد من السيدات يمثّلن النقابات العمالية المنضوية تحت مظلة الاتحاد.

وقدمت المحاضرة الدكتورة ازهار نصر، حيث تناولت خلالها معلومات شاملة حول طبيعة المرض، وأبرز عوامل الخطورة المؤدية إليه، وطرق الوقاية والكشف المبكر، إلى جانب أهمية الفحص الذاتي والدوري في الحد من انتشاره.

وقالت رئيسة اللجنة، داليا العسعس، إن تنظيم هذه المحاضرة يأتي ضمن فعاليات لجنة المرأة وجهودها في دعم المبادرات الوطنية التي تسعى إلى نشر الوعي الصحي بين أفراد المجتمع، مشيرة إلى أن الكشف المبكر يمثل السلاح الأقوى في الشفاء التام من السرطان وتقليل نسب الإصابة وتحقيق الشفاء الكامل.

وأضافت العسعس، أن لجنة المرأة تنطلق من رؤية الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن في تفعيل الشراكة مع مختلف المؤسسات الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني، من خلال الفعاليات والأنشطة التي تخدم المجتمع، وتحقق المصلحة العامة، في شتى المجالات ومنها نشر الثقافة الصحية وتعزيز الوعي إزاء مرض السرطان.

# الفناطسة يشارك في انطلاق أعمال الاجتماع السنوي لشبكة الإعلاميين النقابيين العرب بالجزائر

## تحت عنوان "تمكين النقابات العربية لمواجهة تأثير الأتمتة والذكاء الاصطناعي على سوق العمل"

شارك رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة في أعمال الاجتماع السنوي لشبكة الإعلاميين النقابيين العرب الذي نظمه الاتحاد العربي للنقابات بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ايبارت، وقد افتتح اعمال الاجتماع عمر قجوت الأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي شدد على دور الاعلام النقابي في التعاطي مع التحديات التكنولوجية.

وأكدت هند بن عمار السكرتير التنفيذي أن هذا الاجتماع يتنزل في إطار حرص الاتحاد العربي للنقابات على ضمان احتكاك النقابات العربية بكل المستجدات النقابية الدولية وعلى رأسها الاعلام النقابي من منظور دوره كواجهة للنقابات وحامل لخطابها ومواقفها.

بدوره أكد خالد الفناطسه رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن الذي ينزل ضيفا على الاتحاد العام للعمال الجزائريين أن دور الاعلام النقابي بات محوريا انطلاقا مما يشهده العالم من ثورة تكنولوجية باتت تقدم مفهوما جديدا من الاعلام يقطع مع الاعلام الكلاسيكي.

وفي ختام الجلسة الافتتاحية أكد روبين فليشر، مدير برنامج النقابات بمؤسسة فريدريش ايبارت أن دعم المؤسسة للنقابات العربية سيتواصل وسيتعزز انطلاقا من قناعة بدور النقابات في تعزيز المسألة الاجتماعية بالمنطقة.

# الفناطسة يوقع بروتوكول تعاون مع اتحاد عمال الجزائر لتعزيز التعاون النقابي

## الفناطسة يختتم زيارة نقابية إلى الجزائر بهدف تعزيز الشراكة العمالية

وقع رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة، بروتوكول تعاون مع الأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين أعمر تقجوت، بهدف تعزيز العلاقات النقابية بين الأردن والجزائر، وتبادل الخبرات والتجارب بين الطرفين في مجال العمل النقابي والدفاع عن حقوق ومصالح العمال.

وجاء توقيع البروتوكول ضمن زيارة الفناطسة إلى الجمهورية الجزائرية، والتي شملت لقاءات رسمية ونقابية متنوعة، التقى خلالها مسؤولين حكوميين وقيادات عمالية بارزة.

وشارك الفناطسة في الاجتماع السنوي لشبكة الإعلاميين النقابيين العرب الذي استضافته الجزائر تحت عنوان: "تمكين النقابات العربية لمواجهة تأثير الأتمتة والذكاء الاصطناعي على سوق العمل". وأكد في كلمته خلال الجلسة الافتتاحية، على أهمية الإعلام النقابي في خدمة أهداف المنظمات العمالية ودعم حقوق العمال.

كما عقد الفناطسة مباحثات مع وزير المحروقات والمناجم الجزائري محمد عرقاب، بحضور قيادات نقابية جزائرية، تم خلالها بحث آفاق التعاون بين الاتحادين الأردني والجزائري.

وأشاد الفناطسة بالتجربة الجزائرية في إشراك الشركاء الاجتماعيين في رسم السياسات العامة لعالم العمل، معربًا عن رغبته في تطوير العلاقات النقابية بما يخدم مصالح العمال في البلدين، ويسهم في تحسين مناخ العمل وتعزيز التعاون الاقتصادي الثنائي.

وفي سياق الزيارة، التقى الفناطسة وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي الجزائري عبد الحق سايحي، حيث بحث الجانبان سبل توسيع التعاون الثنائي في مجالات العمل والحماية الاجتماعية.

واستعرض الوزير الإنجازات الاجتماعية التي حققتها الجزائر في خدمة الطبقة العمالية، وعلى رأسها توسيع مظلة التغطية الاجتماعية والتأمينات ضد الأمراض الخطيرة ضمن سياسة الدولة في تعزيز العدالة الاجتماعية.

وفي ختام الزيارة، تبادل الفناطسة والوفد المرافق الدروع التذكارية مع قيادات العمل النقابي والوزراء الجزائريين، تأكيدًا على عمق العلاقات الأخوية والتاريخية التي تجمع الشعبين الشقيقين.

قاعة عبد القادر بن ياقوس

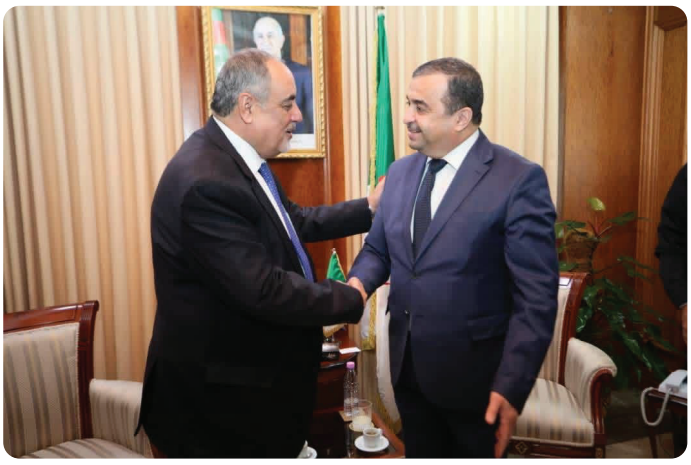

# الأميرة بسمة: المساواة في الأجر وبيئة العمل ضرورة تسهم في تقوية النسيج الاجتماعي

## الأميرة بسمة بنت طلال: الإنصاف في الأجور بين الجنسين يحقق النمو ويُسرّع وتيرة التطور والازدهار

أكدت سمو الأميرة بسمة بنت طلال، أن انضمام الأردن عام 2018 للتحالف الدولي للإنصاف في الأجور، كأول دولة عربية، جاء انطلاقا من إيمان المملكة بأهمية تحقيق العدالة والإنصاف في الأجور بين الجنسين وزيادة نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة.

وقالت سموها خلال ترأسها، الجلسة الحوارية على هامش الاجتماع العشرين للجنة الأردنية للإنصاف في الأجور، إن الأردن كان من أوائل الدول في المنطقة، التي صادقت على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمساواة وعدم التمييز، مبينة أن اللجنة شكلت خلال مسيرتها نموذجا مميزا للشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

وأشارت سمو الأميرة، بحضور وزيرة التنمية الاجتماعية وفاء بني مصطفى وأمين عام وزارة التربية والتعليم سحر الشخاترة، إلى التعديلات المهمة التي أدخلت إلى التشريعات الوطنية، أبرزها التعديلات على قانوني العمل والضمان الاجتماعي، لتوفير بيئة عمل أكثر أمانا ودعما لعمل المرأة، وصولا إلى منع التمييز في الأجور بين الجنسين.

ولفتت سموها إلى أهمية تعزيز آليات الرقابة والتنفيذ ورفع قدرات النساء وتشجيعهن على تطوير مسيرتهن المهنية، مؤكدة ضرورة توفير فرص متكافئة ومراعاة احتياجات الجنسين في بيئة العمل.

وأوضحت سمو الأميرة أن استمرار أعباء الرعاية غير مدفوعة الأجر للنساء بشكل غير متوازن، يشكل عائقا أمام مشاركتهن الاقتصادية، معتبرة أن المساواة في الأجر وبيئة العمل ضرورة تسهم في تقوية النسيج الاجتماعي وازدهار الأسر ونمو الأعمال وتسارع وتيرة التطور والازدهار.

من جانبه، استعرض وزير العمل خالد البكار خلال الجلسة التي أدارها رئيس لجنة العمل والتنمية الاجتماعية في مجلس الأعيان العين عيسى مراد، أبرز التعديلات التي طالت قانون العمل والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه، وتعديل قانون الضمان الاجتماعي لتعزيز الحماية الاجتماعية للعاملين والعاملات في القطاع الخاص.

وأكد البكار أن هذه التعديلات تهدف إلى توفير بيئة عمل آمنة وأكثر عدالة، وترسيخ مبدأ المساواة والحد من التمييز في سوق العمل، مبينا أن بيئة العمل تلعب دورا مهما في زيادة الجاذبية للعمل.

ولفت إلى مبادرة الفروع الإنتاجية التي تنفذها وزارة العمل بتوجيهات ملكية، في مناطق الأرياف والبوادي، وباتت تشغل أكثر من 9500 عامل معظمهم من الإناث في أماكن قريبة من سكنهن، ما وفر بيئة عمل جاذبة لهن.

وثمن الدكتور البكار جهود اللجنة الأردنية للإنصاف في الأجور برئاسة مشتركة بين وزارة العمل واللجنة الوطنية لشؤون المرأة، والتي ساهمت بالتوعية بالحقوق العمالية للعاملين والعاملات على مدار 15 عاما.

بدورها، أكدت الأمينة العامة للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة المهندسة مها علي، أهمية دور اللجنة الأردنية للإنصاف في الأجور في تعزيز الحقوق الاقتصادية للنساء، للمساهمة بشكل كبير في دعم تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للمرأة 2020-2025، والتي وضعت التمكين الاقتصادي للنساء ضمن أولوياتها.

وبينت أن جهود اللجنة ساهمت في تحسّن واضح في تقليص فجوة الأجور، إذ انخفض معدل الفجوة في القطاعين العام والخاص من 10.9 بالمئة عام 2010 إلى 7.3 بالمئة للعام 2023، مشيرة إلى دور اللجنة في دعم إصلاحات تشريعية مهمة ساهمت في توفير بيئة عمل صديقة وداعمة للمرأة، بالإضافة إلى العمل على معالجة تحديات تواجهها النساء في قطاعات محددة مثل التعليم الخاص، الذي ما زال يعاني من اختلالات في موضوع الأجور.

وأكدت أهمية العمل على تعميم تجربة إلزام أصحاب العمل بالتحويل الإلكتروني للأجور في قطاع التعليم الخاص من خلال الحسابات البنكية أو المحافظ الإلكترونية على مختلف القطاعات، بما يُعزّز من حماية حقوق العاملين والعاملات ويدعم الشمول المالي وخاصة للنساء.

وقالت إن اللجنة تعمل على دراسة قطاع الصحة، لوجود فجوة واضحة في الأجور به، والحاجة إلى النظر بشكل معمّق في بيئة وظروف العمل ومدى مراعاتها لاحتياجات الجنسين، لا سيما وأن هذا القطاع يُعدّ من القطاعات الأكثر تشغيلا للنساء.

ودعت إلى إصدار دليل إرشادي للشركات حول أدوات التقييم الذاتي للفجوة في الأجور داخل المؤسسات؛ لتمكينها من وضع الخطط التصحيحية لمعالجة أية اختلالات، وبما يُسهم في تأهيل المؤسسات للحصول على شهادة الختم المؤسسي، لدعم وتمكين المرأة والحد من الفجوة في الأجور.

وأشار رئيس غرفة تجارة الأردن العين خليل الحاج توفيق، في ورقة بعنوان" القطاع الخاص كشريك في إنفاذ تشريعات المساواة في الأجور"، إلى أهمية العمل المشترك بين جميع القطاعات للوقوف على أسباب وعوامل التمييز في الأجور بين الجنسين، مؤكدا أن المساواة في الأجور لها فوائد اقتصادية كبيرة.

وأكدت المنسقة القطرية وخبيرة التوظيف للبلدان العربية في منظمة العمل الدولية، الدكتورة آمال موافي، أهمية وقيمة المساواة في الأجر عن العمل ذي القيمة باعتباره أحد الركائز الجوهرية للعمل اللائق وحقوق الإنسان في العمل.

وبينت أن منظمة العمل الدولية أقرت هذا المبدأ منذ خمسينيات القرن الماضي من خلال اتفاقيتين أساسيتين بشأن المساواة في الأجر، عام 1951، والتمييز في الاستخدام والمهنة عام 1958، مبينة أن الأردن كان من أوائل الدول العربية التي صادقت عليهما، ما يعكس التزامه المبكر بمبادئ العدالة والمساواة في العمل، وأساساً راسخاً لجهود المملكة المستمرة في تعزيز الإنصاف في الأجور وتمكين المرأة في سوق العمل.

وأوضحت الموافي أن الأمم المتحدة تبنت هذا المفهوم كأولوية في أهداف التنمية المستدامة، لا سيّما الهدف الخامس المتعلق بالمساواة بين الجنسين، والهدف الثامن حول العمل اللائق ونمو الاقتصاد.

وأشار نائب رئيس اللجنة المؤقتة لإدارة التعليم الخاص في الإتحاد العام لنقابات عمال الأردن، الدكتور أحمد الشوابكة، إلى تجربة العقد الموحد للعاملين في التعليم بالقطاع الخاص، وجرى من خلالها أتمتة عقود العمل، مؤكدا أن هذه التجربة رائدة وطموحة في حماية حقوق العاملين في هذا القطاع.

وأشار الشوابكة إلى منصة عقد العمل الموحد للعاملين بالتعليم الخاص التي أطلقت العام الماضي، بحيث تحل العقود الإلكترونية بموجبها بدل العقود الورقية، وما توفره المنصة من مواد قانونية توعوية للمعلمين حول حقوقهم.

وأكدت المنسقة المقيمة للأمم المتحدة في الأردن، شيري ريتسيما، أن الأردن جعل المساواة في الأجر خيارا سياسيا وليس مجرد طموح، فكان من أوائل الدول في العالم العربي التي أنشأت آلية وطنية مخصصة لتحقيق المساواة في الأجور، قبل أن يصبح هذا الموضوع أولوية على جدول التنمية العالمي، مشيرة إلى تقلص فجوة الأجور بين الجنسين في الأردن من نحو 14 بالمئة عام 2009 إلى نحو 7 في المئة اليوم، وفقاً لإحصاءات منظمة العمل الدولية.

# التربية: عقود العمل الورقية خارج الخدمة في المـدارس الخاصـة ورياض الأطـفال

أعلنت وزارة التربية والتعليم عن اعتماد عقد العمل الموحد الإلكتروني ليكون المعتمد رسميًا لغايات تعيين العاملين والعاملات في المدارس الخاصة ورياض الأطفال اعتبارًا من العام الدراسي 2026/2025، مؤكدة أنه لن يتم قبول أي عقود عمل ورقية بعد الآن.

وجاء القرار وفقًا لتعميم أصدرته الوزارة، استنادًا إلى كتاب ورد من رئيس اللجنة المؤقتة لإدارة النقابة العامة للعاملين في التعليم الخاص / الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة، بتاريخ 14 تشرين الأول 2025.

ويهدف تطبيق العقد الإلكتروني إلى تعزيز الشفافية وسرعة الإجراءات وتوفير قاعدة بيانات دقيقة للعاملين في القطاع الخاص التعليمي، بما يسهم في تحسين بيئة العمل وتطوير العملية التعليمية في المملكة.

# اتحاد العمال يشارك في اجتماع تضامني لدعم الشعب الفلسطيني بتركيا

## الفناطسة: الأردن بقيادته الهاشمية وشعبه الحر وعمّاله المخلصين سيبقى السند الأمين لفلسطين

أكد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة، أن الأردن بقيادته الهاشمية وشعبه الحر وعمّاله المخلصين سيبقى السند الأمين لفلسطين، مشددا على أن الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس تمثل عنوان الكرامة والسيادة العربية في المدينة المقدسة.

جاء ذلك خلال كلمة الفناطسة في الاجتماع الدولي الذي نظمه اتحاد عمال تركيا، في أنقره، وحضره نائب رئيس الاتحاد خالد أبو مرجوب، ضمن الفعاليات الدولية التي تقام احتفالا بالذكرى الخمسين لتأسيس الاتحاد، وبمشاركة 54 ممثلاً نقابياً دولياً يمثلون 23 اتحاداً من 22 دولة، تحت شعار:"الحركة النقابية الدولية تقف مع فلسطين".

وقال الفناطسة، "يسعدني أن أخاطبكم اليوم من تركيا في يوم التضامن مع الشعب الفلسطيني، لأجدد باسم الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن موقفنا الدائم والثابت في دعم نضال الشعب الفلسطيني من أجل نيل الحرية والاستقلال، ولأؤكد أن القضية الفلسطينية كانت وستبقى قضية الأردن الأولى، وقضية كل حر في هذا العالم".

وأشار، إلى أن الأردن، بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، يقف في مقدمة المدافعين عن فلسطين والقدس، مجسداً الموقف العربي والإسلامي الأصيل في الدفاع عن المقدسات، من خلال الوصاية الهاشمية التاريخية.

وشدد الفناطسة، على أن التضامن مع فلسطين واجب إنساني، وأن دعم صمود الشعب الفلسطيني لا يجب أن يقتصر على الكلمات، بل يتجسد عبر مواقف عملية، ومقاطعة الاحتلال، وتعزيز الجهد النقابي الدولي للضغط من أجل رفع الحصار عن غزة وإنهاء الاحتلال ومحاسبة القتلة أمام العدالة.

واختتم كلمته بالتأكيد على أن الأردن سيبقى ثابتاً في مواقفه تجاه فلسطين، وأن الوصاية الهاشمية على المقدسات ستظل عنوان الكرامة والسيادة العربية في القدس.

# اتحاد العمال بالتعاون مع "العمل الدولية" ينظم جلسة حوار اجتماعي حول حماية الأمومة

عقد الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، الجلسة النقاشية الثانية ضمن سلسلة الجلسات المزمع عقدها خلال هذا الشهر، بعنوان " حماية الأمومة: تعزيز حماية الأمومة للعاملات في الأردن"، بمشاركة ممثلين وممثلات عن أطراف الانتاج الثلاث من الوزارت والمؤسسات الرسمية، والنقابات العمالية وأصحاب العمل، ومؤسسات المجتمع المدني.

وهدفت الجلسة، إلى تسليط الضوء على الأهمية الاجتماعية والاقتصادية لأنظمة التأمين الاجتماعي، مع التركيز على تأمين الأمومة ودوره في تمكين المرأة العاملة، ودراسة التقدم المحرز والتحديات والفرص المتعلقة بحماية الأمومة ضمن التشريعات العمالية، واستكشاف الروابط بين حماية الأمومة ومشاركة المرأة الاقتصادية ورؤية التحديث الاقتصادي، إلى جانب تيسير الحوار بين الشركاء الاجتماعيين وأصحاب المصلحة لتحديد تدابير السياسات العملية التي تعزز حماية الأمومة، وتدعم التوازن بين العمل والحياة الأسرية في الأردن.

وشهدت الجلسة، التي افتتحها عضو المكتب التنفيذي للاتحاد فتح الله العمراني، بحضور مديرة برنامج العمل اللائق للمرأة، ريم أصلان؛ نقاشا حول فرص وتحديات حماية الأمومة، وآليات تطوير الحماية الاجتماعية للمرأة العاملة، من منظور جميع الأطراف.

وخلال الجلسة، قدم مدير مديرية البحوث والدراسات في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، محمد خريس، عرضا موسعا، حول تأمين الأمومة والتأمينات الاجتماعية، وحماية الأمومة والحماية الاجتماعية، إلى جانب البرامج المرتبطة بتأمين كبرنامج "رعاية" ودعم تكاليف تشغيل الحضانات.

وتأتي الجلسة ضمن سلسلة حوارت وطنية أطلقها الاتحاد في إطار مشروع "قوة النقابات من أجل عالم عمل أكثر شمولًا ومساواة بين الجنسين"، الذي ينفذه بالشراكة مع برنامج العمل اللائق للمرأة.

وتركز الحوارت، على تعزيز النقاش الشامل بين جميع الأطراف، لتحديد أولويات السياسات والتوصيات العملية التي تدعم المساواة بين الجنسين والعمل اللائق للجميع. حيث ستكون بمثابة منصة لإثراء وتوجيه المؤتمر الوطني الذي يتم عقده خلال الشهر القادم، حول المرأة ومعايير العمل الدولية، مستندا إلى الأدلة والشمولية، ومبادئ الحوار الاجتماعي.

ويأتي هذا التعاون بين الاتحاد العام ومنظمة العمل الدولية في إطار مشروع "المساواة في العمل" المموّل من حكومة مملكة النرويج.

# اتحاد العمال بالتعاون مع "العمل الدولية" ينظم جلسة نقاشـية حول الحماية من العنف والتحرش في عالم العمل

عقد الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، جلسة نقاشية بعنوان " بناء عالم عمل آمن: القضاء على العنف والتحرش للجميع"، هي الثالثة ضمن سلسلة جلسات مزمع عقدها خلال هذا الشهر، بمشاركة ممثلين وممثلات عن أطراف الانتاج الثلاث من الوزارت والمؤسسات الرسمية، والنقابات العمالية وأصحاب العمل، ومؤسسات المجتمع المدني والإعلام.

وهدفت الجلسة، إلى تعزيز فهم المخاطر والآثار الاجتماعية والاقتصادية للعنف والتحرش في عالم العمل، وانعكاساتها على سياسات سوق العمل والإنتاجية، و استعراض وتحليل الأطر القانونية والمؤسسية الوطنية في ضوء معايير العمل الدولية ذات الصلة، ولا سيما اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العنف والتحرش لعام 2019، وتبادل الخبرات بين المشاركين لتحديد الثغرات في معالجة قضايا العنف والتحرش في مختلف القطاعات، إلى جانب إنتاج مقترحات قانونية وعملية لتعزيز دور الشركاء الاجتماعيين في مجالات الوقاية والحماية وآليات الإنصاف.

وشهدت الجلسة، التي افتتحها عضو المكتب التنفيذي للاتحاد سمارة الخطيب، نقاشا من منظور جميع الأطراف، إلى جانب تقديم مقترحات عملية عبر مجموعات عمل؛ لمكافحة العنف والتحرش في بيئة العمل من خلال دور النقابات العمالية في حماية حقوق العمالة، سيما الاتفاقيات الجماعية التي توقعها مع أصحاب العمل.

وخلال الجلسة، قدم مدير مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية أحمد عوض، عرضا موسعا، حول السياق والمعايير الدولية والوطنية، ودور الشركاء الاجتماعيين وآليات الحماية والشكاوى في ما يتصل بمكافحة العنف والتحرش في بيئة العمل.

وتأتي الجلسة ضمن سلسلة حوارت وطنية أطلقها الاتحاد في إطار مشروع "قوة النقابات من أجل عالم عمل أكثر شمولًا ومساواة بين الجنسين"، الذي ينفذه بالشراكة مع برنامج العمل اللائق للمرأة.

وتركز الحوارت، على تعزيز النقاش الشامل بين جميع الأطراف، لتحديد أولويات السياسات والتوصيات العملية التي تدعم المساواة بين الجنسين والعمل اللائق للجميع.

ويأتي هذا التعاون بين الاتحاد العام ومنظمة العمل الدولية في إطار مشروع "المساواة في العمل" المموّل من حكومة مملكة النرويج.

# لجنة المرأة باتحاد العمال تعقد اجتماعا بحضور وفد عراقي

## الفناطسة يستعرض خطوات العمل المقبلة بعد إعادة تشكيل اللجنة

افتتح رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، خالد الفناطسة، الاجتماع الأول للجنة المرأة النقابية بعد إعادة تشكيلها، بحضور وفد عراقي برئاسة رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق، ستار دنبوس براك.

وتأتي مشاركة الوفد العراقي باجتماع لجنة المرأة، ضمن زيارة يقوم بها إلى الأردن، بهدف تعزيز أواصر التعاون العمالي العربي، وتبادل الخبرات النقابية وتنسيق الجهود لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه العمال.

وقال الفناطسة، خلال كلمته، أن الاتحاد وبالتعاون مع منظمة العمل الدولية (ILO) سيطلق خلال الفترة المقبلة برنامجا يمتد لستة أشهر، يهدف إلى عقد ورش تدريبية تستهدف أكثر من 300 عاملة في عدد من النقابات، بهدف رفع قدراتهن النقابية، وتعزيز كفاءتهن في سوق العمل.

وكشف الفناطسة، عن التحضير لعقد مؤتمر وطني في شهر تشرين الثاني المقبل، لمناقشة قضايا المرأة العاملة، بمشاركة لجنتي العمل في مجلسي الأعيان والنواب، إضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني، وذلك لتعزيز الحوار والشراكة في دعم حقوق المرأة وتمكينها.

من جانبها، أكدت رئيسة لجنة المرأة في الاتحاد، داليا العسعس، على أن إعادة تشكيل اللجنة يمثل خطوة مهمة في مسيرة تمكين المرأة النقابية وتعزيز حضورها في مواقع صنع القرار، مشددة على ضرورة أن تكون اللجنة منصة حقيقية للتعبير عن قضايا النساء العاملات، وإيجاد الحلول التي تضمن لهن بيئة عمل آمنة وعادلة، وتكافؤ الفرص في جميع القطاعات.

وناقشت عضوات اللجنة خلال الاجتماع التحديات التي تواجه المرأة العاملة خصوصاً فيما يتعلق بضعف الوعي بالحقوق العمالية، وأهمية التدريب المستمر ودور النقابات في توفير الدعم والحماية.

كما اقترحت عضوات اللجنة، إقامة حفل تكريم لأعضاء اللجنة السابقة، تقديراً لجهودهن. وفي ختام الاجتماع، أجمع الحضور، على أهمية تعزيز التضامن العمالي العربي وتكاتف الجهود لمواجهة التحديات المشتركة، والتأكيد على الوقوف إلى جانب القضية الفلسطينية، في ظل الظروف الراهنة، وحرب الابادة الجماعية التي يتعرض لها الاشقاء في قطاع غزة، والمخططات الاسرائيلية بشأن الضفة الغربية.

# نقابة المناجم والتعدين تشارك في دورة تدريبية بالقاهرة لتعزيز قدرات القيادات النقابية

شاركت النقابة العامة للعاملين في المناجم والتعدين والإسمنت، في دورة تدريبية متخصصة نظمها الاتحاد العربي لعمال النفط والمناجم والكيماويات، تستهدف القيادات النقابية، لتعزيز مهاراتهم في العمل النقابي والمفاوضة الجماعية وإدارة الأزمات.

وانعقدت الدورة في العاصمة المصرية القاهرة خلال الفترة من 31 آب ولغاية 7 أيلول 2025، واستمرت على مدار أسبوع كامل، بمشاركة عشرة نقابيين يمثلون الهيئة الإدارية للنقابة وعددا من رؤساء اللجان النقابية.

وتضمن برنامج الدورة عددا من المحاور المهمة، منها: مهارات العمل النقابي ودور القائد النقابي، والأسلوب العلمي لحل المشكلات، والحوار الاجتماعي وأهميته في تعزيز علاقات العمل، إضافة إلى المفاوضة الجماعية وتقنياتها، والتخطيط الاستراتيجي للنقابات العمالية.

وأوضحت النقابة، أن هذه المشاركة تأتي في إطار حرصها على رفع كفاءة كوادرها النقابية، وتمكينهم من أدوات التفاوض والعمل المؤسسي، بما يسهم في تحسين بيئة العمل وحماية حقوق العمال، وتعزيز قدرات اللجان النقابية في شتى المواقع التابعة لها في القطاع.

# الفروع الإنتاجية.. كيف تصبح أداة إستراتيجية لتنمية المجتمعات؟

فيما يرى وزير العمل الدكتور خالد البكار، أن مبادرة الفروع الإنتاجية تهدف إلى توفير فرص عمل للأردنيين وتوطين التنمية في المحافظات، أكد خبراء بدورهم، أن هذه الفروع تمثل أداة إستراتيجية لتنمية المجتمعات والمحافظات الأردنية، حيث توفر فرص عمل مباشرة لآلاف المواطنين، خصوصاً الشباب والنساء، وتساهم في دمج المناطق الريفية والأطراف في الدورة الاقتصادية الوطنية.

وأشار هؤلاء الخبراء إلى أن هذه المبادرة ساهمت في خفض معدلات البطالة بشكل ملموس، مع توسعها تدريجياً في قطاعات متنوعة تشمل الألبسة، والصناعات الغذائية، والخدمات الرقمية والصناعات الدوائية، ما يعزز النشاط الاقتصادي المحلي ويدعم الاستقرار الاجتماعي.

كما أكدوا أن الفروع الإنتاجية تمكن القوى العاملة من اكتساب مهارات جديدة، وتشجع على تغيير ثقافة العمل، فضلاً عن دورها في رفع نسب مشاركة المرأة في سوق العمل.

## أنجح المبادرات

في هذا الصدد، قال نائب رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال خالد أبو مرجوب إن مبادرة الوحدات والفروع الإنتاجية التي أطلقتها وزارة العمل جاءت نتيجة للتوجيهات الملكية السامية منذ العام 2008، مؤكداً أنها من أنجح مبادرات التشغيل التي نفذتها الوزارة بالتعاون مع القطاع الخاص في مختلف المحافظات، لما حققته من نتائج ملموسة في تشغيل الأردنيين وتوفير فرص عمل لائقة تكفل لهم العيش الكريم.

وأضاف أبو مرجوب إن اهتمام جلالة الملك عبد الله الثاني وسمو ولي العهد الأمير الحسين بن عبد الله الثاني بالشباب والمرأة، يشكل حافزاً وطنياً لمواصلة الجهود في تمكين هذه الفئات من دخول سوق العمل وإقامة المشاريع الإنتاجية، مشيراً إلى أن الشباب والنساء يشكلون الركيزة الأساسية لبناء المجتمعات وتنميتها.

وأوضح أن النجاح الكبير الذي حققته الفروع في زيادة أعداد المشتغلين الأردنيين، خصوصاً في المحافظات والمناطق الأقل حظاً، دفع إلى التوجه لتوسيع نطاق المبادرة بالتنسيق مع الديوان الملكي الهاشمي العامر، لتشمل المناطق الأشد فقراً والأعلى بطالة بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها.

وبيّن أن المبادرة نجحت في تشغيل أكثر من 9 آلاف شخص، وأسهمت في خفض معدلات البطالة، خاصة بين النساء، إلى جانب التوسع في قطاعات جديدة كالصناعات الغذائية والخدمات الرقمية والدوائية، بعد أن كانت البداية في قطاع الألبسة.

وأكد أبو مرجوب أن المبادرة تعزز الأمن المجتمعي، وتشجع على تغيير ثقافة العمل، وتسهم في رفع نسب الزواج للفتيات نتيجة توفير فرص عمل مستقرة، فضلًا عن دورها في تنشيط العجلة الاقتصادية في المحافظات.

ودعا إلى مراجعة الحوافز المقدمة للمستثمرين وتطوير البنية التحتية وخطوط المواصلات لضمان استمرارية الفروع الإنتاجية واستقطاب مزيد من الاستثمارات المحلية.

## نموذج لسياسات التشغيل

من جانبه، قال رئيس بيت العمال حمادة أبو نجمة إن مبادرة الفروع الإنتاجية تمثل نموذجاً مهماً لسياسات التشغيل الوطنية التي تتلاءم مع احتياجات المجتمعات المحلية، إذ تستهدف المناطق التي تعاني من ارتفاع معدلات البطالة وضعف فرص الاستثمار، ما يجعلها أداة فاعلة لتوفير فرص عمل لآلاف الباحثين عن عمل، خصوصاً النساء، وتعزيز النشاط الاقتصادي في هذه المناطق ودمجها في الدورة الإنتاجية الوطنية.

وأوضح أبو نجمة أن الفروع الإنتاجية ساهمت بشكل مباشر في رفع معدلات تشغيل النساء، حيث تجاوزت نسبة مشاركتهن 70%، في تحول نوعي للمناطق الريفية والأطراف التي كانت فيها مشاركة المرأة في سوق العمل محدودة للغاية.

وأضاف إن المبادرة أسهمت في خفض معدلات البطالة في المناطق المستهدفة وتقليص فجوة التنمية بين المدن الرئيسية والأطراف، إلى جانب دورها في رفع معدلات مشاركة القوى العاملة عبر استقطاب فئات لم تكن لتدخل سوق العمل لولا توفر فرص العمل بالقرب من أماكن سكنها.

وأكد أن المرحلة المقبلة تتطلب تطوير هذه التجربة الرائدة من خلال التوسع في إنشاء الفروع الإنتاجية في مناطق جديدة وتنويع الاستثمارات بحيث لا تبقى محصورة في قطاع الألبسة، بل تمتد إلى الصناعات الغذائية، والخدمات الرقمية، والصناعات الدوائية وغيرها من القطاعات الواعدة، القادرة على استيعاب الذكور والإناث على حد سواء.

وشدّد على أن تحسين البنية التحتية المحلية وتطوير شبكات المواصلات يشكلان عاملاً أساسياً لجذب المزيد من المستثمرين وضمان استدامة واستمرارية هذه المشاريع.

وختم أبو نجمة بالقول إن مبادرة الفروع الإنتاجية يمكن أن تشكّل رافعة حقيقية لسياسات التشغيل والتنمية الاقتصادية إذا جرى إدماجها ضمن رؤية شاملة تربط بين التدريب المهني وتخطيط القوى العاملة وتوجيه الاستثمارات، مؤكداً أنها تمثل أحد المسارات العملية القادرة على الحد من البطالة وتعزيز النمو الاقتصادي الوطني.

## المبادرة تجسيد للرؤية

وكان وزير العمل الدكتور خالد البكار قال خلال جولته الميدانية في محافظة معان أثناء زيارته الفرع الإنتاجي في منطقة وادي عنيزة بلواء الحسينية، إن مبادرة الفروع الإنتاجية تُعد إحدى المبادرات الملكية السامية التي تهدف إلى توفير فرص عمل للأردنيين وتوطين التنمية في المحافظات، مؤكداً أنها تجسد الرؤية الملكية في تعزيز التشغيل وتمكين الشباب والمرأة في مختلف مناطق المملكة، لا سيما في الأرياف والبوادي والمناطق ذات معدلات البطالة المرتفعة.

وأضاف البكار إن الوزارة تعمل على التوسع في إنشاء الفروع الإنتاجية، حيث يبلغ عددها حالياً 33 فرعاً إنتاجياً تعمل في عدة قطاعات، مع وجود عدد من الفروع الجديدة قيد الإنشاء خلال العام المقبل.

# الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن ومنظمة العمل الدولية يعقدان جلسات توعية قانونية حول الحقوق العمالية

عقد الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، جلسات التوعية القانونية حول الحقوق العمالية، والتي تستهدف العاملين والعاملات في مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية في المملكة.

واختُتمت أعمال الجلسة الرابعة من هذه السلسلة، بمشاركة ممثلين عن النقابات العمالية الأعضاء في الاتحاد، ووزارة العمل، والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، وقدّمتها المحامية أسماء عميرة.

وتناولت الجلسة أبرز الجوانب القانونية المرتبطة بحقوق العاملين والعاملات في بيئة العمل، استنادًا إلى قانوني العمل والضمان الاجتماعي

،كما ناقشت موضوعات العنف والتحرش في عالم العمل، والحق في التنظيم النقابي، ومراحل النزاع العمالي، إلى جانب قضايا أخرى تهم العمال وأصحاب العمل على حد سواء.

وتأتي هذه الجلسات ضمن أنشطة مشروع "قوة النقابات من أجل عالم عمل أكثر شمولًا ومساواة بين الجنسين"، الذي ينفّذه الاتحاد بالشراكة مع برنامج العمل اللائق للمرأة في منظمة العمل الدولية، وبدعم من مشروع "المساواة في العمل" المموّل من حكومة مملكة النرويج.

# الفناطسة: مضامين الخطاب الملكي تشكل رؤية متكاملة لتحسين مستوى المعيشة

أكد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة، أن مضامين خطاب العرش السامي الذي ألقاه جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، خلال افتتاح أعمال الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة العشرين، تمثل خارطة طريق واضحة لتعزيز بيئة العمل وتحفيز النمو الاقتصادي وتوليد فرص عمل جديدة للأردنيين.

وقال الفناطسة إن إشادة جلالة الملك بجهود الأردنيين والأردنيات في البناء والعطاء، وتأكيده على مواصلة تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي، تعكس عمق الإيمان بالإنسان الأردني وقدرته على الإنتاج والتغيير متى ما توفرت له بيئة عمل عادلة ومحفزة، مشيرًا إلى أن الاتحاد يرى في الخطاب الملكي دعوةً مباشرة لمضاعفة الجهود في دعم التشغيل والحد من البطالة، خصوصًا في صفوف الشباب والنساء.

وأضاف، أن تركيز جلالته على "عدم امتلاك رفاهية الوقت" في مواصلة الإصلاح والتطوير، يشكل رسالة حازمة لكل مؤسسات الدولة والقطاعين العام والخاص، بضرورة العمل السريع والمنسق لتوفير فرص عمل لائقة وتحسين مستوى المعيشة، وتطوير القطاعات الحيوية كالتعليم والنقل والصحة، لما لها من أثر مباشر على جودة الحياة والاستقرار الاجتماعي.

وأشار الفناطسة، إلى أن الاتحاد العام، ومن منطلق مسؤوليته الوطنية والنقابية، يؤكد دعمه الكامل لمضامين الخطاب السامي، واستعداده للتعاون مع الحكومة وأصحاب العمل في تنفيذ التوجهات الملكية الرامية إلى بناء اقتصاد منتج وفرص عمل مستدامة، مؤكدًا أن العمل اللائق والعدالة الاجتماعية هما أساس استقرار المجتمع ونهوضه.

وختم الفناطسة، بالتأكيد على أن عمال الأردن يقفون خلف القيادة الهاشمية في مسيرة البناء والتحديث، وملتزمين بمواصلة العمل والعطاء لترجمة الرؤى الملكية على أرض الواقع.

# نقابة العاملين بالمناجم والتعدين تشيد بالإنجازات المالية المتميزة لشركة مناجم الفوسفات الأردنية

أعرب رئيس النقابة العامة للعاملين في المناجم والتعدين والاسمنت خالد الفناطسة، عن التقدير للنتائج المميزة لشركة مناجم الفوسفات الأردنية بتحقيقها أرباحا صافية بعد الضريبة بلغت 417 مليون و705 الاف دينار مع نهاية الربع الثالث من العام الحالي، وبنسبة زيادة مقدراها 31% مقارنة بذات الفترة من العام 2024.

واكد الفناطسة في رسالتين الى رئيس مجلس إدارة الشركة الدكتور محمد الذنيبات والرئيس التنفيذي للشركة المهندس عبدالوهاب الرواد، أن النتائج المالية للشركة وما رافقها من إنجازات نوعية في مجال الإنتاج والتصدير، ما هي الا انعكاس مباشر لنهج الإدارة الحكيمة والحصيفة في الشركة، والتخطيط الاستراتيجي الناجح والمتابعة الدؤوبة لخطط التطوير والتحديث التي تنتهجها الشركة.

واعرب الفناطسه باسم أعضاء النقابة ورؤساء واعضاء اللجان النقابية، عن الاعتزاز بهذه النتائج المشرفة والتي تحققت بالمتابعة الحثيثة من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وإخلاص العاملين في مختلف مواقع العمل، والحرص المشترك على استدامة العمل والانجاز وتحقيق التميز، والاستثمار الأمثل للموارد البشرية والوطنية.

كما أكد الفناطسة على أهمية العلاقة التشاركية البناءة والمثمرة بين إدارة الشركة والنقابة العامة للعاملين في المناجم والتعدين، والتي تجسد نموذجا وطنيا في العمل المخلص الجاد والمشترك والمسؤول، الذي يوازن بين صون حقوق العاملين والمساهمة في استقرار ونجاح الشركة وتحقيق الأرباح.

# "العمل الدولية": الأردن نموذج إقليمي بإدارة ملفات العمل واللاجئين

أكدت منظمة العمل الدولية في تقريرها السنوي لعام 2025 أن الأردن يمثل نموذجًا إقليميًا في إدارة ملفات العمل واللاجئين والمساواة بين الجنسين، مشيرة إلى أن المشروعات المنفذة خلال السنوات الأخيرة "قدمت مثالًا عمليًا على قدرة السياسات الوطنية على الدمج بين الأبعاد الإنسانية والتنموية".

وأوضح التقرير أن هذه المشاريع ساهمت برفع كفاءة القوى العاملة، وتحسين بيئة العمل، ودعم استقرار المجتمعات المستضيفة، لكنه أشار بالمقابل لضرورة توسيع نطاق الاستدامة وربط المشاريع المؤقتة بسياسات تشغيل دائمة.

وأوصى التقرير بتعزيز الحماية الاجتماعية لجميع فئات العمال بما في ذلك اللاجئون والمهاجرون.

وشهد الأردن خلال السنوات الأخيرة تنفيذ مجموعة من المشاريع التنموية الكبرى التي استهدفت تعزيز التشغيل وتحسين بيئة العمل، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل فئات واسعة من الأردنيين واللاجئين والمهاجرين.

وهذه المشاريع بحسب تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية، التي نُفّذت بالشراكة بين مؤسسات وطنية ومنظمات دولية، أسهمت بإحداث أثر ملموس على مستوى السياسات وسوق العمل، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المملكة.

ومن أبرز تلك المشاريع، برنامج التوظيف عبر مشاريع البنية التحتية كثيفة العمالة، الذي طُبّق على عدة مراحل بمناطق مختلفة من المملكة.

ويهدف البرنامج، لخلق فرص عمل مؤقتة للأردنيين واللاجئين السوريين، عبر تنفيذ مشاريع صيانة وإنشاءات عامة، في وقت ترتفع فيه معدلات البطالة، بخاصة بين الشباب والنساء.

ولم يقتصر أثر البرنامج على التشغيل المؤقت فحسب، بل امتد ليشمل تدريب العاملين على مهارات مهنية في مجالات البناء والصيانة، ما ساعد في رفع كفاءتهم وتأهيلهم للانخراط في سوق العمل النظامي لاحقًا.

كما تميز البرنامج بتفعيل الشراكة بين البلديات ومنظمات المجتمع المحلي، لضمان استجابة المشاريع لاحتياجات المجتمعات المستهدفة.

غير أن التحدي الأبرز، يتعلق بكيفية تحويل هذه الفرص المؤقتة لفرص دائمة عبر الربط بين المشاريع ومبادرات التشغيل الوطني طويلة الأمد.

وفي موازاة ذلك، نُفذ مشروع إتاحة الوصول الرسمي إلى سوق العمل القانوني للاجئين والمجتمعات المضيفة، الذي ركّز على تنظيم أوضاع العمال السوريين وضمان حقوقهم القانونية.

وساهم المشروع، بزيادة عدد تصاريح العمل الصادرة للاجئين السوريين، وتسهيل الإجراءات الإدارية بالتعاون مع وزارة العمل، كما دعم المشروع سياسات جديدة لتشجيع العمل المنظم والحد من العمالة غير الرسمية.

وشهدت مناطق "المفرق وإربد والرمثا" نشاطا ملحوظا للمشروع، حيث تم تنفيذ برامج تدريبية ومشاريع صغيرة موجهة للاجئين والمجتمعات المحلية، بما يسهم بتعزيز التماسك الاجتماعي وتقليص الفوارق الاقتصادية.

كما ساعد المشروع ببناء قاعدة بيانات حول أوضاع العمالة السورية، ما وفر أساسًا لتحسين التخطيط والسياسات المستقبلية.

وفي سياق موازٍ، واصلت المملكة جهودها بتعزيز مشاركة المرأة الاقتصادية عبر برامج ومشروعات نوعية، من أبرزها برنامج العمل اللائق للنساء في الأردن، الذي نُفّذ ضمن مبادرة إقليمية شملت لبنان وفلسطين

وأسهم البرنامج بتحقيق إصلاحات تشريعية مهمة في مجالات حماية الأمومة والمساواة بالأجور ومنع العنف في مكان العمل، كما ساعد على تطوير أنظمة شكاوى وتحقيق داخل مؤسسات العمل الخاصة والعامة.

وأطلقت بعض القطاعات، مثل التعليم والصناعات الخفيفة، برامج تشغيل جديدة استهدفت النساء في المحافظات، مع التركيز على بيئات عمل آمنة وداعمة.

كما ساعد البرنامج على تعزيز التعاون بين وزارة العمل واتحاد نقابات العمال وغرف الصناعة والتجارة، لتوسيع الحوار الاجتماعي وإشراك المرأة في صياغة السياسات العمالية.

في جانب آخر، شارك الأردن ضمن برنامج FAIRWAY العالمي المعني بتحسين ممارسات الهجرة العادلة.

وتركزت الجهود على تطوير قدرات فرق التفتيش العمالي لمتابعة الانتهاكات التي يتعرض لها العمال المهاجرون، بخاصة بالقطاعات المنزلية والخدمية.

كما أُجريت دورات تدريبية متخصصة لمفتشي العمل حول آليات حماية العمالة الوافدة وتطبيق المعايير الدولية في التفتيش، بالتعاون مع مؤسسات حكومية ودولية.

وأثمرت هذه الجهود عن تحسين إجراءات الترخيص والإقامة للعمال المهاجرين، وتعزيز التنسيق بين الجهات الرسمية ذات العلاقة، ما أسهم في بناء بيئة عمل أكثر عدالة وإنصافًا.

# اتحاد العمال يشارك في إطلاق دراسة "تعزيز تقييم الأثر التنظيمي وتوثيق الممارسات الفضلى (RIA)"

شارك رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة، في حفل إطلاق دراسة بعنوان "تعزيز تقييم الأثر التنظيمي وتوثيق الممارسات الفضلى (RIA)"، الذي أقيم تحت رعاية دولة رئيس الوزراء الأفخم، ونظمه المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ).

وشارك بالحفل، أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد: **خالد الزيود، سماره الخطيب، محمد الزعبي، بشرى السلمان.**

بالاضافة لعدد من الوزراء والمسؤولين وممثلي مؤسسات المجتمع المدني والقطاعين العام والخاص، والجهات الدولية الداعمة.

يُذكر أن الجلسة الافتتاحية تضمنت كلمات لكل من: رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدكتور موسى شتيوي، ومعالي وزيرة دولة لتطوير الأداء المؤسسي المهندسة بدرية البلبيسي تلتها عروض حول أبرز نتائج الدراسة وخطة عمل وزارة تطوير القطاع العام للاستجابة لتوصياتها.

# تسجيل 9493 شكوى عمالية على منصة "حماية"

ارتفع عدد الشكاوى العمالية، المسجلة على منصة "حماية" التابعة لوزارة العمل لـ9493 شكوى خلال العشرة شهور الأولى من العام الماضي.

وأكدت الوزارة أن 3152 شكوى تم تسويتها مع أصحاب العمل، بينما بقي 326 شكوى قيد الإجراء.

وبلغ عدد المخالفات الموجهة للمنشآت بناءً على الشكاوى 973 مخالفة، فيما قام مفتشو الوزارة بجهود لحل الشكاوى الفردية بطريقة ودية، وفي حال عدم التوصل لحل يتم توجيه العامل إلى القضاء لاسترداد حقوقه، بخاصة في شكاوى إنهاء الخدمة أو المطالبات المالية غير المشمولة بعقد العمل.

أما بالنسبة لنوعية الشكاوى، فقد احتلت شكاوى عدم دفع الأجور المرتبة الأولى بـ3488 شكوى، أي حوالي 37 % من إجمالي الشكاوى، بينما سجلت شكاوى إنهاء الخدمة لعقد غير محدد أو عقد شفوي 556 شكوى، وإيقاف العامل عن العمل 481 شكوى، وإنهاء الخدمة لعقد محدد المدة 377 شكوى.

وتوزعت باقي الشكاوى على، تخفيض الأجور: 280، إجبار العامل على تقديم إجازة بدون راتب 56، الاعتراض على الخصم من الإجازات السنوية 100، عدم منح شهادة خبرة: 606، عدم توفر معايير السلامة والصحة المهنية: 91، الشكاوى ضد مكاتب التشغيل: 12، الملكية الفكرية: 3، عدم إعطاء شهر إنذار 50، الاعتراض على إجراء قانوني من المؤسسة 541

وخلال هذه الفترة، نفذت كوادر التفتيش 26071 زيارة تفتيشية، منها 19 زيارة موجهة لقطاعات اقتصادية محددة، فيما بلغ مجموع الإنذارات 7291 إنذاراً، وعدد المخالفات الكلي 5403 مخالفة، جميعها وفق مواد قانون العمل.

وبهذا، تعكس البيانات استمرار التحديات العمالية في الأردن، حيث ما تزال شكاوى عدم دفع الأجور تتصدر المشهد، بينما تواصل الوزارة جهودها للحد من المخالفات وحماية حقوق العمال.

# اتحاد العمال بالتعاون مع "العمل الدولية" ينظم جلســـة نقاشـــية حول الاقتصـــاد الأخضـــر والانتقال العادل

عقد الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، جلسة نقاشية بعنوان " الاقتصاد والانتقال العادل: نحو مستقبل عمل لائق ومستدام في الأردن"، هي الرابعة ضمن سلسلة جلسات مزمع عقدها خلال هذا الشهر، بمشاركة ممثلين وممثلات عن أطراف الانتاج، والنقابات العمالية، ومؤسسات المجتمع المدني.

وهدفت الجلسة، إلى تعزيز الوعي بمفاهيم الاقتصاد الأخضر والانتقال العادل بين النقابات وأصحاب القرار والجهات الشريكة، وتحليل التحديات والفرص التي تواجه العاملين والعاملات في القطاعات الأكثر تأثرًا بالتحول الأخضر، وتحديد أولويات السياسات التي تضمن عدالة اجتماعية، ومساواة بين الجنسين، وحماية حقوق العمال أثناء التحول، وبلورة توصيات وطنية قابلة للتنفيذ لدمج مبادئ الانتقال العادل في الخطط والسياسات الحكومية.

وقال رئيس الاتحاد خالد الفناطسة، خلال كلمة الافتتاح، إن التحول نحو الاقتصاد الأخضر يمثل استجابةً ضرورية للتحديات العالمية المتمثلة في التغير المناخي واستنزاف الموارد الطبيعية، وهو في الوقت ذاته فرصة لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة تراعي العدالة الاجتماعية. غير أن هذا التحول لن يكون ناجحا إذا لم يكن على اساس انتقال عادل؛ يضمن عدم تهميش أي فئة من فئات المجتمع، وخاصة العمال والعاملات الذين قد تتأثر وظائفهم.

وأكد الفناطسة، أنّ الاتحاد يولي أهمية خاصة لموضوع التحول الأخضر، إذ يسعى إلى ترسيخ دوره كفاعل وطني رئيسي في دعم سياسات العمل اللائق والتنمية المستدامة، من خلال إدماج مبادئ العدالة البيئية والاجتماعية في الاتفاقيات الجماعية والسياسات الوطنية، بما ينسجم مع الخطة الوطنية للتنمية المستدامة 2030 ومعايير العمل الدولية ذات الصلة.

وشهدت الجلسة، نقاشا من منظور المشاركين، إلى جانب تقديم مقترحات وتوصيات؛ حول دور النقابات العمالية في دعم الاقتصاد الأخضر والانتقال العادل، والمطلوب من أصحاب العمل والجهات الحكومية أيضا.

وخلال الجلسة، قدمت رئيسة وحدة الاقتصاد الأخضر والانتقال العادل بالاتحاد، بشاير كريشان، عرضا حول السياق العالمي والمفاهيم المرتبطة بالاقتصاد الأخضر، والتشريعات والسياسات الوطنية الداعمة للتحول الأخضر العادل.

كما قدم منسق مشاريع الانتقال العادل في منظمة العمل الدولية جواد دخقان، عرضا حول "الوظائف اللائقة والانتقال العادل في الأردن"، تضمن المبادئ التوجيهية لمنظمة العمل الدولية من أجل الانتقال العادل، وجهود المنظمة في دعمه عبر الحوار الاجتماعي مع الشركاء الاجتماعيين.

من جهته، قدم مسؤول البرامج في المعهد العالمي للنمو الأخضر بسام درويش، مداخلة حول الخطة الوطنية للتوظيف الاخضر، ومفهوم الوظائف الخضراء، وغيرها من المفاهيم ذات الصلة.

وتأتي الجلسة ضمن سلسلة حوارت وطنية أطلقها الاتحاد في إطار مشروع "قوة النقابات من أجل عالم عمل أكثر شمولًا ومساواة بين الجنسين"، الذي ينفذه بالشراكة مع برنامج العمل اللائق للمرأة.

وتركز الحوارت، على تعزيز النقاش الشامل بين جميع الأطراف، لتحديد أولويات السياسات والتوصيات العملية التي تدعم المساواة بين الجنسين والعمل اللائق للجميع. حيث ستكون بمثابة منصة لإثراء وتوجيه المؤتمر الوطني الذي يتم عقده خلال الشهر القادم، حول المرأة ومعايير العمل الدولية، مستندا إلى الأدلة والشمولية، ومبادئ الحوار الاجتماعي.

ويأتي هذا التعاون بين الاتحاد العام ومنظمة العمل الدولية في إطار مشروع "المساواة في العمل" المموّل من حكومة مملكة النرويج.

# اتحاد العمال بالتعاون مع "العمل الدولية" ينظم جلسة نقاشية حول دعم المرأة في مواقع القيادة

عقد الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، جلسة نقاشية بعنوان " المرأة في مواقع القيادة"، هي الخامسة والأخيرة، ضمن سلسلة جلسات عُقدت خلال هذا الشهر، بمشاركة ممثلين وممثلات عن أطراف الانتاج الثلاث من الحكومة وأصحاب العمل، والنقابات العمالية، ومؤسسات المجتمع المدني.

وهدفت الجلسة، إلى تعزيز الحوار المبني على الأدلة بين الأطراف المعنية لتحديد الفجوات والسياسات التي تعيق وصول النساء إلى مواقع القيادة في جميع القطاعات، ومراجعة وتقييم الأطر الوطنية القائمة ومواءمتها مع المعايير العالمية لضمان مسارات أكثر استجابة لكلا الجنسين، وتشجيع الإصلاحات السياساتية والمؤسسية التي تعزز الترقية على أساس الكفاءة والشفافية والمساواة.

وأكد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة، أن الاتحاد بادر في دعم مشاركة المرأة في الحياة النقابية، حيث تبنّى الاتحاد في وقتٍ سابق توصية لجنة الشباب النقابية بضرورة تخصيص "كوتا" للمرأة والشباب في المواقع القيادية داخل النقابات العمالية، بهدف إشراك الأجيال الشابة والقيادات النسائية في صنع القرار النقابي، بما يعزز التجديد والتمثيل المتوازن والعدالة داخل الحركة النقابية الأردنية.

بدورها، أكدت مسؤولة دعم برنامج العمل اللائق للمرأة في منظمة العمل الدولية في الأردن دعاء العجارمة، "أنّ تعزيز مشاركة النساء في مواقع صنع القرار ليس فقط مسألة عدالة اجتماعية، بل هو استثمار مباشر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فمن خلال تمكين النساء العاملات من الوصول إلى مناصب قيادية، نخلق بيئات عمل أكثر شمولًا وعدالة، ونعزز في الوقت ذاته فرص تحقيق العمل اللائق للجميع بما يتماشى مع معايير وأهداف المنظمة في المساواة والإنصاف".

وأشارت العجارمة، أنّ المنظمة حققت وبالتعاون مع مختلف الشركاء الوطنيين، العديد من الإنجازات في هذا السياق، ما يعكس التزامها الراسخ بدعم المرأة وتمكينها في سوق العمل الأردني.

وخلال الجلسة، قدمت عضو هيئة التدريس في مركز دراسات المرأة في الجامعة الأردنية، د.هديل بشماف، عرضا موسعا، حول واقع المرأة الأردنية في القيادة، مع التركيز على التحديات والفجوات الهيكلية، واستراتيجيات عملية لدعم المرأة للوصول إلى مواقع القيادة.

ويأتي هذا التعاون بين الاتحاد العام ومنظمة العمل الدولية في إطار مشروع "المساواة في العمل" المموّل من حكومة مملكة النرويج.

# جلسة توعية قانونية للعاملات بالتعليم الخاص ضمن مشروع "قوة النقابات"

عقد الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن وبالتعاون مع منظمة العمل الدولية، جلسة توعية قانونية حول الحقوق العمالية، بمشاركة عدد من العاملات والمعلمات في قطاع التعليم الخاص.

وأكد رئيس الاتحاد، ورئيس اللجنة المؤقتة للنقابة العامة للعاملين بالتعليم الخاص، خالد الفناطسة، خلال كلمة الافتتاح، أهمية تعزيز الوعي بالحقوق العمالية للعاملين والعاملات في التعليم الخاص، مشيرا إلى أن القطاع يواجه تحديات تتعلق بالأجور وشروط العمل وغياب الاستقرار الوظيفي، ويحتاج إلى مزيد من التثقيف والتوعية والدعم النقابي.

وتناولت الجلسة، التي قدمتها، المحامية أسماء عميرة، أبرز الجوانب القانونية المتعلقة بحقوق العاملين والعاملات في بيئة العمل، وفق قانوني العمل والضمان الإجتماعي، إلى جانب العنف والتحرش في عالم العمل، وغيرها من الحقوق المكفولة.

وتأتي هذه الجلسات ضمن أنشطة مشروع "قوة النقابات من أجل عالم عمل أكثر شمولًا ومساواة بين الجنسين"، الذي ينفذه الاتحاد بالشراكة مع برنامج العمل اللائق للمرأة في منظمة العمل الدولية، وبدعم من مشروع "المساواة في العمل" المموّل من حكومة مملكة النرويج

# الفناطسة يشارك في القمَّة العالميَّة للتنمية الاجتماعيَّة في قطر

شارك رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الاردن خالد الفناطسة، في أعمال القمَّة العالميَّة الثانية للتنمية الاجتماعيَّة، التي تنظمها الامم المتحدة، وتستضيفها العاصمة القطريَّة الدَّوحة.

وشهدت أعمال القمة مشاركة دولية واسعة على مستوى رؤساء الدول والحكومات والوزراء، والاتحادات العمالية ومؤسسات المجتمع المدني، والاكاديميين والشباب ومنظمات دولية.

# الاتحاد الدولي للنقابات: "إعلان الدوحة 2025 للتنمية الاجتماعية" انتصار للعدالة الاجتماعية وحقوق العمال

أكد الاتحاد الدولي للنقابات أن الإعلان السياسي الصادر عن القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية – الدوحة 2025يمثل انتصارًا حاسمًا للحركة النقابية العالمية، لما تضمنه من التزامات قوية تجاه العمل اللائق، والحماية الاجتماعية، والمساواة بين الجنسين، والحوار الاجتماعي.

وجاءت القمة، التي عُقدت بعد مرور ثلاثين عامًا على قمة كوبنهاغن التاريخية عام 1995، بمشاركة حكومات ومنظمات دولية وممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص، لتعزيز التعاون الدولي من أجل تنمية اجتماعية أكثر شمولًا وعدالة.

ويجدد إعلان الدوحة السياسي الالتزام بمبادئ إعلان كوبنهاغن وأجندة 2030 للتنمية المستدامة، ويركز على ثلاث أولويات مترابطة تمثل جوهر التنمية الاجتماعية: القضاء على الفقر، وتحقيق العمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع، وتعزيز الإدماج الاجتماعي، مؤكدًا أن العدالة الاجتماعية لا تنفصل عن السلام والأمن وحقوق الإنسان.

وأوضح الاتحاد الدولي للنقابات أن الإعلان يعزز أولويات العمال من خلال الاعتراف بالأجور المعيشية، والحماية الاجتماعية الشاملة، واحترام معايير العمل الدولية، وضمان حرية التنظيم والمفاوضة الجماعية.

حرية التنظيم والمفاوضة الجماعية، مشيرًا إلى أن هذه البنود تمثل ركائز أساسية لبناء تنمية قائمة على العدالة والمساواة.

كما يُبرز الإعلان التزامًا واضحًا بـ تحقيق المساواة بين الجنسين في عالم العمل، والاستثمار في اقتصاد الرعاية، وضمان الأجر المتساوي للعمل المتساوي في القيمة، إضافة إلى مكافحة العنف والتحرش القائمين على النوع الاجتماعي، وحماية حقوق العمال المهاجرين والعاملات المهاجرات.

وفي سياق التحولات العالمية، شدد الإعلان على ضرورة حماية حقوق العمال في ظل التحول الرقمي.

وأكد الإعلان كذلك على تكامل الجهود الدولية من خلال اتساق السياسات الأممية، مرحبًا بالإصلاحات المقترحة ضمن التزام إشبيلية لإصلاح النظام المالي الدولي، والمشاركة في اتفاقية الأمم المتحدة للتعاون الضريبي الدولي، وإيجاد حلول عادلة لأزمات الديون السيادية.

واعتبر الاتحاد الدولي للنقابات أن الإعلان يمثل دعمًا قويًا لنضال العمال من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، مشيرًا إلى أنه "لا يمكن تحقيق العدالة الاجتماعية في غياب السلام والأمن أو في غياب احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية".

# "الاقتصادي والاجتماعي" يبحث مع نقابات العمال نتائج الدراسة الاكتوارية الحادية عشرة للضمان الاجتماعي

عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي، جلسة حوارية مع الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، لمناقشة نتائج الدراسة الاكتوارية الحادية عشرة لمؤسسة الضمان الاجتماعي، وذلك ضمن سلسلة الحوارات الاجتماعية التي يقودها المجلس حول منظومة الضمان الاجتماعي، وبمشاركة فاعلة من رؤساء وأعضاء النقابات العمالية.

وأكد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدكتور موسى شتيوي أن هذه الجلسة تأتي في إطار نهج حواري تشاركي يتبناه المجلس مع مختلف الشركاء الاجتماعيين، بهدف الوصول إلى سياسات وتشريعات متوازنة تراعي الاستدامة المالية وتحفظ الحقوق المكتسبة للمشتركين والمتقاعدين.

وأشار شتيوي إلى أن المجلس شرع في إدارة حوار وطني شامل مع جميع الأطراف ذات العلاقة في القطاعين العام والخاص، والنقابات العمالية، ومؤسسات المجتمع المدني، والخبراء، ومراكز البحث، مؤكدًا أن هذا المسار الحواري يعكس قناعة راسخة بأهمية إشراك جميع المكونات الوطنية في مناقشة القضايا التي تمس حياة المواطنين بشكل مباشر.

الاجتماعية.

وشدد شتيوي على أن منظومة الضمان الاجتماعي تمثل أحد أعمدة الحماية الاجتماعية في الأردن، وأن الحفاظ على ديمومتها واستدامة أموالها يشكل أولوية وطنية، مع أهمية فتح نقاش مسؤول حول القضايا المؤثرة في أدائها، وفي مقدمتها أعباء التقاعد المبكر وانعكاساته على الصندوق التقاعدي.

من جهته، أكد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة أن الحوار الاجتماعي حول نتائج الدراسة الاكتوارية يُعد مدخلًا أساسيًا لصياغة أي إصلاحات مستقبلية على قانون الضمان الاجتماعي، مشددًا على أن منظومة الضمان الاجتماعي تشكل ركيزة أساسية في توفير الحماية الاجتماعية للعمال. وأوضح الفناطسة أن موقف الاتحاد ينطلق من ضرورة تحقيق التوازن بين متطلبات الاستدامة المالية لمؤسسة الضمان الاجتماعي، وضمان العدالة الاجتماعية وحماية الحقوق التأمينية المكتسبة للمؤمن عليهم والمتقاعدين، بما ينسجم مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية.

وشهدت الجلسة نقاشًا معمقًا تناول الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية لمنظومة الضمان الاجتماعي، حيث قدم ممثلو النقابات العمالية مداخلات عكست حرصهم على حماية حقوق العمال وتعزيز الثقة العامة بالمنظومة.

وفي ختام الجلسة، أكد شتيوي أن مخرجات هذا الحوار ستخضع للدراسة والتحليل ضمن رؤية متكاملة، وستسهم في بلورة مقترحات وتوصيات عملية ترفع إلى الجهات المختصة، بما يعزز مسار الإصلاح التدريجي لمنظومة الضمان الاجتماعي، ويضمن استدامتها المالية وعدالتها الاجتماعية.

# توقيع عقود عمل جماعية في قطاع الكهرباء لتحسين المزايا الوظيفية لـ2800 عامل

وُقعت في وزارة العمل 5 عقود عمل جماعية مع 5 شركات عاملة في قطاع الكهرباء لتحسين المزايا الوظيفية لـ2800 عامل يعملون في هذه الشركات في مختلف مناطق المملكة.

وأكد وزير العمل خالد البكار، أن هذه الاتفاقيات جاء بعد حوار بين النقابة العامة للعاملين في الكهرباء وإدارات شركات الكهرباء بإشراف وزارة العمل.

وبين البكار أن هذا النوع من العقود يصب في خدمة العاملين وتحسين ظروف وشروط العمل والوزارة تشجع على المفاوضات المباشرة بين النقابات وأصحاب العمل، وصولا إلى اتفاق يرضي طرفي العملية الإنتاجية، معربا عن تقديره لتعاون النقابة وإدارات هذه الشركات الوطنية.

وقال إنّ الوزارة تحث على المفاوضات المباشرة والتعاون بين أصحاب العمل والنقابات، وبما ينعكس إيجابا على بيئة العمل والاستقرار الوظيفي للعمال، وعلى كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وبما يعزز ثقة العاملين بشركاتهم وإداراتها ويدفع نحو المزيد من العمل والإنجاز.

بدوره قال رئيس النقابة العامة للعاملين في الكهرباء فخري العجارمة إن توقيع الاتفاقية جاء ثمرة للتعاون بين النقابة وإدارات الشركات بجهود من وزارة العمل، وبما ينعكس إيجابا على العاملين في الشركات الخمس من تحسين بعض المزايا الوظيفية لحوالي 2800 عامل.

وحضر توقيع العقود أمين عام وزارة العمل الدكتور عبد الحليم دوجان، رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة، مدير عام شركة الكهرباء الوطنية سفيان البطاينة، مدير عام شركة الكهرباء الأردنية حسن عبد الله، مدير عام شركة كهرباء محافظة إربد بشار التميمي، مدير عام شركة السمراء لتوليد الكهرباء سامي الزواتين ومدير عام شركة توزيع الكهرباء ريم حمدان ومدير علاقات العمل في وزارة العمل عدنان الدهامشة

# الضمان الاجتماعي واتحاد عمال الأردن ونقابة العاملين في التعليم الخاص يبحـــثون آليات جـــديدة لضـــمان حقوق العاملين في قطاع التعليم الخاص

أكد مدير عام المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي الدكتور جادالله الخلايلة حرص المؤسسة على ضمان حقوق العاملين في قطاع التعليم الخاص من خلال محاربة حالات التهرّب التأميني وتعزيز آليات التفتيش لضمان شمول جميع العاملين تحت مظلة الضمان وبكامل فترات عملهم وفقاً لأحكام القانون.

وأكد الخلايلة خلال لقائه رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة ونائب رئيس النقابة العامة للعاملين في التعليم الخاص الدكتور أحمد الشوابكة، استعداد المؤسسة للتعاون مع جميع الشركاء لتحقيق الحماية الاجتماعية للعاملين في قطاع التعليم الخاص، مبيناً أن المؤسسة ترحب باهتمام بالغ في التوجه نحو الربط الإلكتروني مع منصة عقد العمل الموحّد الإلكترونية للعاملين في التعليم الخاص خلال الفترة المقبلة.

من جانبه، بيّن الفناطسة أن النقابة تتابع أوضاع المعلمين والعاملين في المدارس الخاصة لضمان حصولهم على حقوقهم القانونية، مشيراً إلى ضرورة التزام أصحاب المدارس بدفع الأجور وفق الحد الأدنى المقرر وتحويلها عبر البنوك أو المحافظ الإلكترونية.

وفي ختام اللقاء، الذي حضره عدد من كبار موظفي المؤسسة تم التأكيد على استمرار التنسيق والتعاون بين جميع الأطراف لضمان بيئة عمل عادلة ومستقرة للعاملين في قطاع التعليم الخاص.

# الفناطسة: الحوار الثلاثي ضرورة لمعالجة آثار الأزمات الإقليمية على العمال

## دخول أعداد كبيرة من العمالة السورية زاد من المنافسة على فرص العمل

أكد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، خالد الفناطسة، أن سوق العمل الأردني شهد ضغوطاً متزايدة نتيجة الأزمات الإقليمية وتداعياتها المختلفة، ما انعكس على معدلات البطالة وارتفاع حجم الاقتصاد غير المنظم، إضافة إلى اتساع الفجوة بين مهارات العمالة الحالية واحتياجات السوق المستقبلية. وأوضح أن مواجهة هذه التحديات تتطلب تعزيز الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج الثلاثة (الحكومة وأصحاب العمل والعمال)، بما يسهم في التخفيف من آثار الأزمات الإقليمية والإعداد لمرحلة عودة اللاجئين السوريين بصورة مستدامة مع استقرار الأوضاع في سوريا.

جاء ذلك خلال مشاركة الفناطسة، في ورشة العمل الثلاثية بعنوان "دعم التحول والتخفيف من آثار التغيّرات الإقليمية في الأردن والإعداد لعودة مستدامة للاجئين السوريين"، التي عُقدت في عمان، بتنظيم من منظمة العمل الدولية وبالتعاون مع وزارة العمل، وذلك تمهيداً للمنتدى الإقليمي الثلاثي المزمع عقده في سوريا نهاية تشرين الأول/أكتوبر، المقبل، وعلى غرار المنتديات التي عُقدت سابقاً في العراق ولبنان وتركيا.

وأوضح أنّ، دخول أعداد كبيرة من العمالة السورية زاد من المنافسة على فرص العمل، خصوصاً في القطاعات ذات الأجور المنخفضة. وعلى الرغم أن ذلك ساهم في تلبية احتياجات بعض القطاعات مثل الزراعة والإنشاءات إلا أنه أدى إلى تحديات في ضبط سوق العمل، بما في ذلك انتشار العمالة غير المنظمة، مؤكدا، أن الجهود المشتركة بين الحكومة والشركاء الاجتماعيين ساهمت على تطوير تصاريح عمل خاصة باللاجئين، ما أدى إلى تقليل المخاطر وتعزيز الامتثال للقوانين.

وشدد الفناطسة، على أن معالجة هذه التحديات تتطلب استثماراً أكبر في التدريب المهني والتعليم التقني، وإعادة تأهيل العمالة المحلية لتلبية احتياجات القطاعات الواعدة، لإحلالها تدريجيا بدلا من العمالة السورية، إضافة إلى توسيع الشراكة بين مؤسسات التعليم وسوق العمل، والتركيز على تمكين الشباب والنساء بمهارات عصرية، مؤكداً أن حماية حقوق العمال وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي يشكلان ركيزة للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وخدمة المصلحة الوطنية العليا.

## الفناطسة: تخصيص كوتا للشباب والمرأة بمواقع المسؤولية النقابية خطوة ضرورية للنهوض بالعمل النقابي

# لجنة الشباب باتحاد العمال توصي بتخصيص كوتا للمرأة والشباب ضمن الهيئات الإداريـة للنقابات

أكد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، خالد الفناطسة، أن توصية لجنة الشباب التابعة للاتحاد، والمتعلقة بتخصيص كوتا للشباب والمرأة داخل الأطر النقابية ومواقع المسؤولية في التنظيم النقابي؛ خطوة ضرورية للنهوض بالعمل النقابي، ووسيلة عملية لتعزيز مشاركة المرأة والشباب في القرار النقابي.

وأضاف الفناطسة، أنّ التوصية تضمنت مقترحا بتخصيص نسبة 40% من عضوية الهيئات الإدارية في النقابات العمالية للشباب والمرأة (20% للشباب و20% للمرأة)، موضحا، أنّ الاقتراح سيعرض على المكتب التنفيذي لمناقشته، بهدف إجراء تعديلات على النظام الموحد للنقابات العمالية، ليتم بعد ذلك المصادقة عليه من قبل المؤتمر العام الذي يمثل أعلى سلطة ضمن هيئات الاتحاد.

وأشار الفناطسة إلى أن خطة الاتحاد الإصلاحية، التي أطلقت العام الماضي، اشتملت على محور خاص بشأن ضرورة تعزيز دور الشباب والمرأة وتمكينهم في العمل النقابي، الأمر الذي ينسجم مع توجهات الدولة الأردنية، ورؤية التحديث السياسي، سيما ما ورد في قانوني الانتخاب والأحزاب اللذين شددا على توسيع المشاركة السياسية لكافة فئات المجتمع.

وأضاف أنّ لجنة الشباب تقدمت بتوصية خلال اجتماعها الذي افتتحه رئيس الاتحاد، بمشاركة رئيس اللجنة م.المنتصر بالله المعايطة، وأعضاء اللجنة من ممثلي النقابات العمالية، لمناقشة خطة عمل اللجنة للمرحلة القادمة.

## رئيس النقابة العامة للعاملين في الطباعة والأنشطة المرتبـــــــطة بها يؤكد خلال ندوة عربيـــــة بالجزائر:

# الذكاء الاصطناعي فرصة لتطوير المهارات وليس تهديدًا للعمال

خلال مشاركته في الندوة العربية حول تقنيات الذكاء الاصطناعي ومستقبل المهارات، التي عُقدت في الجزائر خلال الفترة 22–23 أكتوبر 2025، قدّم الأستاذ محمد عبد الرحمن الزعبي، رئيس النقابة العامة للعاملين في الطباعة والأنشطة المرتبطة بها وعضو الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، ورقة نقاشية بعنوان "تقنيات الذكاء الاصطناعي ومستقبل المهارات"، تناول فيها التحديات والفرص التي يفرضها التحول الرقمي على سوق العمل ومستقبل الموارد البشرية.

وخلال الزيارة، تم توقيع اتفاقية تعاون بين النقابة العامة للعاملين في الطباعة والأنشطة المرتبطة بها في الأردن ونظيرتها في الجزائر، وذلك بحضور رئيس اتحاد عمال الجزائر، تأكيدًا على عمق العلاقات النقابية بين البلدين، وتعزيزًا للتعاون المشترك في مجالات التدريب والتطوير المهني وتبادل الخبرات.

وأكد الزعبي في كلمته أن العالم يشهد تحولًا جذريًا في أنماط الإنتاج والعمل نتيجة الثورة المعرفية الرقمية، مشيرًا إلى أن العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والعمل الإنساني يجب أن تقوم على التكامل لا الإحلال. وأضاف أن الذكاء الاصطناعي "لا يأخذ العمل من الإنسان، بل يغيّر شكله"، داعيًا إلى تطوير التعليم والتدريب بما يدمج بين المهارات التقنية والمهارات الإنسانية.

وتطرق الزعبي إلى المهارات المستقبلية المطلوبة، مثل تعلم لغات البرمجة (Python ,Pandas)، وتطبيق الخوارزميات التنبؤية، وتعزيز الأمن السيبراني، إضافة إلى توظيف الذكاء الاصطناعي في تحسين الإنتاج والتنبؤ بالأعطال وإدارة الطاقة.

كما شدد على أهمية إعادة تأهيل العمال، وتعزيز ثقافة التعلم المستمر، ووضع تشريعات عادلة تحمي حقوق العاملين في ظل التحول الرقمي، مؤكدًا أن الحوار الاجتماعي بين النقابات وأصحاب العمل والحكومات هو الضمانة الأساسية لتحقيق انتقال آمن ومتوازن نحو سوق عمل جديد.

واختتم الزعبي بالتأكيد على أن الذكاء الاصطناعي ليس عدوًا للإنسان بل أداة للنفع والتقدم، داعيًا إلى بناء منظومة تشريعية ومجتمعية تضمن أن تكون الآلة الذكية شريكًا للإنسان لا بديلًا عنه، بما يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

# كلية معان الجامعية تستضيف رئيس الاتحاد في ندوة حـــوارية حـول حقوق العاملـين وتمكين الشباب

في أجواءٍ حافلة بالحوار والفكر، استضافت كلية معان الجامعية – جامعة البلقاء التطبيقية، خالد زاهر الفناطسة، رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن وعضو مجلس الكلية، في ندوةٍ حوارية بعنوان:

"دور الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن في حماية حقوق العاملين وتمكين الشباب في سوق العمل".

استهدفت الندوة الهيئتين الأكاديمية والإدارية وطلبة الكلية، وجاءت بتنظيم قسم العلوم الإدارية والمالية وإشراف المحاضِرة حنين خالد الفناطسة، لتجسّد رؤية الكلية في ربط الفكر الأكاديمي بواقع العمل النقابي، وتسليط الضوء على العدالة العمالية ودور النقابات في تطوير بيئة العمل وتمكين الشباب.

وخلال اللقاء، قدّم رئيس الاتحاد خالد الفناطسة عرضاً وافياً لمسيرة الاتحاد ودوره في الدفاع عن حقوق العمال وتحسين بيئة العمل، مؤكداً أهمية تمكين الشباب الأردني وتأهيله لدخول سوق العمل بثقة. وشهدت الندوة تفاعلاً مميزاً من الطلبة، الذين طرحوا أسئلة متنوعة حول العمل النقابي، ودور الشباب في تطوير منظومة العمل الوطني.

وفي ختام اللقاء، قدّم عطوفة عميد الكلية الأستاذ الدكتور سطام زهير الخطيب درع الكلية تكريما لعطوفته و تقديراً لجهوده الوطنية ودعمه المتواصل للكلية.

# الفناطسة يشارك في جلسة حوارية نظمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي

شارك رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة في الجلسة الحوارية المغلقة التي عقدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالتعاون مع برنامج النوع الاجتماعي والمراهقة: الأدلة العالمية (GAGE)، والتي نُظمت في مقر المجلس.

وهدفت الجلسة، إلى عرض نتائج أبحاث تتبعية جديدة متعددة المنهجيات تسلّط الضوء على التحديات التي يواجهها الشباب في الأردن في الوصول إلى خدمات الحماية الاجتماعية والمشاركة في سوق العمل، وفرص التدريب المرتبطة بالعمل، فيما قدم الحضور، توصيات لتحسين الدراسة وتجويدها.

# اتحاد العمال يشارك باجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مأدبا

## **الفناطسة:** مشاركة الاتحاد في اللقاءات الوطنية يخـدم قضـــــايا العمال ويعـــــزز التنمـــــــية بالمحافـــظات

شارك رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة، في الاجتماع السادس للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والذي عقد في مقر الجامعة الألمانية الأردنية في محافظة مأدبا.

وأكد الفناطسة، أن اتحاد العمال، وضمن رؤيته الإصلاحية، يسعى للانفتاح على جميع الفعاليات المجتمعية، وشتى الجهات والأطراف الوطنية، إذ أن المشاركة في هكذا لقاءات تهدف إلى التواصل المستمر مع مختلف الأطراف من مؤسسات أكاديمية، ومجتمع مدني وغيرها، في شتى محافظات المملكة.

وأضاف الفناطسة، أن نهج التواصل المستمر يعزز دور الاتحاد التنموي وينسجم مع رسالته وأهدافه، ويجعل صوت العمال حاضرا على الطاولة، وشريكا في صنع القرار؛ ما يسهم في دعم قضايا العمل وخدمة العمال، وتحقيق التنمية المستدامة.

وحضر الاجتماع، ضمن المجوعة التي تمثل العمال في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كلا من أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد: خالد الزيود، محمد الزعبي، وبشرى السلمان، وخصص لبحث آخر المستجدات المتعلقة بعمل المجلس.

وتضمن جدول أعمال الاجتماع جلستين حواريتين؛ الأولى كانت عامة وناقشت القضايا ذات الصلة بالتنمية المحلية وتسليط الضوء على التحديات التي تواجه التمكين الاقتصادي والاجتماعي في محافظة مأدبا، أما الجلسة الثانية فكانت مغلقة، خُصصت للمجموعات التي يتكون منها المجلس.

# اتحاد العمال: العقد الإلكتروني يضع حداً للانتهاكات العمالية في المدارس الخاصة

## الفناطسة: العقد الإلكتروني مشروع وطني توافقت عليه جميع الأطراف، وقانوني بموجب اتفاقية جماعية

أكد الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، أن اعتماد العقد الموحد الإلكتروني للعاملين والعاملات في قطاع التعليم الخاص، يمثل خطوة محورية في معالجة الاختلالات المزمنة التي يعاني منها القطاع، ويضع حدا لسلسلة واسعة من الانتهاكات العمالية التي تهدد بيئة العمل وشروطه، على مدى السنوات الماضية.

وأوضح، رئيس الاتحاد ورئيس اللجنة المؤقتة للنقابة العامة للعاملين في التعليم الخاص، خالد الفناطسة، أن أتمتة العقد الموحد يمثل تحولاً نوعياً في تنظيم العلاقة بين العاملين وأصحاب المدارس الخاصة، ويضمن حقوق الطرفين. مشيرا، في الوقت ذاته، إلى ممارسات غير قانونية يعاني منها العاملون في القطاع، كغياب عقود العمل، والتلاعب بفترات الدوام، وعدم الالتزام بالأجور الحقيقية، والتهرب من الضمان الاجتماعي وغيرها.

وبيّن رئيس الاتحاد، أن منصة العقد الموحد في التعليم الخاص؛ مشروع وطني تم تطويره بالتوافق بين جميع الأطراف ذات العلاقة، من خلال لجنة فنية تضم كلا من: وزارة التربية والتعليم، وزارة العمل، المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، النقابة العامة لأصحاب المدارس الخاصة، إلى جانب نقابة العاملين في التعليم الخاص، وبدعم من منظمة العمل الدولية، الأمر الذي يجعل من المنصة مشروعاً تشاركياً يحقق مصلحة العمال وأصحاب العمل.

وأضاف الفناطسة، أن العقد الإلكتروني جاء بموجب اتفاقية جماعية موقّعة بين نقابة العاملين في التعليم الخاص ونقابة أصحاب المدارس الخاصة، وهي اتفاقية قانونية ومودعة حسب الأصول، ونُشرت في الجريدة الرسمية، الأمر الذي يجعل أحكامها، واجبة التنفيذ ومكتسبات عمالية ملزمة لا يمكن التراجع عنها أو المساس بها.

وأكد الفناطسة، أن تطبيق العقد الإلكتروني عبر المنصة، يسير بشكل منتظم، وأن عمليات إصدار عقود العمل تتم بشكل يومي للعاملين في المدارس الخاصة، وتشهد نموا واضحا، مثمنا، جهود مديرية التعليم الخاص في وزارة التربية، لتسهيل الإجراءات على اصحاب المدارس الخاصة.

وجدد رئيس الاتحاد، التأكيد على ما ورد بالتعميم الصادر عن وزارة التربية والتعليم، حول اعتماد عقد العمل الإلكتروني لغايات التعيين، اعتبارًا من العام الدراسي 2026/2025، وأن عقود العمل الورقية لن تقبل بعد الآن.

# اتحاد العمال يطلق الدليل التدريبي للنقابات العمالية

أطلق الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، وبدعم من مؤسسة فريدريش إيبرت، الدليل التدريبي للنقابات العمالية الأردنية (الحقوق العمالية، المفاوضات الجماعية، إدارة الحملات النقابية، زيادة العضوية) بهدف تعزيز الثقافة العمالية لدى العاملين والنقابيين، وتطوير مهاراتهم في مجالات العمل النقابي.

جاء ذلك خلال، حفل نظمه الاتحاد، بحضور مدير مؤسسة فريدريش إيبرت سفن شقيرزنسكي، والمنسقة القطرية لمنظمة العمل الدولية في الأردن، الدكتورة أمال موافي، ومديرة برنامج العمل اللائق للمرأة، ريم أصلان، ومدير علاقات العمل في وزارة العمل عدنان الدهامشة، ورؤساء النقابات العمالية، وخبراء في العمل النقابي وقضايا العمال.

وقال رئيس الاتحاد خالد الفناطسة، يعدّ إصدار الدليل ثمرة تعاون مشترك مع مؤسسة فريدريش إيبرت، ويأتي في إطار عملية الإصلاح الشاملة التي شرع بها الاتحاد منذ أكثر من عام، إيمانا منه بأهمية بناء قدرات النقابات العمالية التنظيمية وتمكين أعضائها من الدفاع عن حقوق العمال، لمواجهة التحديات التي تعترض مسيرتها من ضعف العضوية وتراجع القدرة التفاوضية إلى محدودية الوعي العام بالحقوق العمالية.

وثمّن الفناطسة، دعم "فريدريش إيبرت" لإصدار الدليل ودورها البارز في دعم مشاريع الاتحاد الاصلاحية، مشيدا بالجهود الكبيرة التي بذلها الخبراء في إعداد المحتوى المعرفي، والمنهجية التي استند عليها الدليل.

بدورها، أوضحت مسؤولة الاتصال في المؤسسة، إسراء حسين، أنّ الدليل يمثّل أداة عملية، قابلة للاستخدام والتطبيق، وتقدّم حلولاً واضحة وتطبيقية بناءً على وضع العمال في الأردن، مشيرة إلى أهمية الدليل بأن يكون مرجعا لتدريب المدربين، ويسهم في بناء بيئة عمل أكثر فعالية للنقابيين ويعزز بيئة العمل اللائق للعاملين في شتى القطاعات.

من جهته، قدم رئيس المركز الأردني لحقوق العمل، حمادة أبو نجمة، بالنيابة عن لجنة الخبراء التي قامت بإعداد الدليل، شرحا موجزا حول الدليل، ودوره في تحقيق أهداف الاتحاد للنهوض بواقع النقابات العمالية وتمكينها للقيام بالدور المنوط بها.

يذكر أنّ رئيس مؤسسة فريدريش إيبرت، مارتن شولز، خلال زيارته للاتحاد نهاية الشهر الماضي، وقّع صفحة اعتماد الدليل التدريبي، وأشاد بجهود الاتحاد في تطوير أدوات العمل النقابي وتوسيع مظلة التنظيم النقابي.

# الفناطسة: نظام بيـــانات سوق العمل خطوة مهمة وتخدم أهــداف النقــابات العمالية

أكد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة، أن نظام بيانات سوق العمل الذي ستطلقه وزارة العمل مطلع العام الحالي، خطوة وطنية مهمة، وضرورية لفهم واقع سوق العمل بنظرة شمولية، ما يسهم في بناء قرارات اقتصادية وسياسات تخدم سوق العمل، قائمة على أرقام حقيقية تعكس الواقع.

وأضاف الفناطسة، أن النظام يوفر للاتحاد أرقاما دقيقة وموثوقة حول أوضاع العمال في شتى القطاعات الاقتصادية، ما يدعم عملية المفاوضة الجماعية مع أصحاب العمل كأحد أدوات العمل النقابي، كما أنه يسهم في تقديم مقترحات تشريعية أو تعديلات على قوانين العمل بناءً على بيانات وأرقام موثوقة.

وتابع، أنّ النظام يخدم الأهداف التي تعمل عليها النقابات العمالية، ويوفر للاتحاد أرقاما دقيقة وموثوقة حول أوضاع العمال في شتى القطاعات الاقتصادية، سيما العاملين في قطاعات الاقتصاد غير المنظم، ما يعزز جهود حماية شرائح واسعة من العاملين فيها.

وأشار الفناطسة، إلى أهمية النظام في تقديم بيانات تحدد الفجوة بين المهارات المتاحة في السوق والمهارات المطلوبة، ما يدعم منظومة التعليم المهني والتقني، ويخدم عملية تصميم برامج تدريبية يحتاجها سوق العمل، إلى جانب أهميته في الحفاظ على الأمن والاستقرار الوظيفي من خلال حماية العمال من عمليات إنهاء الخدمات عبر نظام الإنذار المبكر، في الشركات المتعثرة.

وبيّن الفناطسة، أهمية النظام في تعزيز عملية الحوار الاجتماعي، إذ أن وجود بيانات مشتركة بين الحكومة، أصحاب العمل والعمال، يقلل من النزاعات العمالية، ويوجه اهداف الحوار الاجتماعي نحو حلول واقعية، الأمر الذي يسهم إيجابا في عملية تطوير خطط عمل النقابات، والنهوض بأدائها، وتوجيه جهودها نحو القطاعات التي تشهد انتهاكات عمالية وبحاجة إلى تنظيم أكثر.

# الصندوق يحقق دخلا شاملا بقيمة 1.3 مليار دينار

## 17.6 مليار دينار موجـــودات صندوق اســـتثمار أموال الضمان حتى نهاية تموز 2025

بينت المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في بيان صحفي صادر عن مركزها الإعلامي أن موجودات صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي سجلت نمواً منذ بداية العام بلغ 1.4 مليار دينار، لتصل إلى 17.6 مليار دينار مع نهاية تموز، وبنسبة نمو 8.9%.

ويعود هذا النمو إلى ارتفاع الدخل الشامل الذي بلغ أكثر من ضعف ما تحقق في الفترة ذاتها من العام الماضي، ليصل إلى حوالي 1.3 مليار دينار وبنسبة نمو 135%، بالإضافة الى الفائض التأميني المحول من المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي والبالغ حوالي 134 مليون دينار. ويمثل الدخل الشامل صافي دخل الصندوق بقيمة حوالي 670مليون دينار، وارتفاع تقييم محفظة الاسهم الاستراتيجية بحوالي 632 مليون دينار.

وجرى استعراض هذه النتائج خلال اجتماع مجلس إدارة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي برئاسة وزير العمل الدكتور خالد البكار، وبحضور رئيس صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي الدكتور عزالدين كناكريه، ومدير عام المؤسسة الدكتور جادالله الخلايلة، وأعضاء المجلس، حيث ناقش الاجتماع التقارير المالية للصندوق كما هي في نهاية تموز 2025.

كما سجل صافي الدخل المتأتي من أرباح المحافظ الاستثمارية المختلفة نمواً بنسبة 16% عن الفترة ذاتها من العام الماضي، من ضمنها التوزيعات النقدية لأرباح الشركات عن نتائج أعمال العام الماضي والتي بلغت 191 مليون دينار، وهي الأعلى في تاريخ الصندوق. وتعكس هذه النتائج تحسنا ملحوظا في الأداء المالي للشركات الكبرى، ومنها الشركات التي يستثمر بها الصندوق، حيث لا تقتصر أهميتها على ما تحققه من دخل مباشر، بل تتجاوز ذلك لتُسهم في تعزيز اداء بورصة عمّان، وتعميق ثقة المستثمرين المحليين والدوليين بالاقتصاد الوطني.

وتعكس هذه البيانات قوة منظومة الضمان الاجتماعي وتميز الأداء الاستثماري للصندوق، القائم على توزيع مدروس للموجودات يجمع بين الاستثمارات الآمنة مثل السندات، واستثمارات استراتيجية أخرى تحقق عوائد مرتفعة في قطاعات متنوعة مثل الأسهم التي تتوزع في قطاعات حيوية أبرزها البنوك والتعدين والخدمات. وقد مكّن هذا النهج الصندوق من تحقيق عوائد مستقرة ومستدامة، وفي الوقت ذاته التوسع في قطاعات واعدة تعزز النمو المستقبلي وترسّخ مكانته كمؤسسة استثمارية وطنية.

# أبو مرجوب: حماية المرأة العاملة شرط أساسي لاستدامة الإنتاج وعدالة النمو الاقتصادي

أكد نائب رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد أبو مرجوب، أن العدالة العمالية تبدأ من العدالة الجندرية، وأن حماية المرأة العاملة ليست ترفا تنظيميا، بل شرط أساسي لاستدامة الإنتاج وعدالة النمو الاقتصادي، مشددا على أن تمكين المرأة وتكريس العدالة بين الجنسين يمثلان قيمة وطنية وإنسانية تسهم في بناء اقتصاد أكثر رحمة وتكافؤا.

جاء ذلك خلال جلسة نقاشية، بعنوان "اقتصاد الرعاية: نحو مستقبل عمل عادل وشامل للجميع"، عقدها الاتحاد بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، بمشاركة ممثلين وممثلات عن أطراف الإنتاج الثلاث من الوزارات والمؤسسات الرسمية، ومؤسسات المجتمع المدني، وتأتي ضمن سلسلة حوارات وطنية أطلقها الاتحاد في إطار مشروع "قوة النقابات من أجل عالم عمل أكثر شمولا ومساواة بين الجنسين"، الذي ينفذه بالشراكة مع برنامج العمل اللائق للمرأة.

وأضاف، إن الاتحاد يؤمن بأن العدالة لا تُبنى بالقوانين وحدها، بل بالإرادة التي تحترم الإنسان في كل موقع عمل، مؤكدا استمرار التعاون مع منظمة العمل الدولية لترسيخ ثقافة المساواة في بيئات العمل، وضمان بيئة آمنة تحترم الكرامة الإنسانية وتفتح للجميع فرصًا متكافئة في التقدم والتمثيل.

وتابع أبو مرجوب، أن الوقت قد حان لإعادة تعريف مفهوم "العمل اللائق" ليشمل كل أشكال الجهد الإنساني، سواء كان بأجر أو غير مدفوع، في المصنع أو المكتب أو المنزل، مشيرا إلى أن اقتصاد الرعاية لا يمكن اعتباره مجرد شأن اجتماعي، بل هو أحد المفاتيح الجوهرية لإعادة بناء عقد اجتماعي أكثر عدلا وإنصافا.

وأكد أن الاقتصاد الذي لا يضع الإنسان، والمرأة على وجه الخصوص، في قلب أولوياته، يفقد بوصلته الأخلاقية والتنموية معًا، لافتًا إلى أن التجارب أثبتت أن تمكين المرأة ليس قضية مطلبية فحسب، بل قضية جوهرية لمستقبل العمل والتنمية.

وأشار أبو مرجوب إلى أن المرأة ليست طرفًا في التنمية فحسب، بل هي نسيجها وروحها الدافعة، مبينًا أنها ما زالت تواجه في ميدان العمل صورًا من التمييز وضغوطًا غير مرئية تحد من حضورها، رغم إسهاماتها البارزة في مختلف القطاعات.

وختم كلمته بالتأكيد على أن الحوار الوطني حول اقتصاد الرعاية يمثل أفقًا جديدًا نحو تحقيق عدالة تُعيد التوازن بين العمل والحياة.

# الفناطســـة يشارك في برنـــامج "الاستثمار في التشغيل المكثف"

شارك رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة، في حفل اختتام المرحلة السادسة والأخيرة من برنامج الاستثمار في التشغيل المكثف، بحضور ممثلين عن الحكومة وشركاء التنمية والبلديات والمستفيدين من البرنامج.

وأطلق البرنامج في الأردن في يوليو 2016 من قبل منظمة العمل الدولية (ILO) ، بتمويل من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ) من خلال بنك التنمية الألماني (KfW)، كاستجابة استراتيجية لأزمة اللاجئين السوريين، بهدف توفير فرص عمل لائقة قصيرة الأجل للمواطنين الأردنيين واللاجئين السوريين المقيمين في المجتمعات المضيفة.

وتضمن حفل الختام، عرضا لانجازات البرنامج في مختلف محافظات المملكة من قبل الجهات المنفذة، وجلسة حوارية حول تأثير البرنامج على الجهات المستفيدة، كما تضمن تكريم الشركاء المحليين والمؤسسات الوطنية.

# اتحاد العمال ينظّم برنامج تدريب المدربين النقابيين بالشراكة مع فريدريتش إيبرت

نَظَّمَ الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، بالتعاون مع مؤسسة فريدريتش إيبرت الألمانية، برنامج تدريب المدربين النقابيين بمشاركة ممثلين عن النقابات العمالية من مختلف القطاعات.

ويهدف البرنامج، الذي يستمر على مدى اربعة أيام، إلى تطوير كوادر نقابية مؤهلة وقادرة على نقل المعرفة والمهارات داخل مواقع العمل، بما يعزز فاعلية التنظيم النقابي ودور النقابات في الدفاع عن حقوق العمال.

وأكد رئيس الاتحاد خالد الفناطسة، في كلمة الافتتاح، أهمية البرنامج في دعم خطة الاتحاد الاستراتيجية نحو مأسسة عملية التدريب النقابي، قائلاً: "إنّ هذا البرنامج التدريبي خطوة استراتيجية نحو بناء كوادر نقابية قادرة على نقل المهارات والخبرات إلى مواقع عملها، بما يعزز دور النقابات في خدمة العمال والدفاع عن حقوقهم".

وأضاف الفناطسة، أن الدليل التدريبي للنقابات العمالية الذي أُطلق مؤخراً يمثل المرجعية، وهذا البرنامج يكسب المشاركين والمشاركات المهارة اللازمة في مجال التدريب النقابي.

وثمّن الفناطسة، الشراكة الراسخة مع مؤسسة فريدريتش إيبرت، مؤكداً دورها البارز في دعم العمل النقابي.

من جهته، أكد مدير مؤسسة فريدريش إيبرت سفن شقيرزنسكي، أن هذا التدريب هو الخطوة الأولى لحملة تثقيف وتدريب النقابيين وتوعيتهم حول قانون العمل والعمل النقابي وأهميته، معربا عن أمله بأن يكون الدليل مرجعاً يسهّل عملية تدريب المدربين، ويدعمهم، ويسهم في بناء بيئة عمل أكثر فعالية للنقابيين وجميع عمال الأردن.

وأشاد شقيرزنسكي، بالتعاون الذي يجمع المؤسسة مع الاتحاد العام في العمل على إصدار الدليل التدريبي والذي يمثل جهدا مشتركا جمع عقول مجموعة من الخبراء في مجال النقابات العمالية والتدريب العمالي.

ويتضمن البرنامج أربعة محاور رئيسية تشمل: الحقوق العمالية لتعزيز الوعي بالتشريعات والمعايير الدولية، والمفاوضات الجماعية لترسيخ مهارات التفاوض والحوار وحل النزاعات، وزيادة العضوية كركيزة لاستدامة التنظيم النقابي، وإدارة الحملات النقابية لتمكين النقابات من التخطيط والتنفيذ الفعّال لحملاتها.

Friedrich Ebert Stiftung
Amman Office

Friedrich Ebert Stiftung
Amman Office

Friedrich Ebert Stiftung
Amman Office

Friedrich Ebert Stiftung
Amman Office

# لجنة المرأة تنظّم محاضرة توعوية حول العنف والتحرش ضمن حملة "16 يومًا لمناهضة العنف"

نظّمت لجنة المرأة في الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن محاضرة توعوية بعنوان "أشكال العنف ضد المرأة"، وذلك ضمن فعاليات حملة 16 يوم لمناهضة العنف ضد المرأة التي يحتفي بها العالم سنويًا بهدف رفع الوعي بقضايا العنف والتمييز ضد النساء.

وقدّمت المحاضرة الدكتورة هديل بشماف من مركز دراسات المرأة في الجامعة الأردنية، التي تناولت أبرز أشكال العنف والتحرش الذي تتعرض له المرأة، وآثاره الاجتماعية والنفسية والاقتصادية، إضافة إلى استعراض التشريعات التي تحمي المرأة وسبل الوقاية وآليات التبليغ، مؤكدة أهمية نشر ثقافة آمنة وعادلة في مواقع العمل.

وشهدت الفعالية حضور مجموعة من العاملات من مختلف النقابات العمالية، اللواتي تفاعلن بشكل لافت مع محتوى المحاضرة من خلال طرح الأسئلة والمداخلات التي عكست خبراتهن وتحدياتهن اليومية في مواقع العمل، مما أضفى على اللقاء قيمة معرفية وتشاركية عالية.

وفي كلمة لها خلال الافتتاح، ثمّنت رئيسة لجنة المرأة داليا العسعس انعقاد هذه المحاضرة، معربة عن تقديرها للدكتورة هديل بشماف على الطرح الغني والمعلومات الهامة، ومؤكدة أن تمكين المرأة وحمايتها من العنف والتحرش في بيئة العمل يُعد من الركائز الأساسية لدور اللجنة في الدفاع عن حقوق العاملات وتعزيز مشاركتهن الفاعلة في الحركة النقابية وسوق العمل.

وأضافت أن اللجنة مستمرة في تنفيذ الأنشطة التي تسهم في رفع وعي العاملات بحقوقهن، وتطوير برامج تستجيب لاحتياجاتهن، مشيرة إلى أن مثل هذه اللقاءات تفتح الباب للحوار وتبادل الخبرات، وتدعم الجهود الوطنية الرامية لخلق بيئات عمل آمنة ومحفزة للنساء.

واختُتمت المحاضرة بتأكيد المشاركات على أهمية استمرارية مثل هذه الأنشطة، لما لها من دور كبير في تعزيز الوعي وبناء قدرات العاملات وتمكينهن من الدفاع عن حقوقهن ومواجهة التحديات التي قد يتعرضن لها في أماكن عملهن.

# 4 اتفاقيات تتضمن مكتسبات وحوافز للعاملين في "الفوسـفات" والشركــات الحليفـــة لها

## الفناطسة: انجاز نقابي نوعي يجسد ثقة الشركة بعمالها

أعلنت النقابة العامة للعاملين في المناجم والتعدين والإسمنت، أن مجلس إدارة شركة مناجم الفوسفات وافق على مطالبها المتعلقة بتحسين رواتب ومكافآت العاملين، في شركة مناجم الفوسفات، والشركات الحليفة لها، خلال اجتماعه الذي عُقد بتاريخ 3 كانون الأول الجاري.

وأكدت النقابة، أن موافقة المجلس جاءت تقديرًا للجهود الكبيرة التي بذلها العاملون خلال الفترة الماضية، وما تحمّلوه من مسؤوليات وظروف عمل صعبة أسهمت في تحقيق الخطط الإنتاجية للشركة لتبقى في صدارة المنشآت الاقتصادية الوطنية.

وثمّنت النقابة، استجابة مجلس الإدارة برئاسة معالي الدكتور محمد الذنيبات، والإدارة التنفيذية بقيادة الرئيس التنفيذي المهندس عبد الوهاب الرواد، في دعم حقوق العمال، مشيرة إلى موافقة المجلس على رفع عدد المنح الدراسية المخصصة للمتقاعدين من 20 إلى 30 منحة اعتبارًا من العام الدراسي الحالي 2026/2025.

ووقعت النقابة 4 اتفاقيات عمالية مع رئيس مجلس الإدارة، على أن يبدأ تنفيذها في العام 2026. معتبرة أنها من الاتفاقيات المتميزة في تاريخ الشركة والعاملين.

وقدمت النقابة، التهنئة للعاملين على هذه المكتسبات، معربة عن أملها في استمرار مسيرة الشركة وتقدمها في ظل قائد الوطن، جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه.

وقال رئيس النقابة خالد الفناطسة، إن موافقة مجلس الإدارة على مطالب النقابة والتوصل إلى هذه الاتفاقيات الجماعية، يمثل إنجازًا نقابيا نوعيا، ويُجسد ثقة إدارة الشركة بالعاملين، وهم من أسهموا في دعم مشاريعها الاقتصادية ومسيرة تقدمها.

وأضاف الفناطسة، أن المكتسبات العمالية الجديدة، تعدّ خطوة غير مسبوقة بالنسبة للاتفاقيات السابقة التي جرى توقيعها خلال السنوات الماضية.

# الاتحاد العام لنقابات العمال يشـــارك في ورشة عمل لتقـييم الأدلة التدريبية ضمن برنامج الشراكة العربية الدنماركية

في إطار الشراكة التي تجمع الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن مع برنامج الشراكة العربية الدنماركية (DAPP)، شاركت النقابات العمالية في ورشة عمل امتدت لثلاثة أيام، خُصصت لاستعراض الأدلة التدريبية التي أعدها المشاركون في برنامج تدريب المدربين.

وأشرف على تقييم هذه الأدلة منسق البرنامج ناصر سعيد، من خلال سلسلة من الأنشطة التدريبية التفاعلية التي ركزت على بناء قدرات المشاركين وتمكينهم من أداء أدوارهم داخل مواقع العمل بثقة وكفاءة.

ويهدف البرنامج إلى تعزيز جاهزية النقابيين في نقل المعرفة وتطوير الممارسات النقابية، بما يسهم في رفع مستوى التنظيم النقابي وترسيخ دور النقابات في صون حقوق العاملين والدفاع عنها.

# اتحاد العمال يبحـــث مع السفيرة النرويجية تعزيز التعاون المشترك

التقى رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، خالد الفناطسة، سعادة السفيرة النرويجية في عمان السيدة منى جول في مقر السفارة النرويجية في عبدون، لبحث سبل تعزيز التعاون في مجالات العمل النقابي ودعم البرامج العمالية المشتركة.

وفي مستهل اللقاء، قدم رئيس الاتحاد شكره للسفيرة على الدعوة، مستعرضا دور الاتحاد العام ونشأته ومهامه الوطنية في حماية حقوق العمال وتمثيلهم، إلى جانب برامجه الرئيسية والخدمات التي يقدمها للحركة العمالية في المملكة. كما عرض أبرز محاور الخطة الاستراتيجية للاتحاد للأعوام (2025-2027)، والتي تركز على تعزيز الحوار الاجتماعي وتمكين المرأة والشباب وتطوير القدرات النقابية وبرامج التوعية القانونية .

وأعرب رئيس الاتحاد عن تقدير الأردن للدعم الذي تقدمه مملكة النرويج للمملكة وللقطاعات التنموية والعمالية، مشيدًا بالدور الإيجابي الذي تلعبه السفارة النرويجية في دعم المشاريع المشتركة. كما أكد تطلع الاتحاد إلى توطيد التعاون مع اتحاد عمال النرويج، ولا سيما في مجالات التدريب وتبادل الخبرات والبرامج الموجهة لرفع كفاءة العمل النقابي.

ووجه رئيس الاتحاد دعوة رسمية للسفيرة لحضور جلسات التوعية القانونية التي ينفذها الاتحاد ضمن مشروعه مع منظمة العمل الدولية "قوة النقابات من أجل عالم عمل أكثر شمولاً ومساواة بين الجنسين"، والتي ستعقد في محافظتي إربد والكرك خلال شهري كانون الأول 2025 وكانون الثاني 2026

كما ثمن الدعم الذي تقدمه السفارة النرويجية لبرامج منظمة العمل الدولية، مؤكدًا أن هذا الدعم أسهم في تمكين الاتحاد من تنفيذ برامج نوعية تستهدف المرأة والشباب في العمل النقابي. واختتم اللقاء بالتأكيد على متابعة الخطوات العملية لتعزيز التعاون المستقبلي واستمرار التواصل بين الجانبين.

# اتحاد العمال يرحب بإطلاق حوار وطني حول التعديلات المقترحة لقانون الضمان الاجتماعي

رحّب الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، بدعوة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لإطلاق حوار وطني شامل حول التعديلات والسيناريوهات المقترحة على قانون الضمان الاجتماعي، والتي جاءت عقب إعلان نتائج الدراسة الاكتوارية الـ 11 الهادفة إلى تقييم المركز المالي للمؤسسة وضمان استدامتها التأمينية على المدى الطويل.

وأوضح الاتحاد، أن فتح نقاش وطني تحت مظلة المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبمشاركة الشركاء الاجتماعيين والخبراء، يشكّل خطوة إيجابية نحو تعزيز الشفافية والتوافق والخروج بأفضل النتائج في هذا الاطار.

وأكد البيان، أن اتحاد العمال بصفته من يمثل مجموعة العمال في المجلس من خلال عضوية النقابات العمالية، سيشارك في الحوارات وبكل فاعلية لضمان حماية حقوق المؤمن عليهم، والمتقاعدين من العمال، وتقديم وجهة نظر نقابية تحقق المصلحة العامة وتوفر الحماية الاجتماعية للعمال.

وأشار الاتحاد، إلى دعمه للمبادئ التي أعلنتها المؤسسة، والمتمثلة في الحفاظ على الاستدامة المالية للضمان الاجتماعي، وتحسين أوضاع المتقاعدين من أصحاب الرواتب التقاعدية المنخفضة، وعدم المساس بالمزايا والحقوق المكتسبة للمؤمن عليهم وفق أحكام القانون النافذ.

# وزير العمل يلتقي وفدا من النقابة العامة للعاملين بالبترول المصرية

بحث وزير العمل الدكتور خالد البكار في مكتبه بالوزارة مع رئيس النقابة العامة للعاملين في البترول المصرية عباس صابر وأمين عام النقابة أحمد السروجي وأعضاء مجلس النقابة أوجه التعاون العمالي النقابي وتبادل الخبرات في مجال تأهيل وتدريب الشباب على فرص العمل المتوفرة في قطاع البترول والغاز والبتروكيماوت.

وأكد البكار بحضور أمين عام الوزارة الدكتور عبد الحليم دوجان ورئيس النقابة العامة للعاملين بالبترول والكيماويات الأردنية خالد الزيود على متانة العلاقات الأردنية المصرية يترجمها حرص البلدين المشترك على التشاور وتبادل وجهات النظر في كل القضايا، وذلك بتوجيهات واضحة من جلالة الملك عبدالله الثاني وأخيه الرئيس عبدالفتاح السيسي.

وشدد على أهمية تبادل الخبرات بين البلدين والاستفادة من التجربة المصرية الغنية في مجال التنقيب عن البترول والغاز وقطاع البتروكيماويات وفرص العمل التي توفرها هذه القطاعات للأيدي المهارة والمدربة التي تلتحق في الشركات العاملة في هذا المجال.

ورحب الوزير بأي تعاون مع الجانب المصري من خلال النقابتين في الأردن ومصر وبالتنسيق مع وزارة العمل المصرية ونقل الخبرات المصرية للشباب الأردني للعمل في هذا القطاع الحيوي، داعيا إلى ضرورة أن يكون دور للنقابات العمالية في مجال التدريب والتأهيل الذي يخص كل نقابة منها إضافة إلى دورها الأساسي في الدفاع عن الحقوق العمالية لمنتسبيها.

بدوره أكد رئيس النقابة العامة للعاملين في البترول المصرية عباس صابر على أهمية التعاون المشترك بين البلدين الشقيقين والعمل على تعزيز هذا التعاون في مجال شؤون العمل والتدريب المهني والسلامة والصحة المهنية.

وأضاف عباس أن مصر قطعت شوطا طويلا ومتقدما في مجال البترول والغاز والكيماويات، مبديا استعداد النقابة وبالتعاون بين وزارتي العمل في البلدين.

من جهته قال رئيس النقابة العامة للعاملين بالبترول والكيماويات الأردنية خالد الزيود إن النقابة على استعداد لتعزيز التعاون بين النقابتين الأردنية والمصرية بالتنسيق مع وزيري العمل في البلدين.

# أبو مرجوب يشارك في ندوة لمنظمة العمل العربية حول التدريب والتعليم التقني والمهني

شارك نائب رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد أبو مرجوب، في الندوة التي نظمتها منظمة العمل العربية، في العاصمة عمان حول "تطوير منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني لصناعة رواد أعمال المستقبل"، وبرعاية وزير العمل الدكتور خالد البكار .

وتضمنت الندوة التي استمرت على مدى يومين، 4 جلسات يتحدث فيها عدد من الخبراء حول مجموعة من المواضيع، وهي على النحو التالي: الجلسة الأولى حول واقع منظومة التدريب والتعليم المهني والتقني في ظل التحول الرقمي، الجلسة الثانية حول منظومة التدريب والتعليم المهني والتقني ومهارات المستقبل، الجلسة الثالثة حول الاتجاهات المستقبلية في مجال تطوير منظومة التدريب والتعليم المهني والتقني لصناعة رواد المستقبل أم الجلسة الرابعة كانت حول دور الإشاد والتوجيه المهني في تعزيز فرص التشغيل.

وأكد البكار، أن تطوير منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني لم يعد ترفا بل أصبح ضرورة للنهوض بالاقتصادات العربية من خلال تمكين الشباب العربي بالمهارات المهنية والتقنية التي تحتاجها أسواق العمل العربية والعالمية ومواكبة التطور الهائل الذي فرضته الثورة الرقمية في العالم.

وأشار إلى أن متغيرات سوق العمل أصبحت كبيرة وسريعة في ظل الثورة التكنولوجية الهائلة التي طالت العالم بأسره واختفت وظائف وبرزت وظائف جديدة وسيختفي عدد كبير من الوظائف التقليدية في الأعوام القليلة المقبلة وهذا يتطلب استعدادا حقيقيا لتوفير كوادر بشرية عربية من الشباب العربي لمواكبة كل متغيرات واحتياجات سوق العمل وإلا أصبح الشباب عبئا على أنفسهم وأسرهم ودولهم.

من جانبه قال المدير العام لمنظمة العمل العربية فايز المطيري إن عالم العمل يشهد تحوّلاتٍ عميقة بفعل الثورة الرقمية وتسارع الابتكار التكنولوجي؛ تحوّلاتٌ أعادت صياغة أسس الاقتصاد العالمي، مضيفا أن الاعتماد على كثافة اليد العاملة غير الماهرة تراجع لصالح المعرفة الرقمية، والقدرات والمهارات الابتكارية، لتصبح هذه العناصر المحرك الرئيسي للنمو والتنافسية، والمحدد لموقع الدول على خريطة الاقتصاد العالمي.

وأوضح أن هذا الواقع يفرض على الحكومات العربية والشركاء الاجتماعيين أن يطوّروا استجابات استراتيجية تسد فجوة المهارات، وتضمن انتقالًا عادلًا ومستدامًا، يحفظ كرامة العامل ويعزّز الإنتاجية.

وأكد المطيري أن هذه الندوة تتيح فضاءً مفتوحاً للحوار البنّاء بين ممثلي أطراف الإنتاج الثلاثة والخبراء لتبادل الرؤى ومناقشة الاتجاهات المستقبلية، واقتراح الآليات الكفيلة بتوظيف التحول الرقمي في التعليم والتدريب بما يوسّع قاعدة المشاركة الاقتصادية، ويمكّن الشباب العربي من فرص العمل اللائق.

وشارك في الندوة أمين عام وزارة العمل الدكتور عبد الحليم دوجان والمدير العام لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية محمد العبيدلي ومساعد رئيس هيئة الاعتماد وضبط الجودة الدكتور يوسف العبدالات ومدير عام غرفة صناعة الأردن الدكتور حازم الرحاحلة ونائب رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد ابو مرجوب وعدد من الخبراء وممثلين عن أطراف الإنتاج الثلاثة من 13 دولة عربية.

# الفناطسة يشارك بمؤتمر اتحاد عمال أذربيجان ويكرم رئيس الاتحاد

شارك رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة، في أعمال المؤتمر العام الثامن لاتحاد عمال أذربيجان، في العاصمة باكو، بمشاركة ممثلين عن منظمات حكومية وغير حكومية ومنظمات دولية وقادة اتحادات نقابية من عدة دول.

وخلال المؤتمر كرم الفناطسة، رئيس الاتحاد "صاحب محمدوف" بدرع الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن تقديرا للعلاقات النقابية التي تجمع الأردن بأذربيجان.

ويتضمن المؤتمر جلسات متنوعة يشارك فيها عدد من الخبراء في سياسات العمل والعمال، وخبراء ومختصين؛ بهدف مناقشة حماية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للعمال وتعزيز الشراكة الاجتماعية بين أذربيجان والنقابات في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة.

# وزارة العمل تحقق في 145 حادثا خلال 11 شهرا

حققت مديرية السلامة والصحة المهنية بوزارة العمل في 145حادث عمل بمختلف القطاعات العام الماضي.

وبحسب تقرير مديرية السلامة والصحة المهنية في الوزارة، اعتمدت الوزارة حتى نهاية تشرين الثاني الماضي 1299 مشرف سلامة وصحة مهنية، و340 لجنة سلامة وصحة مهنية داخل المؤسسات.

وفي الإطار ذاته، أظهر التقرير تسجيل 97 شكوى تتعلق بعدم توفر معايير السلامة والصحة المهنية في بعض مواقع العمل، إلى جانب 48 شكوى خاصة بالتبليغ عن إصابات وحوادث عمل.

وأكدت مديرة مديرية السلامة والصحة المهنية في وزارة العمل إيمان العبداللات لوكالة الأنباء الأردنية، أن فرق التفتيش التابعة للوزارة تنفذ جولات ميدانية منتظمة للتحقق من مدى التزام أصحاب العمل بتطبيق معايير السلامة والصحة المهنية، بما يضمن توفير بيئة عمل صحية وآمنة وسليمة للعاملين في القطاع الخاص.

وأوضحت أن فرق التفتيش تطبق أحكام أنظمة وتعليمات وقرارات السلامة والصحة المهنية الصادرة بموجب قانون العمل، مؤكدة أن السلامة والصحة المهنية تعد من الركائز الأساسية للعمل اللائق، لما لها من أثر مباشر في تحقيق مصلحة جميع الأطراف من عمال وأصحاب عمل وحكومات، من خلال حماية الإنسان العامل وتعزيز دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وأضافت العبداللات أن الوزارة تولي أهمية كبيرة لبناء وترسيخ ثقافة السلامة والصحة المهنية لدى العمال وأصحاب العمل، وربطها بمخرجات العملية الإنتاجية من حيث الكلفة والعائد والإنتاجية، مشددة على الدور المحوري لمشرفي السلامة والصحة المهنية في المنشآت في نشر هذه الثقافة وتعزيز الالتزام بها.

وبينت أن مشرف السلامة والصحة المهنية يمثل حلقة الوصل بين الإدارة والعمال في موقع العمل، وتقع على عاتقه مسؤوليات كبيرة ترتبط بشكل مباشر بسلامة العاملين وحماية الممتلكات، والحد من حوادث وإصابات العمل، من خلال تنفيذ التفتيش الدوري على مواقع العمل والتأكد من توافر وسائل الوقاية واستخدامها بالشكل الصحيح.

وأشارت إلى أن الوزارة تعمل على معالجة الشكاوى العمالية المتعلقة بظروف العمل، وتقديم المشورة الفنية لأصحاب العمل والعمال، إلى جانب إصدار اعتمادات كوادر السلامة والصحة المهنية في المنشآت المختلفة.

وأكدت العبداللات أن الوزارة نفذت خلال الأشهر الماضية خطة متكاملة لنشر الوعي في مجال السلامة والصحة المهنية، شملت بث رسائل توعوية وتنفيذ حملات تفتيشية لحث أصحاب العمل على الالتزام بتعيين مشرفي السلامة والصحة المهنية وفقا لأحكام قانون العمل.

وأوضحت أن وزارة العمل، بالتعاون مع غرفتي صناعة وتجارة الأردن، تنفذ حملة توعوية تهدف إلى ترسيخ ثقافة السلامة والصحة المهنية لدى العمال وأصحاب العمل، وتعزيز التزام أصحاب العمل بمتطلبات السلامة والصحة المهنية من خلال نشر رسائل إرشادية عبر مختلف القنوات ووسائل التواصل، بالإضافة إلى تنظيم ورش عمل توعوية، وتم بث هذه الرسائل بالتعاون مع أمانة عمان الكبرى على شاشاتها الخاصة.

ولفتت النظر إلى إطلاق الخدمات الإلكترونية الخاصة بالتبليغ عن إصابات العمل خلال 48 ساعة من وقوعها، وسجل الإصابات الربعي عبر بوابة صاحب العمل لخدمات التفتيش والسلامة والصحة المهنية، بما يعزز مسار التحول الرقمي في خدمات الوزارة.

# أبو مرجوب يدعو لاطلاق حوار اجتماعي للتوصل إلى عقد جماعي في قطاع العمالـــة المنزلية

## **الخدمات العامة:** الجهود الرسمية لمعالجة هروب عاملات المـــنازل ضرورية ولكنّ تنظـــيم القـطاع هو الحل الأمـثل

ثمّنت النقابة العامة للعاملين في الخدمات العامة والمهن الحرة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الجهود التي تبذلها وزارة العمل بالتعاون مع وزارة الداخلية ومديرية الأمن العام، لضبط العمالة المنزلية الهاربة والمخالفة، مؤكدةً أن هذه الجهود تعكس حرص الحكومة على معالجة الاختلالات المتراكمة في هذا القطاع الحساس.

وأوضحت النقابة، في ورقة موقف اصدرتها، أن المعطيات التي أعلنتها وزارة العمل، والتي تشير إلى تسجيل نحو 6 آلاف عاملة منزل هاربة منذ عام 2019، تُعد مؤشرا واضحا على عمق أهميته وضرورته، لا يمكن أن يكون حلا كافيا أو مستداما، ما لم يترافق مع تنظيم حقيقي وشامل لقطاع العمالة المنزلية، يضمن حقوق جميع الأطراف، ويُغلق الباب أمام التشوهات والممارسات غير القانونية التي تغذي ظاهرة الهروب.

وأضافت الورقة، أن النهج القائم على الضبط والتفتيش، رغم الأزمة، وتؤكد أن ظاهرة الهروب ليست مسألة فردية أو عارضة، بل نتيجة مباشرة لاختلالات تنظيمية وتشريعية ورقابية، ما زال القطاع يعاني منها.

وأشارت إلى أن، النقابة ترى أن غياب عقد عمل موحد وملزم بصيغة واحدة، وتعدد صيغ العقود المعمول بها حاليا، أسهم في إضعاف العلاقة التعاقدية، وفتح المجال أمام التفسيرات المتباينة، سواء من قبل أصحاب المنازل أو مكاتب الاستقدام أو العاملات أنفسهن، الأمر الذي انعكس سلبا على الاستقرار الوظيفي والحقوق العمالية.

وأكدت النقابة، أن الانتهاكات المرتبطة بالأجور، وساعات العمل، وأيام الراحة، وغياب بيئة العمل الآمنة واللائقة، تُعد من الأسباب الجوهرية لهروب عاملات المنازل، إلى جانب الاستغلال الذي تمارسه بعض مكاتب الاستقدام غير المرخصة، أو شركات تعمل خارج الإطار القانوني تحت مسميات الخدمات والتنظيف أو بنظام المياومة.

وشددت الورقة على أن، المواطن الأردني بات الطرف الأكثر تضررا في ظل الواقع الحالي، إذ يتحمل كلف استقدام مرتفعة، ثم يواجه تبعات هروب العاملة دون وجود آليات عادلة وسريعة لتعويضه أو حماية حقوقه، وهو ما يستدعي تدخلا تشريعيا وتنظيميا أكثر فاعلية.

من جانبه، دعا رئيس النقابة خالد أبو مرجوب، إلى إطلاق حوار اجتماعي جاد يضم وزارة العمل، والنقابات العمالية، ونقابة أصحاب مكاتب الاستقدام، ومنظمات المجتمع المدني، بهدف التوصل إلى عقد عمل جماعي على مستوى القطاع، يُنظم العلاقة التعاقدية، ويحمي حقوق العاملات، ويصون حقوق أصحاب المنازل، ويعالج ظاهرة هروب العاملات بشكل جذري.

وبيّن أبو مرجوب، أن النقابة، بصفتها المظلة القانونية التي تمثل العاملين في القطاع والذي يقترب عددهم من 60 ألف عامل وعاملة، غالبيتهم من النساء العاملات الوافدات، تؤكد أن قانون العمل الأردني لا يميّز بين عامل محلي وآخر وافد، وأن التنظيم النقابي، والمفاوضة الجماعية، وتكامل الأدوار بين الجهات الرسمية والاجتماعية، هي السبيل الأنجع لبناء قطاع منظم، عادل، وآمن للجميع.

وأوضح أبو مرجوب، أن النقابات العمالية تلعب دورا محوريا في تمثيل العاملات المنزليات والدفاع عن حقوقهن، رغم التحديات التي يفرضها الطابع غير المنظّم لهذا القطاع، الأمر الذي جرى التطرق إليه خلال مشاركة النقابة، في أعمال مؤتمر العمل الوطني، "نحو أجندة عادلة وشاملة للمرأة في الأردن" الذي نظمه الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، خلال جلسة ناقست آليات النهوض باقتصاد الرعاية، استنادا إلى اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات العلاقة.

وتابع أبو مرجوب، أن النقابات توفر منصة آمنة للعاملات لعرض قضاياهن، إلى جانب تقديم الدعم القانوني والاجتماعي لهن، ورفع مستوى الوعي بحقوقهن وفق التشريعات الوطنية وبما يتوافق مع اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 189 لعام 2011 الخاصة بالعمال المنزليين.

وشدد أبو مرجوب، على أن تعزيز حقوق العاملات في قطاع الرعاية يبدأ بالاعتراف بهذا القطاع كجزء أساسي من منظومة العمل اللائق واقتصاد الرعاية، وتطوير سياسات حماية اجتماعية تكفل الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية وإجراءات السلامة المهنية.

# الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن يحقق تقدمـــاً ملموســـاً في تنفيذ الخطـــة الاستراتيجية للأعوام 2025 – 2027

أحرز الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن تقدماً لافتاً في تنفيذ محاور خطته الاستراتيجية للأعوام 2025–2027، في إطار رؤية تهدف إلى تطوير العمل النقابي، وتعزيز كفاءة المؤسسة النقابية، وبناء قدرات أعضائها، بما يواكب المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وسوق العمل محلياً ودولياً.

## تطوير القدرات وبناء المهارات النقابية

في محور تطوير القدرات والتدريب، أنجز الاتحاد خطوات نوعية تمثلت في إعداد كتيب تدريب نقابي متخصص، شارك في إعداده نخبة من الخبراء الأردنيين، ليشكل مرجعاً تدريبياً معتمداً في بناء المهارات النقابية الحديثة. وركز الكتيب على قضايا جوهرية تشمل حقوق العمال والتشريعات الناظمة للعمل، والمفاوضة الجماعية وأساليبها الحديثة، وتوسيع العضوية في التنظيم النقابي، إضافة إلى مهارات الحملات النقابية والتواصل الفعّال.

## تحديث مؤسسي شامل وإعادة هيكلة

وفي إطار التحديث المؤسسي، استكمل الاتحاد إعداد الهيكل التنظيمي الجديد بشكل كامل، بما يعزز وضوح الأدوار ويضمن كفاءة العمل الداخلي. وشمل ذلك وضع توصيف دقيق للمهام الرئيسية لكافة الوحدات التنظيمية.

## تمكين المرأة والشباب وتعزيز مشاركتهم النقابية

وانسجاماً مع مبادئ العدالة والمشاركة، أولى الاتحاد أهمية خاصة لتمكين المرأة والشباب في العمل النقابي، حيث أطلق برامج تدريبية موجهة خصيصاً لهاتين الفئتين لتعزيز مشاركتهما الفاعلة. كما جرى تفعيل لجنتي المرأة والشباب وبدء ممارسة أدوارهما بشكل عملي داخل الاتحاد، في خطوة تؤسس لإدماج مستدام للقيادات الشابة والنسائية في مواقع التأثير وصنع القرار النقابي خلال المرحلة المقبلة.

## توسيع الشراكات وتعزيز التعاون الدولي

وعلى صعيد العلاقات الخارجية، شهد محور الشراكات والتعاون الدولي تطوراً إيجابياً، تمثل في إعادة بناء علاقات التعاون مع المنظمات الدولية على أسس من الشفافية والحوكمة. كما يعمل الاتحاد على تنويع مصادر التمويل، بما يساهم في تقليل الاعتماد على الدعم الحكومي، وتعزيز الاستقلالية المالية والمؤسسية.

## التحضير لتنفيذ أهداف استراتيجية جديدة

وفي سياق استكمال تنفيذ الخطة، يواصل الاتحاد تحضيراته للبدء بتنفيذ أهداف استراتيجية إضافية، بالشراكة مع منظمة العمل الدولية، وتشمل مراجعة وتحديث الأنظمة الداخلية وتطوير الممارسات المؤسسية، إضافة إلى الاستمرار في تنفيذ استراتيجية الاتصال والتواصل الشاملة، بما يعزز حضور الاتحاد، ويرفع مستوى تفاعله مع أعضائه وشركائه.

## التزام واضح واستشراف لمرحلة أكثر

ويعكس ما تم إنجازه حتى الآن التزاماً حقيقياً من الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن بتنفيذ خطته الاستراتيجية، وانتقالاً تدريجياً نحو اتحاد أكثر حداثة وكفاءة واستقلالية. كما يؤكد التركيز الواضح على بناء الإنسان النقابي، وتطوير المؤسسة، وتعزيز الشراكات، ما يشكل قاعدة صلبة لاستكمال تنفيذ أهداف الخطة خلال الفترة المتبقية من الأعوام 2025–2027.

# يتقدم الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن وأعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد

بالتهنئة إلى صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم
وولي عهده الأمين سمو الأمير الحسين بن عبدالله
بأسمى آيات التهنئة والتبريك

## بمناسبة العام الجديد 2026

متمنين لكم دوام الصحة والعافية
وأن يعيده على جلالتكم والشعب الأردني باليمن والبركات والرخاء

# تتقـــدم شركـــة البـــوتاس العربية

البوتاس العربية
Arab Potash

بالتهنئة إلى صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم
وولي عهده الأمين سمو الأمير الحسين بن عبدالله
بأسمى آيات التهنئة والتبريك

## بمناسبة العام الجديد 2026

متمنين لكم دوام الصحة والعافية
وأن يعيده على جلالتكم والشعب الأردني باليمن والبركات والرخاء

# تتقدم شركة مناجم الفوسفات الأردنية

شركة مناجم الفوسفات الأردنية
المساهمة العامة المحدودة

بالتهنئة إلى صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم
وولي عهده الأمين سمو الأمير الحسين بن عبدالله
بأسمى آيات التهنئة والتبريك

## بمناسبة العام الجديد 2026

متمنين لكم دوام الصحة والعافية
وأن يعيده على جلالتكم والشعب الأردني باليمن والبركات والرخاء

تنفيذ شركة ليب ميديا: 07 9524 5752